



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية
ودوره في الرقابة عليها

The Accounting Disclosure Of Banking Risks And Its Role In Control

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد

علاء عنقه

إشراف

الدكتور سهيل الشيخ

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

٢٠١٠-٢٠١١م

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
ح	المقدمة:
ط	مشكلة البحث:
ط	أهمية البحث:
ي	أهداف البحث:
ي	الدراسات السابقة:
م	فروض البحث:
م	منهجية البحث:
م	مجتمع البحث:
ن	عينة البحث:
١	الفصل الأول: الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق معايير المحاسبة الدولية
١	المبحث الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف
٢	أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي
٣	ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي
٦	ثالثاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
٨	رابعاً: الإفصاح المحاسبي وأهميته في القطاع المصرفي
١١	المبحث الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية و أنواعها
١١	أولاً: أنماط توظيف الأموال
١٣	ثانياً: مفهوم المخاطر
١٤	ثالثاً: أنواع المخاطر المصرفية
٢٤	المبحث الثالث : دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المخاطر المصرفية
٢٥	أولاً: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية
٢٥	ثانياً: أهمية معايير المحاسبة الدولية
٢٧	ثالثاً: أوجه القصور في القوائم المالية الحالية بشأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية

٢٩	رابعاً: المعيار المحاسبي الدولي رقم /٣٠/: "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة"
٣٣	خامساً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم /٣٠/
٣٥	سادساً: الأهداف المرجوة من الإفصاح عن المخاطر المصرفية
36	الفصل الثاني : الإفصاح عن المخاطر المصرفية و فق معايير لجنة بازل
37	المبحث الأول: الهيكل العام لاتفاقية بازل
37	أولاً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل عام ١٩٨٨
38	ثانياً: الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل
40	ثالثاً: (الأعمدة أو المحاور الثلاثة) لاتفاقية بازل ٢
41	رابعاً: مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة لبازل ٢
43	خامساً: تحديات تطبيق اتفاقية بازل ٢ في القطاع المصرفي السوري
47	المبحث الثاني: توصيات لجنة بازل للإفصاح عن المخاطر المصرفية
47	أولاً: انضباط السوق و تحقيق الإفصاح المناسب
48	ثانياً: آلية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق انضباط السوق
49	ثالثاً: الإفصاح عن مخاطر الائتمان
50	رابعاً: الإفصاح عن مخاطر السوق
51	خامساً: الإفصاح عن مخاطر التشغيل
53	الفصل الثالث : المخاطر المصرفية و الرقابة عليها
54	المبحث الأول: الرقابة على المخاطر المصرفية
54	أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية
56	ثانياً: الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية
٥٧	ثالثاً: القرار رقم /٣٩٠/ م ن/ب٤ الصادر عن مجلس النقد و التسليف لعام ٢٠٠٨
61	المبحث الثاني: أساليب الرقابة على المخاطر المصرفية
٦١	أولاً: استخدام النسب و المؤشرات المالية للرقابة على المخاطر المصرفية
٦٦	ثانياً: المراجعة الداخلية و دورها في الرقابة على المخاطر المصرفية
٦٦	ثالثاً: استخدام نظام التقييم CAMELS في الرقابة على المخاطر المصرفية

٧٢	الفصل الرابع - الدراسة التحليلية و الميدانية
١١٢	النتائج
١١٤	التوصيات
١١٥	المراجع
١٢٢	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٤٤	القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف بما يخص مخاطر الائتمان	١
٤٥	القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف بما يخص مخاطر السيولة و مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف	٢
٤٥	القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف بما يخص مخاطر التشغيل	٣
٤٥	القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف بما يخص الإدارة السليمة للمصارف	٤
٧٥	يبين ذم البيوع الآجلة ٢٠٠٩/١٢/٣١ في البنك الدولي الإسلامي (سورية)	٥
٧٦	يبين توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر لعام ٢٠٠٩ في البنك الدولي الإسلامي (سورية)	٦
٧٨	يبين أثر تغير سعر الصرف كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ في البنك الدولي الإسلامي (سورية)	٧
٧٨	يبين تأثير التغير في سعر السهم كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ في البنك الدولي الإسلامي (سورية)	٨
٨١	يبين التعرضات لمخاطر لبنك سورية و المهجر لعام ٢٠٠٩	٩
٨٣	يبين التعرضات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر لبنك سورية و المهجر كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١	١٠
٨٤	يبين التركيز في التسهيلات الائتمانية لبنك سورية و المهجر لعام ٢٠٠٩	١١
٨٥	يبين مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في سعر الفائدة ٢% لبنك سورية و المهجر لعام ٢٠٠٩	١٢
٩١	يبين الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف و مخاطر الائتمان و ربح الدورة للربعين الأول و الثاني لعام ٢٠١٠ لبنك عودة (سورية)	١٣
٩٢	يبين الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف و مخاطر الائتمان	١٤

	و ربح الدورة للربعين الثاني و الثالث لعام ٢٠١٠البنك عودة (سورية)	
٩٢	يبين الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف و مخاطر الائتمان و ربح الدورة للربعين الأول و الثاني لعام ٢٠٠٩البنك عودة (سورية)	١٥
٩٣	يبين الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف و مخاطر الائتمان و ربح الدورة للربع الثاني و الثالث لعام ٢٠٠٩البنك عودة (سورية)	١٦
٩٣	يبين الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة و الصرف و مخاطر الائتمان و ربح الدورة للربعين الثالث و الرابع لعام ٢٠٠٩البنك عودة (سورية)	١٧
٩٦	وصف لعينة الدراسة (العمر)	١٨
٩٦	وصف لعينة الدراسة (المؤهل العلمي)	١٩
٩٧	وصف لعينة الدراسة (المستوى الإداري)	٢٠
٩٧	وصف لعينة الدراسة (سنوات الخبرة)	٢١
٩٨	وصف لعينة الدراسة (التخصص)	٢٢
٩٩	الإحصاء الوصفي	٢٣
١٠١	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(١)	٢٤
١٠٢	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٢)	٢٥
١٠٢	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٣)	٢٦
١٠٣	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٤)	٢٧
١٠٣	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٥)	٢٨
١٠٤	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٦)	٢٩
١٠٤	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٧)	٣٠
١٠٥	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٨)	٣١
١٠٥	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(٩)	٣٢
١٠٦	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(١٠)	٣٣
١٠٦	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(١١)	٣٤
١٠٧	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم(١٢)	٣٥

١٠٧	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم (١٣)	٣٦
١٠٨	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم (١٤)	٣٧
١٠٨	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم (١٥)	٣٨
١٠٩	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم (١٦)	٣٩
١٠٩	يبين توزيع الإجابات على السؤال رقم (١٧)	٤٠
١١٠	يتضمن نتائج اختبار T للفرض الثالث	٤١
١١١	يبين ترتيب مقاييس ليكرت	٤٢

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٦٥	بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها	١
٦٥	بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها	٢
١١٤	يشير إلى توزيع الأسئلة حسب الأهمية النسبية لكل سؤال من الأسئلة السبعة عشر التي تتضمنها الاستبانة	٣

مقدمة:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني و فعالية السياسة النقدية في أي بلد على سلامة النظام المالي ، و على وجه التحديد سلامة القطاع المصرفي ، حيث يعتبر الجهاز المصرفي بمنزلة

الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي ، لقد تأثر القطاع المصرفي ولا يزال بالتغيرات الاقتصادية العالمية التي فرضت وجودها في الاتجاهات و القطاعات كافة.

إن الأزمات المصرفية التي أصابت النظام المصرفي في كثير من البلدان جعلت من الضروري القيام بوضع معايير تحكم آلية الإفصاح عن المخاطر المصرفية ، وذلك تمهيداً للرقابة على هذه المخاطر و الحد منها ، بهدف حماية حقوق المودعين والمستثمرين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي و النقدي .

وهذا ما جاءت لتؤكد عليه الدعامة الثالثة في اتفاق بازل ٢ المتمثل في المحور الثالث - انضباط السوق - الذي يتمثل في تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية من تقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها المصرف ، مع التأكيد على أن الإفصاح عن هذه المخاطر لا بد أن يكون متنسقاً مع الإفصاح المحاسبي الذي أكدت عليه معايير المحاسبة الدولية.

مشكلة البحث:

تعتبر المخاطر المصرفية من أهم القضايا المعاصرة التي يعنى بها القطاع المصرفي ، و التي تتمثل في احتمال تعرض المصارف إلى خسائر غير متوقعة أو تنذب العائد المتوقع الحصول عليه ، كما تعتبر إدارة المخاطر و الرقابة عليها من الأمور الهامة جداً في جدول أعمال إدارات المصارف ، وإن عدم وجود آلية تحكم الإفصاح عن هذه المخاطر يجعل من غير الممكن إدارة هذه المخاطر و الرقابة عليها .

إن المتابع للإفصاح المطبق في المصارف السورية سوف يلاحظ أن تبني وجهة النظر التقليدية للإفصاح ، و التي لا تعطي اهتماماً كافياً للإفصاح عن المخاطر المصرفية ، سيؤدي طبعاً إلى استبعاد كثير من المعلومات الهامة لإدارة المخاطر المصرفية و الرقابة عليها .

وهذا يمكن من صياغة المشكلة على صيغة التساؤلات التالية:

١. هل توجد علاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة على هذه المخاطر؟ وهل يُمكن الإفصاح المحاسبي المصرفي في سورية من رقابة و إدارة المخاطر المصرفية؟
٢. هل تفتح المصارف السورية (الخاصة و العامة) بشكل كافٍ عن المخاطر التي تتعرض لها؟ أم أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف السورية ليست بالأهمية التي تتطلب الإفصاح عنها وفق المعايير التي تحكم عملية الإفصاح؟
٣. هل تعمل المصارف (الخاصة و العامة) في سورية وفق ما جاء في اتفاق بازل ٢ و معايير المحاسبية الدولية (المعيار ٣٠) بخصوص الإفصاح عن المخاطر المصرفية؟ وهل تلتزم المصارف عند إعداد و نشر قوائمها المالية بالحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل؟ وهل يساعد تصنيف المخاطر و الإفصاح عنها وفق بازل في رقابة هذه المخاطر و إدارتها؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من ضرورة أن يكون العمل المصرفي منسجماً مع معايير الأداء التي تحكم العمل المصرفي محلياً و عالمياً ، لأن التخلف في اتباع هذه المعايير قد يعرض النظام المصرفي في بلد ما للعزل عن التعامل على المستوى الدولي ، كما تتبع أهمية البحث أيضاً من كون المخاطر المصرفية و الأساليب و السياسات التي تستخدمها المصارف لقياس و رقابة هذه المخاطر تعتبر من العوامل الهامة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق و لمستخدمي القوائم المالية المصرفية ، ويعتبر الانسجام بين معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٠) و معايير بازل ٢ (انضباط السوق) بخصوص الإفصاح عن المخاطر المصرفية على غاية من الأهمية في هذا السياق في المصارف التجارية عموماً بغض النظر عن الصبغة القانونية لها فيما إذا كانت عامة أو خاصة . كما تكمن أهمية البحث من حداثة موضوع البحث ومن وجود ظروف تتطلب و تحتم دراسة هذه المشكلة .

أهداف البحث:

يهدف البحث:

١. إلى بيان أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية باعتباره خطوةً هامةً تسبق إدارة المخاطر الأمر الذي يمكن من قياس هذه المخاطر بمرونة كافية ، و هذا يعتمد على مدى التزام المصارف بمعايير بازل ٢ و معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة (المعيار ٣٠) لأن ذلك سيعود بالفائدة على المصارف و المستثمرين و خصوصاً في مجال إدارة المخاطر.
٢. دراسة العلاقة الهامة و الحيوية بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية إدارة و رقابة هذه المخاطر بما ينسجم مع مبادئ الإفصاح المحاسبي من حيث تكلفة إنتاج المعلومات و الفائدة المرجوة منها.

الدراسات السابقة:

١. دراسة علاء جميل عنقه ٢٠٠٧م . "تحليل العائد و المخاطرة في المصارف السورية واقعه و آفاق تطويره " . حاول الباحث تسليط الضوء على أهمية تحليل العائد و المخاطرة للحكم على مدى كفاءة إدارات المصارف ، ومدى إمكانية الحصول على مؤشرات العائد و المخاطرة من خلال تحليل المعلومات التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية المصرفية. توصل الباحث إلى أن مؤشرات العائد و المخاطر تمكّن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات السليمة و الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المطبقة في المصارف ، لذا من الضروري على المصارف توفير المعلومات التي تمكن من استخراج تلك المؤشرات التزاماً بالمعايير التي تحكم عملية الإفصاح.
٢. دراسة اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٤ بعنوان "مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية في بازل ٢/٢" حيث ركزت هذه الدراسة على أهم المبادئ والمعايير السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية وهي عبارة عن ١٧/ مبدأ وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة ضبط وقياس وتحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب عن هذه المخاطر الائتمانية.

٣. دراسة أعدها نصر عبد الكريم ٢٠٠٧ . بعنوان "المخاطر التشغيلية حسب بازل II: دراسة طبيعتها و سبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين" . هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها

وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية. أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام، انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة بالخصوص.

٤. دراسة Chaung- Yuang Lin ;Ming- Yuan Cheng ٢٠٠٦ بعنوان "دراسة تجريبية لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال الجديدة في إدارة مخاطر التشغيل لمؤسسة تايوان المالية" حيث قام الباحثان بتسليط الضوء على أنواع المخاطر التي تواجه المصارف في ظل معايير بازل لكفاية رأس المال وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك مجموعة من المشاكل التي تواجه تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية التايوانية وإن عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطبق هذه المعايير.

٥. دراسة أعدتها رانيا محمد نزيير الزير ٢٠٠٥. "الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي ٣٠". حاولت الباحثة تسليط الضوء على معايير المحاسبة الدولية نظراً لما تقدمه هذه المعايير من قياس و إفصاح محاسبي قابل للتطبيق من قبل كافة الجهات المستفيدة الداخلية والخارجية ، كما حاولت الباحثة دراسة أوجه قصور الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ضوء معايير المحاسبة الدولية ، حيث خلصت الدراسة إلى أن القوائم و التقارير الفعلية للمصرف التجاري السوري قاصرة عن تلبية شروط المعايير الدولية.

٦. دراسة حسان كعدان. " الرقابة و تقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري". رأى الباحث فيها بأن الرقابة و تقييم الأداء في القطاع المصرفي تعد أداة منهجية مناسبة لتحليل نشاط هذا القطاع و اكتشاف مواطن الضعف أو

الخلل فيه ، وقام الباحث أيضاً باستخدام مؤشرات لتقييم الأداء لتحليل القوائم المالية للمصرف التجاري السوري بالإضافة إلى بعض المؤشرات التفصيلية التي اقترحها الباحث ، وقدم بعض التوصيات لتطوير عملية الرقابة و تقييم الأداء فيه.

٧. دراسة خالد أمين العبد الله ١٩٨٦. " **التدقيق والرقابة في المصارف** " . قام بدراسة أهم العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة المصرفية وتوصل إلى نتيجة هامة هي أن دراسة وتقييم نظام الرقابة المصرفية المستعمل لدى المصرف تعتبر نقطة البداية التي ينطلق منها المراجع الخارجي وهي أيضا الركيزة التي يعتمد عليها عند إعداد برنامج المراجعة وتحديد حجم الاختبارات والعينات.

٨. دراسة محمد حسين أبي نصار و علي عبد القادر الذنبيات ٢٠٠٥. " **أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية** ". هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى كفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و التي تتعلق بالبيانات المالية الدورية ، و معرفة مدى وجود فروقات بين وجهات نظر المستثمرين و معدي التقارير و مدققي الحسابات فيما يتعلق بمدى كفاية تلك التعليمات ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة أن تعليمات الإفصاح تساهم في تحسين نوعية و حجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل عام مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالاعتماد على تلك البيانات ، كما أظهرت الدراسة وجود نوع من التوافق بين المستثمرين و معدي التقارير و مدققي الحسابات فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح من حيث أهميتها و تليتها لاحتياجات مستخدمي البيانات .

٩. دراسة مؤيد راضي خنفر ٢٠٠٣. " **أثر تعليمات البنك المركزي على التزام البنوك الأردنية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي رقم (٣٠)** ". هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق تعليمات البنك المركزي بخصوص الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك و المعيار الدولي رقم (٣٠) ، حيث خلصت الدراسة إلى وجود توافق كبير بين تعليمات البنك المركزي بخصوص الإفصاح و متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، حيث كانت البنوك الإسلامية الأقل بين البنوك في انسجامها مع متطلبات المعيار الدولي رقم (٣٠) وهو ما قد يعود إلى طبيعة العمل المصرفي في هذه البنوك ، وأوصت الدراسة

بضرورة استمرار البنك المركزي في تطوير التعليمات بالإفصاح لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ، وضرورة متابعة البنك المركزي لكل المخالفات و تطبيق العقوبات المنصوص عليها .

١٠ . دراسة هندي ١٩٩٨ . " مدى تماشي الإفصاح في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح العالمية " . هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من البنوك المصرية مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، حيث أشارت الدراسة إلى وجود قصور في جوانب الإفصاح عن المخاطر و نوعياتها و طرق رقابتها و قياسها و نظم الرقابة المتعلقة بها .

فروض البحث:

- ١ . تفصح المصارف الخاصة في سورية بشكل كافٍ عن المخاطر التي تتعرض لها .
- ٢ . تفصح المصارف العامة في سورية بشكل كافٍ عن المخاطر التي تتعرض لها .
- ٣ . ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها .

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطلاع على الكتب و المراجع المختصة في هذا المجال ، و الدوريات و المجلات ذات الصلة بموضوع البحث و تحليل مضمونها .

مجتمع البحث:

المصارف السورية الحكومية و الخاصة

عينة البحث:

- المصرف التجاري السوري ، و مصرف سورية الدولي الإسلامي ، و مصرف سورية و المهجر ، و مصرف عودة (سورية) .
- العاملون في المصارف الخاصة و العامة و المصرف المركزي (موظفي مفوضية الحكومة لدى المصارف) .

الفصل الأول: الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول : أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف

المبحث الثاني : مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها

المبحث الثالث : دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المخاطر المصرفية

مقدمة:

ارتبط الإفصاح المحاسبي مع ظهور الشركات المساهمة في الحياة الاقتصادية و مع إلزام الشركات بإصدار القوائم و التقارير الخاصة بها بشكل دوري و منتظم ، حتى تتمكن الأطراف ذات العلاقة كافة من الإطلاع على المعلومات ، التي على ضوءها ستقوم هذه الأطراف باتخاذ قراراتها الاقتصادية المختلفة ، وكذلك الأمر فإن مستخدمي القوائم المالية في القطاع المصرفي يحتاجون إلى معلومات تساعد في تقييم أداء المصارف و اتخاذ القرارات المناسبة ، وتزداد أهمية الإفصاح إذا ما ارتبط بالقطاع المصرفي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المحلي و الدولي ، حيث تتجمع مدخرات المجتمع لدى هذا القطاع ، فكان إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم/٣٠/ "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة" هذا على الصعيد الدولي ، أما على الصعيد المحلي للدول فقد تركت مهمة الرقابة و الإشراف على المصارف في اتجاهات تقييم الأداء و كفاية رأس المال و الإفصاح المحاسبي للمصارف المركزية من خلال مجموعة قوانين و تشريعات تنظم هذا الدور .

وتعتبر المخاطر المصرفية و الأساليب و السياسات التي تستخدمها المصارف لقياس و رقابة هذه المخاطر من الأمور الهامة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق و لمستخدمي القوائم المالية المصرفية ، لأنه إذا كان الهدف من الدخول في إدارة المخاطر المصرفية هو الحصول على عوائد أعلى ، فإن عدم الرقابة و الإدارة لهذه المخاطر بصورة سليمة سيؤدي إلى فقدان العائدات و الفشل في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية.

المبحث الأول : أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف

مقدمة:

عرف قاموس "Oxford" الإفصاح "Disclousre" بأنه¹ : كشف و إظهار و عرض شيء معين و توضيحه و الإعلان عنه.

إن أية مناقشة أو بحث لطبيعة أو مفهوم الإفصاح المحاسبي لا بد أن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية ، و التي تتمحور في نهاية المطاف حول هدف رئيسي هو توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للأطراف التي تستخدم البيانات المحاسبية ، التي تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة التي أصدرتها ، و التي تهئ لهُؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة² ، كقوتها الإيرادية و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة تنظيم و عرض و توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بأسلوب ملائم وطريقة مفهومة ، الأمر الذي يزيد من قيمة و منفعة هذه المعلومات بالنسبة لمستخدميها³.

و بموجب مبدأ الإفصاح المحاسبي على الشركات أن تفصح عن المعلومات الهامة كافة التي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغيير هام وجوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية ، لذا فقد اهتمت الجهات و التنظيمات المهنية و النقابية بوضع المعايير الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى و الضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب و التغيرات البيئية المتلاحقة⁴ ، كما نصت القوانين و الأنظمة في معظم الدول على الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، بل و أرفقت في كثير من الأحيان نماذج يلزم اتباعها في عرض هذه المعلومات و ذلك نظراً لأن الأطراف الخارجية غالباً ما لا تمتلك السلطة لإلزام المنشأة بتقديم ما يحتاجونه من المعلومات⁵.

حيث تفصح القوائم المالية الختامية عن السياسات و المعلومات المحاسبية بصورة كاملة و شاملة و واضحة بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة لهذه القوائم ، و ذلك بهدف تمكين الأطراف المتعاملة مع هذه القوائم المالية من اتخاذ القرارات⁶.

¹ The concise oxford Dictionary or Current English , Oxford University press , 1982, p.273

² . القصاص، خليل ، ٢٠٠٥ ، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية ، مجلة البنوك ، العدد الأول ، المجلد الرابع و العشرون ، ص ٤٤ .

³ . سجنى ، طلال إبراهيم عربي ، ١٩٩٧ ، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للإدارة و الاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد ١٤ ، ص ١٣٧ .

⁴ حماد ، طارق عبد العال، ٢٠٠٠، دليلك إلى بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

⁵ الشيرازي ، عباس مهدي ، ١٩٩٠ ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، ص ٣٢٢ .

⁶ يحيى محمد أبو طالب ، ٢٠٠١ ، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة ، ص ٦٠-٦٢ .

ويقصد بالإفصاح أيضاً إدراج كل ما يتعلق بمحتويات البيانات المالية و غير المالية مع الأخذ بالاعتبار مدى أهمية العنصر المفصوح عنه^١.

وهكذا يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات المحاسبية و الإعلان عنها في الوقت المناسب على شكل قوائم أو تقارير مالية وذلك من خلال اتباع سياسة الوضوح الكامل كي تتمكن الأطراف كافة من اتخاذ القرارات المناسبة بالاعتماد على هذه المعلومات ، و يأخذ الباحث بالرأي القائل أن الإفصاح يجب أن يتناول البيانات المالية و غير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العنصر المفصوح عنه بما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير و القوائم المالية المنشورة.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها^٢:

١. الإفصاح الكامل Full Disclosure
٢. الإفصاح الكافي Adequate Disclosure
٣. الإفصاح العادل Fair Disclosure
٤. الإفصاح التفاضلي Differential Disclosure

١ - الإفصاح الكامل:

ينبغي للإفصاح المحاسبي أن يكون كاملاً و شاملاً للجوانب الهامة كافة ليسمى شاملاً ، وهذا يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد للطوائف كافة ، بشكل يمكن كل الأطراف من التعرف ، و الوقوف على كل الأحداث التي كان لها تأثير خلال الفترة التي أعدت عنها القوائم المالية ، وهذا يعني أن القوائم المالية يجب أن تشمل على أي معلومات ممكن أن يكون لها أثر واضح و ملموس على قرارات مستخدمي هذه القوائم و التقارير .

^١ أبو نصار ، محمد حسين . الذنبيات ، علي عبد القادر . ٢٠٠٥ . أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية . مجلة العلوم الإدارية . المجلد ٣٢ . العدد ١ . ص ٢٥ .

^٢ حنان ، رضوان حلوة ، ٢٠٠٣ ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، دار الأوتل للنشر و التوزيع ، عمان ، ص ٤٤٦ .

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإفصاح الكامل ليس بالضرورة أن يقوم على عرض كافة الأحداث و التفاصيل التي مرت بها المنشأة خلال الفترة و ذلك لأكثر من سبب منها^١:

- **تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية:**

إن تكلفة إنتاج المعلومات و توصيلها مرتفعة ، وإن القيام بالإفصاح عن كافة التفاصيل من أحداث وعمليات وظروف أثرت على المنشأة خلال الفترة سيؤدي إلى زيادة التكلفة ، وبما أن المعلومات المحاسبية سلعة اقتصادية فيجب أن تكون تكلفتها أقل من منافعها المتوقعة.

- **قدرة مستخدمي القوائم المالية على الاستيعاب :**

إذا غضضنا الطرف عن النظر إلى التكلفة فإن كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض القدرة على الاستيعاب ، وهذا ما يبعد مستخدمي القوائم المالية عن إدراك العلاقات و النتائج الجوهرية المرتبطة بذلك الكم من المعلومات ، الأمر الذي قد يفقد المعلومات المحاسبية الغرض الذي تعد لأجله.

أي أن الإفصاح الشامل لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر وضوحاً و موضوعية في البيانات المفصح عنها مما يساعد المستخدم على فهم و تفسير محتوى القوائم و التقارير المالية^٢.

وهنا تجدر الإشارة إلى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات التي يمكن إثباتها في صلب القوائم المالية^٣:

- **الملاءمة (وثيقة الصلة):** يجب أن تكون المعلومات وثيقة الصلة لأنها ستؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المستقبلية و تأكيد أو تصحيح تقييماتهم و قراراتهم الماضية.
- **المصدقية :** ينبغي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية و التحيز ، وأن يتم عرضها بشكل صادق وتغليب المضمون على الشكل و الحيادية .
- **القابلية للمقارنة :** ينبغي أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة بمرور الوقت ، ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تتضمنها قوائم الشركات الأخرى و هذا ما يعرف بالتوحيد.

^١ الشيرازي ، عباس مهدي ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٣٣١ .
^٢ خنفر ، مؤيد راضي . المطارنة ، غسان فلاح . ٢٠٠٩ . تحليل القوائم المالية ، دار المشيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، ص ٢٧ .
^٣ حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٥ ، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، ص ٧٣٧ .

- قابلية الفهم: يجب أن يكون من السهل فهم المعلومات من قبل المستخدمين ذوي المعرفة المعقولة.

٢- الإفصاح الكافي :

يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية ، أي أن القوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية تجعلها مفيدة وغير مضللة، كما يجب أن يوفر الإفصاح الكافي المعلومات الملائمة و التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ ببعض المتغيرات الأساسية للشركة مصدرة القوائم ، ومن الأمور الهامة التي يجب ملاحظتها لدى مناقشة الإفصاح الكافي هي وجود مستويين من الإفصاح^١:

- المستوى المثالي للإفصاح: يبقى هذا المستوى من الإفصاح هدفاً صعب المنال وذلك بسبب عدم إمكانية الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية مدخلات لها.
- المستوى المتاح أو الممكن: غالباً ما يربط هذا المستوى بالإفصاح الكافي ، نظراً لعدم إمكانية تحقيق المستوى المثالي للإفصاح واقعياً.

٣- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، كما يعتبر الإفصاح العادل مطلباً أخلاقياً ، حيث اعتاد مراجع الحسابات عند إبداء رأي نظيف غير متحفظ بقوله : " تعرض القوائم المالية بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبياً المركز المالي ونتائج العمليات و التدفقات النقدية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً".

وهنا يمكن القول أن ليس ثمة تعارض جوهري بين المفاهيم الثلاثة السابقة الخاصة بنطاق الإفصاح ، فالإفصاح الكافي لا بد أن يكون شاملاً وعادلاً ، وبشكل عام تختلف وجهات النظر حول حجم و مدى المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة ، و ينبع هذا الاختلاف من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة و الذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه القوائم ، وعلى ذلك يصعب الوصول لمفهوم عام و موحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق مصالح و احتياجات كل طرف من هذه الأطراف .

^١ مطر ، محمد ، ١٩٩٣، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية ، مجلة دراسات : العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، العدد الثاني ، ص١١٧.

٤ - الإفصاح التفاضلي

تعرض بعض أدبيات المحاسبة مفهوماً رابعاً للإفصاح المحاسبي وهو الإفصاح التفاضلي ، ويقوم الإفصاح المحاسبي التفاضلي على افتراض أن المستخدم للقوائم المالية هو مستخدم أقل دراية و استيعاب من ذلك المستخدم الذي تفترضه مهنة المحاسبة، حيث تفصح التسمية نفسها عن المضمون ، كون الإفصاح التفاضلي يعتمد على التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة و مختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعد عقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات .

ثالثاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

ثمة عدد من المقومات الأساسية والتي يركز عليها الإفصاح المحاسبي و هي^١ :

١. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، لأن درجة أهمية المعلومة تختلف من مستخدم لآخر ، لذلك لا بد من تحديد المستخدم المستهدف وذلك لاختيار الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات ، لتلائم ما تملكه الجهة المستخدمة من إمكانيات و خبرات لتفسير المعلومات المقدمة ، لذا يعتبر تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية ركناً أساسياً من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

٢. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

بعد تحديد المستخدم المستهدف للتقارير المالية يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة إذ لا بد قبل تحديد معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولاً الغرض التي ستستخدم فيه، فقد تكون معلومة ما ملائمة لمستخدم معين لغرض معين غير ملائمة لغرض آخر أو مستخدم آخر ، وهذا ينطلق من وجود عدد كبير من الاستعمالات لتلك المعلومات فهي قد تستخدم أساساً للقرارات التشغيلية و الاستثمارية بالنسبة للإدارة و للقرارات الاستثمارية و التمويلية من قبل المستثمرين و المقرضين ، ولأغراض الضريبية و التشريعات القانونية

٣. طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

^١ . القصاص خليل ، 2005، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية ، مرجع سابق ذكره. ص ٤٦ .

بعد تحديد المستخدم ، و تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات المحاسبية، تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها عن طريق القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة الأرباح المدورة -قائمة التدفقات النقدية والتي حلت محل قائمة التغيرات في المركز المالي .

هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ، لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية و التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

لذلك من الممكن القول أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب قبل كل شيء إعداد هذه القوائم بما يتناسب مع المبادئ المحاسبية المقبولة ومع معايير المحاسبة الدولية، التي من المفترض أن تكون ملزمة للقائمين على إعداد هذه القوائم ، لأن الالتزام بهذه المعايير سيجعل المعلومات المالية المفصح عنها أكثر ملاءمة لطبيعة الأغراض التي سوف تستخدم فيها.

٤. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها ، كما يتطلب ترتيب المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة ، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى و خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم .

٥. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

ينبغي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لأنه إذا حدث تأخير ستفقد هذه المعلومات ملاءمتها للغرض التي ستستخدم فيه .

وقد تكون أحياناً أسباب التأخير هي الانتظار ، حتى يتم الإلمام بكل أوجه المعلومات التي من الممكن أن تكون ذات فائدة للمستخدمين الذين قد لا ينتظرون حتى تتوفر لهم هذه المعلومات ، و قد يضطرون لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار هذه ، لذلك ستصبح هذه المعلومات دون الفائدة المرجوة.

رابعاً: الإفصاح المحاسبي وأهميته في القطاع المصرفي:

يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً ومركزياً في الحياة الاقتصادية ، وقد زادت أهميته بعد الاهتمام الذي لقيه من قبل الجهات المهنية المحاسبية و إدارات البورصات في العالم و الباحثين المهتمين بفرضية كفاءة السوق وأيضاً من قبل المستخدمين للقوائم المالية. وتتبع أهمية الإفصاح المحاسبي من كونه المصدر الأساسي للمعلومات التي تعتمد عليها مختلف الأطراف في اتخاذ قراراتها الاقتصادية.

وبالنسبة للإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي ، فإن أهميته ترتبط بشكل أساسي مع الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية ، حيث تشكل المصارف عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال ، لأنها تعمل على تعزيز الثقة بالنظام المصرفي من خلال العلاقة الوثيقة التي تربطها مع الهيئات الحكومية و الجمهور العام ، وتعتبر القوائم المالية التي تصدرها المصارف من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات. وبسبب العلاقة المترابطة و الوثيقة بين المصارف وسوق الأوراق المالية ، فإن المعلومات التي تفصح عنها المصارف هي روح الأسواق المالية والمصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات، وذلك يعتمد بشكل أساسي على مدى مصداقيتها و توقيت نشرها و صحتها .

إن شفافية النظام المصرفي في مختلف البلدان ، يؤكد أهمية الإفصاح المحاسبي و الشفافية التي يجب اعتمادها في إعداد القوائم المالية التي تصدرها المصارف ، الأمر الذي يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية الصادرة بما يخص الإفصاح بشكل عام و بما يخص الإفصاح المحاسبي في المصارف بشكل خاص و هذا ما سنتناوله بشي من التفصيل لاحقاً. وتتبع أهمية الإفصاح المحاسبي أيضاً من الدور الذي يمكن أن يلعبه في التقليل من حدوث أزمة مصرفية أو تأثيرات العدوى لأن مستخدمي القوائم المالية و خصوصاً الدائنين سيكونون أقدر على التفريق بين الظروف المالية التي تواجه المؤسسات و / أو البلاد المختلفة ، وذلك كلما زادت الشفافية في القوائم المالية¹ .

لذلك يمكن القول إن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الصادرة عن المصارف تعتبر المصدر الرئيسي الذي يساعد متخذي القرارات على تقييم المركز المالي و نتائج الأعمال و الإنجازات الخاصة التي تقوم بها المصارف ، وعلى فهم المواصفات والميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف ، لذلك ينبغي أن يكون الإفصاح في القوائم المالية شاملاً بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين. و يعتبر الإفصاح عن حجم و نوعية المخاطر المصرفية التي

¹ حماد ، طارق عبد العال، ٢٠٠٥، مرجع سابق ذكره ، ص ٧٤١.

تتعرض لها المصارف على غاية من الأهمية في هذا السياق ، حيث يمكن الإفصاح المشاركين في السوق من فهم وضع المخاطر التي يتعرض لها المصرف و مدى كفاية رأس ماله^١.
إن التأكيد على أهمية دور الإفصاح المحاسبي والشفافية ستؤدي إلى تعزيز الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي من خلال زيادة الثقة فيه خصوصاً لما يتمتع به هذا القطاع من تغييرات دائمة^٢.

وبالنسبة للإفصاح في المصارف العربية بشكل عام فهو يفتقر إلى الحد الأدنى من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها مقارنة بالإفصاح في المصارف الدولية ، حيث يعتبر ذلك من أهم جوانب الضعف الهيكلي الذي يعاني منها القطاع المصرفي العربي^٣.

إن المتابع للإفصاح المطبق في المصارف السورية بشكل خاص سوف يلاحظ أنه في حالة تبني وجهة النظر التقليدية للإفصاح من قبل هذه المصارف والتركيز على المعلومات المالية التي يمكن قياسها وإثباتها محاسبياً ، سيؤدي ذلك بالطبع إلى استبعاد كثير من المعلومات غير المالية والتي قد تكون ملائمة وضرورية للأطراف المعنية بالإفصاح المحاسبي ، و يضيف الباحث أن المصارف التجارية السورية الخاصة و العامة يجب أن تقوم بالإفصاح عن نتائج أعمالها وفق متطلبات الإفصاح الحالية وألا يقتصر الأمر على المصارف الخاصة فقط ، على اعتبار أن المصارف العامة مضمونة من قبل الدولة.

ومن ثم فإن المصارف العامة مسؤولة أيضاً بالدرجة الأولى عن الإفصاح (المالي وغير المالي) عن كل معلومة يعتقد المستثمرون أنها تؤثر على قراراتهم، فالمصارف تعتبر المصدر الأول والرئيسي للمعلومات المتعلقة بها. والملاحظ أن التطور الحاصل في النظام المصرفي حالياً لا يقابله تطوير مناسب لوسائل الإفصاح والشفافية على مستوى هذه المصارف ، على اعتبار أن هذه المصارف تواجه منافسين جدد و غير تقليديين في الحياة الاقتصادية متمثلين بالمصارف الخاصة على الرغم من حداثة عهدها في الاقتصاد السوري.

فمتطلبات العرض والإفصاح يجب أن تتطور تبعاً للتطورات الاقتصادية التي تحدث في البلد، ومن ذلك التزام المصارف بمسؤولياتها تجاه المتعاملين من ناحية الإفصاح، و إنه من الخطأ تحميل الجهات التنظيمية المسؤولية الكاملة عن الإفصاح، فمسؤولية الجهات التنظيمية من حيث الواقع تبقى في دائرة الإلزام بالحد الأدنى من الإفصاح مع ترك هامش كبير للإدارة لتوسيع دائرة الإفصاح.

^١ الكراسنة ، إبراهيم ، مارس ٢٠٠٦ ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص ١٤ .

^٢ حسين، صالح، مؤتمر الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي ، دمشق ١٢ - ١٣ نوفمبر، ٢٠٠٧ .

^٣ القطاع المصرفي العربي و متطلبات التكيف و التطور للمرحلة المقبلة ، النشرة المصرفية العربية ، الفصل الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١ .

ويمكن القول: إن تعدد الأطراف المتعاملة مع المصارف يتطلب من إدارة هذه المصارف ضرورة التوسع في الإفصاح على المستوى النوعي والكمي ، ليناسب جميع الفئات وللقضاء على الإشاعات التي من الممكن أن تنتشر بين المتعاملين مع المصارف بين فترة و أخرى بسبب و بدونه أحياناً ، فالشفافية وتوفير المعلومات المالية وغير المالية في آن واحد سوف تساعد بشكل كبير في ضبط وتوازن النظام المصرفي في الواقع الاقتصادي الذي ستعمل فيه.

وهنا يطرح الباحث عدداً من التساؤلات الهامة:

١. هل تعتبر المعلومات التي تفصح عنها المصارف هي فقط التزام قانوني من قبل المصارف؟ أم أن الهدف منها هو تقديم معلومات ينتظرها مستخدمو القوائم المالية المختلفون؟
٢. إلى أي حد تأخذ المصارف السورية بالمقومات الأساسية الخاصة بالإفصاح عند إعداد قوائمها الختامية للإفصاح عن نتائج أعمالها؟
٣. هل يختلف شكل و مضمون الإفصاح في المصارف الخاصة عنه في المصارف العامة؟

وهذه التساؤلات تقودنا إلى دراسة دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح المصرفي ، وسيتم التركيز على الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق هذه المعايير وذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل ، نظراً للتأثير الكبير و الدور الهام الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في طريقة إدراج البنود في التقارير المالية . وسيتم التطرق للإجابة على هذه الأسئلة في التطبيق العملي.

^١ كثيراً ما نسمع عن حالات سحب جماعي للأموال من قبل المودعين بسبب شائعة ما تقول أن سيحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو مشكلة في السيولة النقدية لدى المصرف.

المبحث الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية و أنواعها

مقدمة:

يواجه النظام المصرفي في السنوات الأخيرة أخطاراً متعددة من يوم لآخر ، و ذلك بعد أن تلاشت المسافات و الحدود تحت ضغوط العولمة المالية و ظهر الانتقال السريع بين الأسواق الدولية و التأثير فيما بينها ، ناهيك عما حدث من أزمات مالية و موجات الركود ، حيث سببت جملة المتغيرات السابقة كلها ضغوطاً متزايدة على النظم المصرفية في بلدان متعددة ، و أحدثت عدد من الأزمات المصرفية تراوحت حدتها و عمقها من دولة لأخرى ، و على الجانب الآخر فإن هذه الأزمات و المستجدات أفرزت أنواع جديدة من المخاطر التي تواجهها المصارف ، وهذا أحدث نقلة كبيرة لدى المهتمين بالقضايا المصرفية حيث انتقل من التركيز على المخاطر الائتمانية إلى دائرة أوسع من المخاطر أهمها مخاطر تغير الأسعار مع تعاظم الاهتمام بمخاطر التشغيل .

أولاً: أنماط توظيف الأموال في المصارف

إذا أردنا الإشارة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه التمويل في اقتصاد أي بلد ، فإننا يجب أن نقر بالدور الأساسي للمصارف في تعبئة المدخرات ، وهنا تعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية بشكلها الشائعين الودائع الأولية و الودائع الثانوية .
تمثل الودائع الأولية الودائع الحقيقية التي يودعها عملاء المصرف مباشرة و التي تلتزم المصارف بحمايتها من خلال حجز احتياطي نقدي مقابل لها ، أما الودائع الثانوية فهي التي تسمى الودائع الائتمانية أو النقود المصرفية التي يمكن من خلالها تعويض التدهور في الاقتصاد بإعادة توازن الادخار و الاستثمار و توفير الوسائل التي بواسطتها يتم تمويل النمو، وتجدر الإشارة إلى أن الودائع سواء كانت جارية أو لأجل أو ودائع توفير تعتبر ذات أهمية كبرى كونها شاملة وتشجع الأفراد بالطلب على التعامل مع المصارف على اختلاف شرائحهم¹.

وانطلاقاً من هذه الفكرة يرى الباحث أنه من المفيد عرض بعض اتجاهات المصارف في توظيف الأموال ، وصولاً للمخاطر التي ستواجه المصرف بسبب هذه الاستثمارات ، ومن ثم العمل على دراسة هذه المخاطر و توصيفها.

إن الحرص الشديد على السيوالة من قبل المصارف كونها عاملاً مهماً لضمان حقوق المودعين و قاسماً مشتركاً بين إدارات هذه المصارف على اختلاف توجهاتها . فمنها ما فضل الاتجاه التقليدي و منها اتجه نحو التنويع في استثماراته ، ومن هنا سيعرض الباحث هذين التوجهين على اعتبار أن المخاطر المقابلة لكل منها تختلف باختلاف طبيعتهما.

¹ الزبيدي، حمزة محمود ٢٠٠٦. إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان . مؤسسة الوراق . عمان ص ٢٢٠.

١. الاتجاه التقليدي في توظيف الأموال:

انطلاقاً من هذا الاتجاه تركز إدارات المصارف هنا على العمليات الاستثمارية القصيرة الأجل ، و التي لا تتجاوز السنة الواحدة ، حيث تتمتع القروض و التسهيلات الائتمانية و الاستثمارات الأخرى بسمة التصفية الذاتية Self Liquidation ، أي أن تقوم هذه المصارف بحصر تشغيل أموالها بائتمانات و قروض و استثمارات قصيرة الأجل قادرة على أن تصفي نفسها بنفسها ، وهذا يعني حصر عمليات التشغيل عل تسديد هذه القروض و الائتمانات للمصرف في نهاية العام من حصيلة بيع السلع التي تم تمويلها^١.

ومن خلال هذا النمط الإداري في توظيف الأموال تم تمييز المصارف كونها مؤسسات ائتمانية تتلقى ودائع الأفراد و القطاعات الأخرى القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل معين ، و التعامل بصفة أساسية في القروض و الائتمانات قصيرة الأجل. ولكن نظراً لمتطلبات التوسع و التطور في الحياة الاقتصادية كان لابد للمصارف أن تخرج عن هذا الإطار التقليدي إلى أنشطة أخرى مما أنشأ اتجاهاً جديداً في نشاط المصارف ، و هذا يقودنا المفهوم الثاني في توظيف الأموال.

٢.الاتجاه الحديث في توظيف الأموال :

اقتضى هذا التوجه للمصارف تجاهها مبدأ السيولة المطلقة و مزجها التمويل القصير الأجل مع التمويل طويل الأجل ، سواء بتقديم القروض و التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل أو المشاركة المباشرة بإقامة مشروعات استثمارية أو باستخدام القروض المشتركة^٢ أو عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية أو التمويل التأجيري

ومن الممكن القول في هذا الصدد أنه توجد قيودٌ عدةٌ لعمل هذه المصارف في البلدان النامية ، بسبب ضيق السوق النقدية و قلة المدخرات المحلية و عدم وجود وعي مصرفي كافٍ قادر على تحويل الودائع سواءً كانت جارية أو ادخارية إلى قنوات الاستثمار المنتج ، ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة إصدار التشريعات و التسهيلات القانونية التي تمكن و تسهل التوظيف الحديث للأموال في المصارف.

وهنا يمكن القول أنه مع هذا التنوع في الاستثمار لدى المصارف ، كان من الطبيعي أن يترافق الأمر بوجود مخاطر تواجهها المصارف عند هذا التوظيف لأموالها.

ثانياً: مفهوم المخاطر

^١ الزبيدي ، ٢٠٠٦. مرجع سابق ذكره . ص ٢٢٧.

^٢ القروض المشتركة : Syndicated Loans : هي قروض مشتركة يساهم فيها أكثر من مصرف تجاري ، حيث دعت حاجة المشروعات الكبيرة إلى تمويل ضخم قد لا يقدر مصرف واحد على تقديمه تجنباً للتعرض إلى مخاطرة كبيرة . المصدر: الجمعة ، علي محمد . ٢٠٠٠. معجم المصطلحات الاقتصادية و الإسلامية . الرياض . مكتبة العبيكان ، ص ٥٠.

المخاطر بشكل عام هي أحداث غير مرئية Unlooked و غير مرغوبة Unwanted في المستقبل^١.

كما تعرف المخاطرة بأنها حالة يمكن أن يحدث فيها انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة^٢.

فهي إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المتحققة عما ما هو مرغوب فيه^٣.

كما عرفت المخاطرة أيضاً بأنها الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وإن قياس هذه المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد^٤.

وبما أن توجه المصارف نحو الاستثمار ، و هذا يعني وجود مخاطر الاستثمار و التي تقسم بشكل عام إلى نوعين أساسيين : مخاطر منتظمة Systematic Risks و مخاطر غير منتظمة Nonsystematic Risks .

حيث تعتبر المخاطر المنتظمة بأنها تلك المخاطر الناجمة عن عوامل تؤثر بوجه عام و لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين ، ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كالأضطرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو الحروب أو الانقلابات السياسية. أما المخاطر غير المنتظمة فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بنشاط شركة معينة و تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككله^٥.

وبما أن البحث يتركز على دراسة المخاطر الخاصة بالمصارف ، فسوف تتم دراسة هذه المخاطر المصرفية ضمن إطار أنشطة المصارف ، وهذه المخاطر ذات أنواع مختلفة من مخاطر الائتمان و مخاطر تغير الأسعار و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل و مخاطر السيولة و المخاطر السياسية و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وفيما يلي توضيح أهم الأنواع السابقة.

ثالثاً: أنواع المخاطر المصرفية

^١ . يذكر أن شركة الخطوط الجوية لaker Laker Airlines وهي شركة بريطانية في أواخر السبعينات كانت في أوج ازدهارها كانت ضحية للمخاطرة . حيث وصلت لمرحلة أن أسطولها الجوي لم يكن كافياً لمواجهة الطلب ، وفي محاولة الشركة لمواجهة الطلب المتزايد قامت بشراء خمس طائرات تم تمويلها بالدولار ، وهنا ظهرت المخاطرة على الشكل التالي : حيث ظهرت عدم الملاءمة بين عملة التدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات) بالجنيه الاسترليني ، و عملة التدفقات النقدية الخارجة بالدولار . ففي خلال فترة الاقتراض انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني في مقابل الدولار مما ترتب عدم قدرة الشركة على الوفاء مما اضطرها إلى إعلان إفلاسها . المرجع: Kolb Publishing , (2nd ed) , Marshall and V.Bansal , Financial Engineering , Company , 1993, p243-244.

^٢ حماد ، طارق عبد العال . ٢٠٠٧ . إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) . الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص١٦ .

^٣ Emmett j. Vaughan . Risk Management . (John & Sons . Inc, U.S.A 1997) , p.p.8-9

^٤ Joel Bessis . Risk Management in Banking , (John wiley & Sons Ltd,1998) , p.5.

^٥ . مطر ، محمد . ٢٠٠٤ . إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري و التطبيقات العملية . دار الأوانل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص٥٨-٥٩ .

ثمة تباينٌ في تحديد أنواع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف ، وذلك التباين يعود إلى الزاوية أو الموقع التي يتم النظر منه إلى تلك المخاطر ، فهناك من يرى أنه من الممكن تحديد خمسة أنواع للمخاطر التي يتعرض المصرف لها مقابل إمكانية تحقيق الأرباح¹:

١. **مخاطر الائتمان**: يرتبط هذا النوع من المخاطر بنوعية الأصول و احتمالات عدم السداد ، وهذا يعتمد على المعلومات الخاصة بالقروض لأنها الأصل الذي يتعرض بدرجة كبيرة إلى احتمالات عدم السداد.

٢. **مخاطر السيولة**: تعني عدم مقابلة متطلبات السيولة و دفع الالتزامات في وقتها ، وتشير إلى مدى قدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية و بسرعة.

٣. **مخاطر معدل الفائدة**: ويشير هذا النوع من المخاطر إلى حساسية التدفقات النقدية إلى التغيرات في معدلات الفائدة ، من خلال إعادة تسعير الأصول و الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة .

٤. **مخاطر العمليات** : وتعني مدى الكفاءة في قياس تكلفة المصرف ، أي الرقابة على التكاليف و الإنتاجية و ذلك من خلال مجموعة من الأساليب الرقابية على النشاط و الإنتاجية داخل المصرف.

٥. **مخاطر رأس المال** : وتشير إلى الحالة التي يكون فيها المصرف غير قادر على دفع التزاماته و تصل الخسائر إلى أموال المودعين .

وهناك من صنف تلك الأنواع من المخاطر في تسعة أنواع و هي على الشكل التالي^٢ :

١. **المخاطر الإستراتيجية** : و تنتج من القرارات السيئة التي تتخذها الإدارة.

٢. **مخاطر السمعة** : وتمثل المخاطر الناجمة عن وجهات النظر السلبية من خارج المصرف.

٣. **مخاطر السوق**: و تنتج من التغيرات الحادثة في السوق و أسعار الصرف و تغيرات معدلات الفائدة.

٤. **مخاطر الائتمان** : يعني هذا النوع من المخاطر فشل أي من المقترضين بالوفاء بالتزاماته في التاريخ المحدد لتلك الالتزامات .

٥. **مخاطر سعر الفائدة**: و هي المخاطر التي تنتج عن التغيرات في أسعار الفائدة.

^١ الحناوي ، محمد صالح . عبد السلام ، عبد الفتاح . ١٩٩٨. المؤسسات المالية (البورصة و البنوك التجارية) ، الدار الجامعية ، ص ٣٥٧.

^٢ Steve cocbeo , Risk Management , A B A Banking Journal , (January , 1997) , pp 47- 49.

٦. **مخاطر السيولة:** وهي عدم قدرة المصرف على مواجهة التزاماته في مواعيدها المحددة ، وذلك دون حدوث أي خسارة أو تكاليف غير مقبولة يتحملها المصرف في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات.

٧. **مخاطر الثقة / الأمانة:** و تنتج عن فشل الإدارة في إيجاد الثقة داخل المصرف وخاصة في حسابات العملاء.

٨. **مخاطر التعاملات:** وتمثل المخاطر الناجمة من عدم التأكد في الإدارة و صياغة السياسات و عمليات التشغيل ، و من ثم فإن الخدمات المؤداة لعملاء المصرف تكون ضعيفة أو فاشلة عند تقديمها.

٩. **مخاطر الإذعان :** و تنجم هذه المخاطر نتيجة عدم الامتثال للقوانين و القواعد و المعايير المحددة أو عدم إتباع التعليمات المقبولة.

ويرى رأي آخر أن هناك تصنيفاً آخر لأنواع المخاطر التي تواجه المصارف و فق ما يلي^١:

- **مخاطر الائتمان :** وتعرف بأنها تلك الالتزامات التي لن يتم سدادها (ردها للمصرف) في الوقت المحدد و بالقيمة المحددة وقت التعاقد بين العميل و المصرف ، وتظهر ضمن الخسائر المالية للمصرف.
- **المخاطر الأخرى:** وهي المخاطر الأخرى بخلاف مخاطر الائتمان التي من الممكن تصنيفها على النحو التالي:
 ١. **مخاطر حقوق المساهمين:** وهي المخاطر التي من الممكن أن تحدث عند قيام المصرف باستثمار أموال المساهمين ، مثل الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم.
 ٢. **مخاطر التسعير:** وهي مخاطر الخضوع لشروط السوق و تغيرات الأسعار و معدلات الفائدة و أسعار الصرف.
 ٣. **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر الناجمة عن عدم مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية في تاريخ و جوب تلك الالتزامات.
 ٤. **مخاطر الدولة:** وتشمل المخاطر السياسية الناجمة عن تنفيذ بعض السياسات الحكومية مثل سياسة التأميم أو حدوث اضطرابات داخلية أو خارجية و التي من الممكن أن تؤثر على المصرف ، كما تشتمل على وجود عوائق قانونية على عملية تحويل العملة لسداد الالتزامات الواجبة السداد في تاريخ استحقاقها و في المكان المحدد بين المصرف و العميل.

¹ Ranjit Punja , Risk Management (Alexandria ; Banking Institute , 2000) , P.98.

٥. المخاطر القانونية أو التنظيمية: وتحدث هذه المخاطر عند حدوث تغيير في القواعد التنظيمية أو القانونية أو المدنية أو حدوث تغيير في أسلوب التقاضي لنوع من أنواع التعاملات.

بعد العرض السابق يمكن أن نخلص إلى وجود تباين واضح في حصر أنواع المخاطر كما سبق ذكره ، ويمكن للباحث بعد ذلك العرض اقتراح تصنيف المخاطر في ثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب مصدر المخاطرة التي يتعرض لها المصرف ، تشمل الأولى منها المخاطر الناجمة عن عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف سواء كان عميلاً مقترضاً أو مصرفاً يودع المصرف أمواله لديه أو يقرضه وهذه النوع من المخاطر هي المخاطر الائتمانية ، أما النوع الثاني فهو يشمل المخاطر الناجمة عند حدوث تغييرات في السوق ذات أثر سلبي على المصرف و هي مخاطر السوق ، و النوع الثالث يرتبط بالمصرف سواء بالنظم أو بالعمالة و يطلق عليها مخاطر التشغيل.

وهكذا يمكن أن نصنف المخاطر حسب أنواعها في ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى : المخاطر الائتمانية

المجموعة الثانية : المخاطر السوقية: وتشمل كل من:

- مخاطر تغير أسعار الفائدة.
- مخاطر تغير أسعار الصرف.
- مخاطر تغير أسعار السوق.

المجموعة الثالثة : المخاطر التشغيلية: و تشمل كل من:

- مخاطر السيولة.
- مخاطر العمليات.
- المخاطر القانونية.
- مخاطر إستراتيجية.

من خلال العرض السابق تعرضنا لمفهوم المخاطر المصرفية ، وسيتم التعرض بشكل تفصيلي للمجموعات الثلاث السابقة الذكر للمخاطر المصرفية للوقوف بشكل كافٍ على حقيقة و مفهوم هذه المخاطر.

المجموعة الأولى : المخاطر الائتمانية

مما لا شك فيه أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية و الأفراد في المجتمع ، ومما لا شك فيه أيضاً أن القروض و التسهيلات

الائتمانية تحتل المقام الأول بين توظيفات المصارف التجارية ، كما تعد المصدر الأساسي لإيراداتها ، و يتفاوت توزيع القروض لدى كل مصرف حسب آجال الاستحقاق ، وتبعاً لاختلاف طبيعة و آجال موارد كل مصرف .

ويعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار الائتمان المصرفي ، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته و كيفية السداد و الضمانات التي يقبلها المصرف لذلك ، كما يعتمد قبول المصرف على قبول تقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ، و التي تختلف أيضاً وفقاً للغرض من التمويل إذا كان تمويلاً طويلاً أو متوسطاً أو قصيراً الأجل¹ .

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أهم أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف ، حيث يرى بعضهم أن مخاطر الائتمان تتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على دفع الالتزامات الخاصة بالقروض في الوقت المحدد لها ، و أن تلك المخاطر من المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المصارف ، حيث تدير تلك المصارف المخاطر الائتمانية لأهميتها و تأثيرها الأساسي على نتيجة أعمال المصرف بمجموعة من الإجراءات المختلفة و المتمثلة في² :

١. صنع قرارات ائتمانية جيدة و تتمثل في قيام المصرف بدراسة العميل بشكل كاف من مختلف الجوانب ، وذلك قبل اتخاذ القرار الائتماني ، و من ثم إمكانية التنبؤ بالخطر المتوقع .

٢. تنويع القرار الائتماني أو بمعنى آخر عدم التركيز على نوع واحد من القروض أو وقت واحد للسداد .

٣. وجود الضمانات الكافية (ضمان الائتمان) .

وتجدر الإشارة إلى أن الضمانة على الرغم من أهميتها لدى قيام المصرف بالدراسات الائتمانية ، إلا أنها تعتبر في تصفيتها فشلاً لكل الدراسات الائتمانية التي يقوم بها و هو يدير مخاطره الائتمانية .

وهناك من يرى أن المخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة و متشابكة و متغيرة و أن احتمالات حدوثها قائمة دوماً ، كونها مستمدة و ناشئة عن مصادر تمثل أطرافاً مختلفة و متعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها ، فهي قائمة دائمة لأنها تصاحب عملية منح الائتمان لأنه

¹ مختار ، ابراهيم . ١٩٨٧ . التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص٦ .
² William H. Beaver & George Parker , Risk Management : Problem & Solution , (Stanford University : Mc Graw – Hill , Inc , 1995) p.248.

ليس هناك ائتمان دون مخاطر ، كونها تخضع إلى تحكم عوامل داخلية و خارجية فهي متغيرة ،وهذه إشارة إلى مصادر المخاطر الائتمانية و التي تتمثل بما يلي^١ :
أولاً: العوامل الداخلية:

- ١ . ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في المصارف.
 - ٢ . عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
 - ٣ . إهمال التحليل المالي لمراكز العملاء.
 - ٤ . قصور الدراسات المتعلقة باحتياجات العملاء التمويلية .
 - ٥ . ضعف سياسات التسعير و ضعف إجراءات متابعة المخاطر.
 - ٦ . الاعتماد المفرط على الضمانات.
 - ٧ . ضعف الاستعلامات و قصورها.
 - ٨ . غياب المعايير التي تحكم تصنيف الموجودات و تكوين المخصصات .
- ثانياً : العوامل الخارجية :

- ١ . التغيرات الاقتصادية التي من الممكن حدوثها (الركود والكساد....).
 - ٢ . تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل (العميل).
- وهناك من يشير إلى المخاطر الائتمانية من خلال تصنيفها إلى أنواع تحيط بالعملية الائتمانية على الشكل التالي^٢:

- ١ - مخاطر العميل أو الشركة المقترضة.
- ٢ - المخاطر البيئية المحيطة بالعميل أو الشركة نفسها.
- ٣ - مخاطر المصرف.
- ٤ - مخاطر الغير .

حيث تركز **مخاطر العميل** أو الشركة على المشروع بصفته وحدة اقتصادية واحدة من حيث سمعة ونزاهة الإدارة ومدى إتباعها مبادئ الإدارة العلمية الحديثة ، لأن قيام إدارة الشركة بتقديم وثائق صورية إلى إدارة المصرف ذات تأثير كبير على قرار الإدارة بمنح الائتمان أو عدمه مثل تقديم قوائم مالية صورية لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للشركة أو تقديم موازنات تخطيطية صورية بعيدة عن الواقع الحقيقي، وإن قيام العميل أو الشركة المقترضة باستخدام التمويل و القروض الممنوحة في غير الغرض الذي منحت لأجله، كل تلك المخاطر و

^١ الألفي ، أحمد عبد العزيز . ١٩٩٧ . الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، الاسكندرية ، ص ١٧٨ .
^٢ غالب جمال عبد الواسع ، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م، ص ١٢٨ .

التي يكون مصدرها العميل سوف تزيد من احتمالات فشله في تسديد الأموال في الوقت المحدد مما سيزيد بالنتيجة المخاطر الائتمانية.

أما بالنسبة للمخاطر البيئية المحيطة بالعميل أو الشركة نفسها فهي تنشأ عن مجمل الظروف والأسباب المحيطة والتي تؤدي أو تساعد على تعثر الشركة (العميل) ، و من الممكن أن تكون هذه الأسباب و الظروف تتعلق بالناحية التسويقية و المنافسة وخاصة عند دخول منافسين جدد أو تغير أذواق المستهلكين عن السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل (الشركة) ، مثل هذه الأسباب قد تؤدي إلى فشل العميل المقترض في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد إضافة إلى الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية كتغيرات القوانين و التشريعات التي من الممكن أن تحدث في البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها العميل و التي قد يكون لها بالغ الأثر على مدى نجاحه أو تعثره.

وكثيراً ما تقع المصارف ضحية لأخطائها وهذا يقودنا إلى مخاطر الائتمان الناشئة عن أخطاء المصرف التي من الممكن أن تحدث في الدراسات الائتمانية و أخطاء في تقديرات كفاية الضمانات المقدمة ، وأخطاء تتمثل في ضعف إدارة المخاطر المصرفية.

كما أن دخول العميل مع بعض الشركات أو العملاء بعلاقات اقتصادية ذات طبيعة مدينة فإن تعثر إحدى الشركات أو العملاء سوف يؤثر سلباً على مدى قدرة الشركة أو العميل على الوفاء بالتزامات.

بعدما تقدم من الممكن استنتاجه أن التأكيد على أهمية المخاطر الائتمانية من حيث عدم إمكانية أو فشل الطرف المقابل من الوفاء بالتزاماته وفي الوقت المحدد وفق العقد المبرم مع المصرف ، وهذا الفشل كما تم ذكره قد يحدث بسبب ظروف و عوامل و أسباب مختلفة ، يتطلب من إدارة المصارف دراسة تلك الأسباب و الظروف قبل اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه ، و من خلال الإطلاع العملي على طبيعة التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف السورية الخاصة و العامة بمنحها، فإنها تتعامل بشكل كبير و واسع مع القروض العقارية و قروض شراء السيارات... بشروط و ضمانات و كفلاء متضامين ، و بشكل محدود مع بقية أنواع القروض مع الأخذ بعين الاعتبار هنا الأجل القصير للقروض .

المجموعة الثانية: المخاطر السوقية

تمثل المخاطر المصرفية كما سبق الإشارة إليه إمكانية تعرض المصرف للخسائر المالية الناتجة عن التحركات غير الملائمة في بعض متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار السلع .

١. مخاطر تغير أسعار الفائدة:

تشير بعض الدراسات إلى أن مخاطر تغير أسعار الفائدة تتضمن نوعين من أنواع المخاطر تتمثل في^١:

- مخاطر قيمة رأس المال : و هي المخاطر التي يتعرض لها حاملو السندات و الأسهم عندما تتغير أسعار الفائدة في السوق ، وهذه إشارة إلى مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
- مخاطر إيرادية : و هي المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الاستثمارات في الأوراق المالية ، أو المخاطر التي يتعرض لها أي مقرض بسبب تغير أسعار الفائدة على القروض خلال فترة الإقراض .

كما يرى البعض الآخر أن مخاطر تغير أسعار الفائدة تعني احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلاً ، وهذا الرأي يبين أن هذه المخاطر ناجمة من إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في السوق عن السعر المتفق عليه عند التعاقد بين المصرف و العميل ، وهذا يعني أن أموال المصرف أصبحت منحصرة في استثمارات يتولد عنها عائد أقل من العائد السائد في السوق ، وبضيف في موضع آخر: إن هذه المخاطر تظهر بوضوح في حالة القروض طويلة الأجل و للوقاية منها يرى أنه على المصرف استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه العميل بقرض قصير الأجل يتم تجديده لعدة مرات ، و يتم تحديد سعر الفائدة فيه وفق لأسعار الفائدة السائدة^٢.

أي أن مخاطر تغير أسعار الفائدة تنشأ عندما يأخذ سعر الفائدة الفعلي اتجاهاً مختلفاً عن سعر الفائدة المتوقع من قبل الإدارة ، و السابق التعاقد عليها بين المصرف و المقترض عند منح القرض ، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وجود توافق في الآجال بين الأصول و الخصوم .

٢. مخاطر تغير أسعار الصرف:

^١ أبو فخرة ، ناديا . ١٩٩٤ . تحليل و دراسة محددات القيمة السوقية لأسهم البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية - دراسة كمية . المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . العدد الثاني . ص ١٢٢ .
^٢ حنفي ، عبد الغفار . أبو قحف عبد السلام . ١٩٩٣ . الإدارة الحديثة في البنوك التجارية . الاسكندرية . المكتب العربي الحديث . ص ١٩٨ .

يمثل هذا النوع من المخاطر التي تتدرج ضمن مجموعة المخاطر السوقية مخاطر التغيرات في أسعار الصرف بين العملة الوطنية للمصرف و غيرها من العملات، حيث تقبل المصارف هذا النوع من المخاطر وذلك لتحقيق الربح ، وتعمل المصارف للحد من هذه المخاطر من معرفتها بالسوق و مصادر معلوماتها المختلفة ، التي تؤهلها لتدرك الأمر قبل فوات الأوان سواء من حيث تحقيق الربح أو الحد من الخسائر^١.

٣. مخاطر تغير أسعار السلع:

قد يؤثر تغير بعض أسعار السلع ذات العلاقة بنشاط المصرف على ربحية المصرف ، و الجدير بالذكر أن تقلبات الأسعار هذه قد ينشأ عنه بعض المكاسب و الأرباح ، إلا أن التحوط للتغيرات السلبية في تلك الأسعار يعتبر من الأمور الهامة التي تؤثر في كثير من الأحيان على نتائج أعمال المصرف.

حيث يمكن القول : أن إدارة مخاطر تقلبات السوق سواء في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو السلع ذات العلاقة بنشاط المصرف ، تهدف بالنتيجة إلى تحديد مدى تغير صافي الدخل مع التغيرات السوقية في تلك الأسعار^٢.

ومما تقدم عرضه يمكن للباحث أن يخلص إلى نتيجة هامة تميز المخاطر السوقية ، تتمثل في أن مخاطر السوق قد تحدث نتيجة تأثير عوامل خارجة عن سيطرة المصرف ترتبط بالسوق يمكن أن يترتب عليها آثار سلبية على المصرف ذاته ، ويرى الباحث أيضاً أنه كلما كانت الأصول ذات حساسية عالية لتغيرات السوق مقارنة بحساسية الخصوم فهذا يعني توقع مخاطر سوقية مرتفعة .

المجموعة الثالثة: المخاطر التشغيلية

يعتبر الاهتمام بالمخاطر التشغيلية حديث العهد ، وقد تزايد الاهتمام بها لازدياد تعرض المصارف لهذه المخاطر ، وعلى الرغم من أن المخاطر التشغيلية تتضمن كل من مخاطر السيولة و العمليات و كلاً من المخاطر القانونية و الإستراتيجية ، وكون المخاطر القانونية و الإستراتيجية ترتبط أساساً بعوامل خارجية ، سيقصر الباحث على تناول مخاطر السيولة و مخاطر العمليات .

يعتبر تعريف لجنة بازل بشأن المخاطر التشغيلية تعريفاً شاملاً ، حيث عرفت اللجنة المخاطر التشغيلية بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و

^١ البرغوثي ، نضال . ١٩٩٦ . عمليات الخزينة . اتحاد المصارف العربية ، ص ١٠٩ .
^٢ حماد ، طارق عبد العال . ١٩٩٩ . تقييم أداء البنوك التجارية . الدار الجامعية . ص ٧٣ .

النظم أو تنشأ لأسباب خارجية¹، وتعني مخاطر التشغيل المخاطر الناجمة عن فشل التشغيل و التي ليس لها علاقة بمخاطر الائتمان و مخاطر السوق.

١. مخاطر السيولة:

تعني مخاطر السيولة عدم قدرة المصرف على مواجهته التزاماته في الوقت المحدد ، وذلك بدون حدوث أية خسائر أو تكاليف يمكن أن يتحملها المصرف في سبيل مواجهته تلك الالتزامات (التصفية الاضطرارية لبعض الأصول و تكبد الخسائر).

وهنا يشير الباحث إلى أن مخاطر السيولة لا تقل أهمية عن غيرها من المخاطر لأنها قد يترتب عليها إفلاس المصرف في حال عدم وجود الإدارة السليمة عليها ورقابته بالشكل الصحيح ، و الجدير بالذكر أن الكوارث التي تتعرض لها بعض المصارف من فترة لأخرى ترجع بصورة أساسية إلى توفير السيولة المناسبة في الوقت المحدد.

حيث عرف بعضهم السيولة بأنها توليد التدفقات النقدية لمواجهة الالتزامات / العلاقات المالية المتفق عليها بالسعر المناسب في جميع الأوقات ، و الحاجة الأساسية للسيولة تكون بصفة أساسية لمواجهة سحب الودائع و الطلب على القروض ، ويضيف هذا الرأي أن مخاطر السيولة ذات عنصرين هما^٢:

١. عنصر السعر: ويعني السعر الذي من خلاله يمكن أن تباع به الأصول ، أي السعر الذي يتم به بيع أصول المصرف لمواجهة الالتزامات المالية المختلفة من سحب ودائع و طلب على القروض.

٢. عنصر الكمية : و نعني به تحديد نوعية الأصول التي يمكن بيعها ، وكميتها ، و القيمة البيعية التي يمكن الحصول عليها من عملية البيع هذه ، و تحديد تكلفة عملية البيع ، و الخسارة المتوقعة من عملية بيع تلك الأصول ، لأن المصرف من الممكن أن يتحمل خسارة في حال تمت عملية البيع .

ويضيف هذا الرأي أيضاً عن أهمية مخاطر السيولة ، و يشير إلى أن للسيولة في المصرف خمس وظائف أساسية حيوية هي:

• الوظيفة الأولى: عنصر الثقة و تشير إلى ثقة السوق بالمصرف حول قدرته على الوفاء بكافة التزاماته.

• الوظيفة الثانية: وتشير إلى العلاقة بين المصرف و العميل ، فالمصارف تقوم بمنح الائتمان و توفير السيولة لعملائها ، ومن ثم فهي تقوم بدور حيوي و هام في عمليات

¹ Basel Committee On Banking Supervision , International Convergence Of Capital Measurement and Capital Standards ,op . cit. p137.

² Joseph F . Sinkey , Jr . Commercial Banking Financial Management . Fourth Edition . New York : Macmillm Publishing Co . 1992. p. 419.

صنع القرار داخل تلك الشركات ، و يتوقف نجاح تلك العلاقة على ضوء مقدرة المصرف على توفير الاحتياجات المالية للعملاء.

- الوظيفة الثالثة: تمكين المصرف من تجنب عملية بيع الأصول بسعر منخفض ، بغرض التوفير الاضطراري للأموال اللازمة.
- الوظيفة الرابعة : وترتكز على معقولية الأسعار كمظهر من مظاهر تحديد كفاءة إدارة السيولة ، حيث تشير إلى إمكانية توفير الأموال في الأوقات ذات الخطورة العالية ، و التي تحتاج فيها المصارف لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين و المقترضين.
- الوظيفة الخامسة: وتشير إلى مدى تواجد الإشراف الحكومي في المصرف ، وذلك من خلال لجوء المصارف للاقتراض من الجهات الحكومية كوسيلة أخيرة.

كما ينظر بعضهم إلى السيولة على أنها قابلية تحويل الأصل إلى نقود في يسر و سهولة و بسرعة ودون خسارة ، لذا تعتبر النقدية الموجودة في خزينة المصرف الأصل الأكثر سيولة ، وتقل درجة السيولة كلما قلت إمكانية تحويل الأصل إلى نقدية بسهولة و يسر و دون خسارة ، و من ثم فإن عنصري السيولة هما^١:

- سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة.
- عدم التعرض لخسائر ما أمكن عند عميلة التحويل.

٢. مخاطر العمليات:

ومما لا شك فيه أن التطورات المتلاحقة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت إلى حد كبير في زيادة مثل هذه المخاطر ، و التي تشير إلى مخاطر فشل الأنظمة ، وتشير لجنة بازل إلى هذه المخاطر بأنها الخسائر التي من الممكن أن تتحقق نتيجة فشل أو عدم دقة العمليات الداخلية و الأفراد و الأنظمة^٢.

وهناك من يشير في هذا الصدد إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإلكترونية ، ويرى أن مخاطر التشغيل و التي تندرج ضمنها مخاطر العمليات قد تنشأ من احتمال الخسارة الناجم عن عجز في نظام الأمن أو السلامة في المصرف ، و يضيف أيضاً هذا الرأي أن المصارف من الممكن أن تتعرض لقرصنة داخلية أو خارجية على نظامها أو منتجاتها^٣.

^١ مكابي ، نادية أبو فخرة . ١٩٨٨ . تقييم مناهج إدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية . رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة . جامعة عين شمس . ص ٢٣٣ .

^٢ حشاد ، نبيل . ٢٠٠٤ . مرجع سابق ذكره . ص ٣٥ .

^٣ صابر ، نهى عبد الواحد . ٢٠٠٨ . المخاطر المالية في البنوك التي تقدم خدماتها الكترونياً و آثارها على قيمة البنك و قيمة الخطر و الإفصاح عنه في القوائم المالية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد . جامعة حلب . ص ٣٣ .

المبحث الثالث : دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المخاطر المصرفية

مقدمة:

ينظر لمهنة المحاسبة كغيرها من المهن الأخرى من حيث الدور الذي تقوم فيه في المجتمع ، وهي بدون شك تختلف من حيث قواعدها و أصولها ، حيث تقوم المحاسبة بتجميع و قياس و توصيل المعلومات المالية المتعلقة بنشاط مؤسسة ما إلى الأطراف المرتبطة بقراراتهم بنشاط تلك المؤسسة ، حيث تعتبر القوائم و التقارير المالية بما تتضمنه من معلومات هي المنتج النهائي للمحاسبة ، وعلى ذلك فإن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة سيؤدي في النهاية إلى اختلاف النظرة أو الحكم على أداء هذه المؤسسة ، ويمكن تقسيم التباين و الاختلاف في الممارسات المحاسبية وفق التقسيم التالي^١:

١ . التباين في تحقق الإيراد

٢ . التباين في تحميل المصروفات.

٣ . التباين في الإفصاح.

٤ . أسس التقويم.

ومما لا شك فيه أن هذا التباين سيؤثر على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما أبرز أهمية وجود أسس و مقاييس يمكن الاعتماد عليها لتوحيد العمل المحاسبي ، حيث نشأت معايير المحاسبة الدولية وتطورت ، وجاءت هذه المعايير لتأخذ بعين الاعتبار وجود قطاعات اقتصادية مختلفة ،ومما لا شك فيه أن الالتزام بهذه المعايير سوف يؤدي إلى ارتفاع جودة القوائم المالية بما فيها من إفصاح و شفافية ، حيث كان العمل من أجل تطوير المعلومات التي تعدها الشركات بهدف مساعدة العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتها الاقتصادية المالية على أساس سليم.

ولأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة على بيئتها و تتأثر بها ، لذلك فقد كان هناك اهتمام كبير لوضع معايير المحاسبة التي جاءت لتحد من المخاطر المحتملة التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية المتمثلة في التحيز و الغموض و خطأ التفسير و عدم الدقة^٢. وهنا تجدر الإشارة إلى المزايا المتحققة من جراء تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

أولاً: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

^١ القاضي ، حسين . حمدان، مأمون . ٢٠٠٦-٢٠٠٧ . المحاسبة الدولية و معاييرها ، منشورات جامعة دمشق ، ص١٣ .
^٢ دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب د.أحمد حامد حجاج ، تقديم د.سلطان المحمد سلطان ، المحاسبة المتوسطة - الجزء الأول ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، ب ت، ص٢٨ .

1 - تحقق للبيانات المالية المنشورة سمات مميزة مثل: المصادقية، القبول العام، القابلية للمقارنة.

2 - الأهداف الضريبية بين الدول وتقلص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي.

3 - توفر الجهد والأموال اللازمة لوضع المعايير القطرية.

4 - تتماشى مع متطلبات العولمة وتخدم أغراض الشركات متعددة الجنسية من عدة نواحي مثل:

* نظم متكاملة للمعلومات.

* أسعار التحويل.

* القوائم المالية الموحدة.

و تعتبر معايير المحاسبة الدولية مقبولة الآن قبولاً واسعاً ، وعلى سبيل المثال فهي ^١ :

١ . مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية.

٢ . مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة و في الدول ذات الأسواق الواعدة التي تقوم بتطوير معاييرها.

٣ . مقبولة من العديد من البورصات و من الهيئات الرسمية التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٤ . معترف بها أيضاً من قبل المفوضية الأوروبية و الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: أهمية معايير المحاسبة الدولية

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في كونها جاءت لتحد من الاجتهادات والتناقضات في مزولة مهنة المحاسبة ، الأمر الذي سيجعل من القوائم المالية أداة أكثر أهمية في ترشيد قرارات مستخدميها، حيث عرف بعضهم معايير المحاسبة الدولية بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق و مراجعة الحسابات ^٢ .

^١ لطفي، أمين السيد أحمد ، ٢٠٠٨، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، ٨٤ شارع زكريا غنيم- الإبراهيمية ، ص ٣٦.

^٢ القاضي ، حسين . حمدان ، مأمون . ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مرجع سابق ذكره ، ص ١٢٣ .

وإن افتراض غياب و عدم وجود المعايير التي تنظم مهنة المحاسبة ، هذا الأمر سوف يتيح المجال واسعاً للإدارة في تبني الطرق و الأساليب المحاسبية التي سوف تتعدد في غياب المعايير، وهذا ما سوف يؤثر سلباً على أداء العمل المحاسبي و المحاسبة بشكل عام من خلال ما يلي^١:

١. تباين الطرق و الأسس التي ستستخدمها الشركات في معالجة الأحداث المالية و العمليات المتشابهة ، مما يفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة.

٢. إن غياب المعايير سوف يتيح المجال أمام الإدارة إلى استخدام أساليب و طرق قد لا تعبر وتقيس الأحداث المالية المؤثرة على الشركة ، سواء عن قصد أو غير قصد، مما سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية الداخلية أو الخارجية على حد سواء، فغياب المعايير المحاسبية التي تحقق تجانس المعالجات كثيراً ما يؤدي إلى اتباع طرق و أساليب محاسبية غير سليمة ، وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى إنتاج قوائم مالية لا تعبر بصدق و عدل عما قصدت إلى تحقيقه.

٣. ربط المعلومات التي يمكن أن تتاح للمستخدمين و المستفيدين و تبعيتها بالإدارة التي سوف تتحكم بمستوى الإفصاح وفق ما تراه مناسباً، وفي أغلب الأحيان سوف تميل الإدارة إلى إفصاح أكثر تحفظاً.

٤. في ظل غياب معايير المحاسبة الدولية ستتحكم الإدارة في نوعية و كمية المعلومات و طريقة الإفصاح عنها ، فمثلاً قد تميل إدارات بعض الشركات إلى إفصاح أكثر تحفظاً من حيث تفي بالضمانات التي يتطلع لها الدائنون (المقرضون).

ومما لاشك فيه أن إصدار معايير المحاسبة الدولية قد أحدث بعض التغيرات الهامة تمثلت بمايلي^٢:

- تحول الاهتمام من الجهات المعنية بتنظيم العمل المحاسبي إلى صياغة المعايير و الضوابط الناظمة بما يتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة.
- تم اعتبار المحاسبة نظام متكامل للمعلومات أو وسيلة قياس و إيصال معلومات متعددة عن نشاطات المنشأة بدلاً من اعتبارها أداة تسجيل و تبويب و تلخيص عمليات المنشأة.

^١ الوابل وابل علي، ١٩٩٠، أسلوب بناء المعايير المحاسبية ، التجربة السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ٢ ، ص ٣٤٢ .
^٢ توفيق محمد شريف ، ٢٠٠٤ ، المحاسبة المالية المتقدمة - الاندماج و القوائم المالية المجمع للشركات المساهمة ، مكتبة المدينة ، ص ٣ .

• تحول الاهتمام من تصوير الحسابات الختامية التقليدية إلى إعداد قوائم مالية متعددة متطورة تتضمن الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية من خلالها .
أما بالنسبة للقطاع المصرفي فإن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف يبعث الثقة بشكل أكبر في القوائم المالية المصرفية ، الأمر الذي سيساعد على تنشيط العمل المصرفي من خلال التزام المصارف بمستوى محدد و مناسب من الإفصاح الذي من الضروري أن يوفر مستوى كاف من المعلومات الخاصة بالمخاطر المصاحبة لأداء المصارف لنشاطها .
وتعتبر معايير المحاسبة فعالة في القطاع المصرفي عندما تكون مستوفية ثلاثة معايير هامة:¹

1. ينبغي أن تسهم معايير المحاسبة - أو تكون متسقة و غير معوقة على الأقل - في إدارة المخاطر و الممارسات السليمة في المصارف.
2. يجب أن تسهم معايير المحاسبة في إيجاد نظام للسوق من خلال التشجيع على شفافية إثبات المركز المالي للمصرف ، و أدائه و تعرضات المخاطر و أنشطة إدارة المخاطر.
3. ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة ولا تعوق الإشراف الفعال على المصارف.

ثالثاً: أوجه القصور في القوائم المالية الحالية بشأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية

مما لاشك فيه أن القوائم المالية هي ليست غاية بحد ذاتها ، بل يجب أن تحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الآخرين و ذلك لاتخاذ القرارات المناسبة ، تساعدهم في تقدير مستوى عدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح ، و تقديم معلومات عن المكاسب و مكوناتها و عن التدفقات النقدية و كذلك الوضع المالي ، وتجدر الإشارة إلى أن قرارات الاستثمار و الائتمان تعكس توقعات المستثمرين و الدائنين عن الأداء المستقبلي ، إلا أن تلك التوقعات تعتمد بشكل عام على تقييم الأداء السابق للمنشأة و هذا يعطي أهمية كبرى لهذه القوائم و التقارير المالية.

ويشير معيار المحاسبة الدولي⁽¹⁾ بشأن عرض القوائم المالية ، بأن الهدف من عرض القوائم المالية هو تقديم عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمنشأة و أدائها و تدفقاتها النقدية بما يفيد قطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية ، كما توضح القوائم المالية

¹ حماد طارق عبد العال ، ٢٠٠٥ ، حوكمة الشركات " المفاهيم - المبادئ - التجارب " ، الدار الجامعية ، ص ٧٣٥ .

² IASB. International Accounting Standards NO1 ." Financial Instruments: Discloser and Presentation" . IASC, London.

النتائج المترتبة على قيام الإدارة بأداء المهام الموكولة لها و إدارة الموارد المتاحة ، و لتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات حول ما يلي:

- ❖ إيرادات و مصروفات المنشأة
- ❖ أصول المنشأة
- ❖ التزامات المنشأة
- ❖ حقوق المساهمين
- ❖ التدفقات النقدية

وقد أشار هذا المعيار أن المجموعة الكاملة من القوائم المالية التي تلي ذلك تشمل ما يلي:

١. قائمة الدخل.
٢. قائمة المركز المالي.
٣. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
٤. قائمة التدفقات النقدية.
٥. الإيضاحات المتممة.

وتجدر الإشارة أنه يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها تعكس بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات و الأحداث التي حدثت فعلاً فقط ، وهذا ما يمثل أحد أهم جوانب القصور في القوائم المالية بما يخص الإفصاح عن المخاطر المصرفية ، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف ، لذلك فإن معايير المحاسبة الدولية توجهت للتأكيد إلى أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ، و تعمل تبعاً على زيادة حجم الإفصاح المتعلق بهذه المخاطر ، ليس فقط لإدارة المصرف بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

و مما لا شك فيه أيضاً أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمون بمعرفة ما يتمتع به المصرف من درجة سيولة و قدرة على الوفاء بالديون و بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول و الالتزامات المثبتة بميزانية المصرف وتلك التي لا تظهر في الميزانية ، إن تطبيق معايير الإفصاح سيشجع المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة ارتباطاً مباشراً بإدارة ومتابعة عمليات المصرف ، حيث أن المستثمرين شركاء للمصرف في كل عملياته ولهم الحق في معرفة دور المصرف في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك العمليات وموقف المصرف المالي وكل ما من شأنه أن يؤثر بصورة أو بأخرى على استثماراتهم ، و مما لا شك فيه أن توفير هذه المعلومات سيساعد و يسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية و الرقابة عليها ، وهنا يأخذ الباحث بالرأي القائل أن

أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تتبع من كون قضية إدارة المخاطر من القضايا الأساسية في إدارة المصارف إن لم تكن في إدارة القطاع المالي بشكل عام حيث تعد المخاطر من المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر وذلك للعلاقة القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث ينعكس سلباً تزايد معدلات المخاطر للاستثمار في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى.

ويمكن القول أن نصيب المصارف من معايير المحاسبة الدولية كان قليلاً جداً مقارنة مع المعايير الصادرة بخصوص القطاع الصناعي ، ولأهمية الإفصاح في المصارف فقد أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً يتناول بالتفصيل الإفصاح في القوائم المالية التي تصدرها المصارف و يأتي مكملاً لما تم ذكره في المعايير المحاسبية الأخرى.

رابعاً: المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠/ : " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة"

حيث يحدد هذا المعيار متطلبات^١ الإفصاح في المصارف، مشجعاً إدارة المصرف على تقديم إيضاحات على القوائم المالية تصف الطرق التي تستخدمها الإدارة في إدارة ورقابة السيولة و القدرة على السداد و كذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

كما تختلف العمليات التي تزاولها المصارف عن تلك التي تزاولها المنشآت الأخرى، ومن ثم فقد تختلف المتطلبات المحاسبية و متطلبات إعداد التقارير عن تلك الخاصة بالمنشآت الأخرى ، و لأغراض هذا المعيار يتضمن مصطلح بنك كافة المؤسسات التي يكون أحد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع و الاقتراض من الغير بهدف الإقراض و الاستثمار^٢.

أهم المواضيع التي تناولها هذا المعيار:

✓ السياسات المحاسبية: تستخدم المصارف أساليب مختلفة لإثبات وقياس البنود المختلفة ، لذا فإن الأمر يقتضي من المصارف الإفصاح عن السياسات المحاسبية كي يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم الأسس التي أعدت بموجبها هذه القوائم، لذا ينبغي لها الإفصاح عن^٣:

- طرق الاعتراف بالدخل.
- تقييم الأوراق المالية و الاستثمارات المالية.

١ هيني فان جريونينج، ٢٠٠٦، معايير التقارير المالية الدولية ، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ش.م.م، مصر، ص ٤١٣.

٢ السجاعي ، محمود محمود، ٢٠٠٧، المحاسبة في شركات التأمين و البنوك التجارية ، المكتبة العصرية، ص ٦٨٨.

٣ العريبيد عصام فهد، ٢٠٠١، دراسات معصرة في الحاسبة البنوك التجارية و البورصات ، دار الرضا للنشر ، ص ٢٣٤.

- الأساس الذي يتم بموجبه الاعتراف بالخسائر الناجمة عن القروض والسلفيات و الأساس الذي يتم بموجبه حذف القروض غير القابلة للتحصيل من جانب الأصول و اعتبارها خسائر محققة، وهذا ما سيؤثر بشكل كبير على نتائج أعمال المصرف.
 - التمييز بين العمليات و الأحداث التي ينتج عنها أصول أو التزامات تظهر في الميزانية و تلك العمليات و الأحداث التي ينتج عنها التزامات طارئة وتعهدات
- ✓ قائمة الدخل:

يجب على المصرف بموجب هذا المعيار أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات و المصروفات مبنية حسب طبيعتها و الإفصاح عن المبالغ الرئيسية لها. تتضمن الأنواع الرئيسية للدخل إيراد الفوائد و العمولات ورسوم الخدمات و نتائج التداول ، في حين تشتمل الأنواع الرئيسية للمصروفات الناجمة عن ممارسة المصرف لنشاطه الفوائد و العمولات المدفوعة و خسائر القروض و السلفيات و خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات و المصاريف الإدارية الأخرى ، وينبغي عرض كل نوع من أنواع الإيرادات و المصروفات على حدة حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء المصرف ١.

✓ الميزانية:

إن الأسلوب الأمثل وفق معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية لتصنيف أصول و التزامات المصرف هو تجميعها حسب طبيعتها و ترتيبها حسب درجة سيولتها و تواريخ استحقاقها. و تجدر الإشارة أن العرف المحاسبي جرى على ترتيب عناصر الأصول في الميزانية على أساس الأصول غير الملموسة ثم الأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة و ترتيب عناصر الخصوم و حقوق الملكية على أساس حقوق الملكية ثم حقوق الأقلية ثم الالتزامات طويلة الأجل ثم الالتزامات المتداولة فيما عدا القوائم المالية في البنوك و المؤسسات المالية المشابهة حيث تتبع المصارف معايير المحاسبة الدولية^٢.

و بموجب معايير المحاسبة الدولية يجب التمييز بين أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى و أرصدة المصارف لدى المصرف أو أرصدة سوق المال و المودعين الآخرين ، لأن ذلك يفيد في إعطاء فهم أفضل لعلاقة المصرف مع المصارف الأخرى من جهة و مع أسواق المال من جهة أخرى .

✓ الالتزامات الطارئة و الأحداث اللاحقة بما فيها البنود خارج الميزانية:

^١ ، للمزيد راجع ، معايير المحاسبة الدولية ، ١٩٩٩ ، ص ٥٥٠ .
^٢ شحاتة ، أحمد بسيوني . علي ، عبد الوهاب نصر . ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . المحاسبة المالية المتقدمة وفق معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية ، الدار الجامعية ، شارع زكريا غاتم ، الاسكندرية ، ص ١٤٣ .

مما لا شك فيه أن تحقق هذه الالتزامات و الأحداث سوف يكون له تأثير كبير على سيولة المصرف و على ملاءته المالية في المستقبل ، الأمر الذي يجعل من الضروري الإفصاح عن تلك المعلومات الخاصة بهذا الشأن .

ولا بد من الإشارة أن مثل هذه المعلومات سوف يكون لها تأثير كبير عند تقييم المخاطر المستقبلية التي من الممكن أن تزيد من احتمال تعرض المصرف لخسائر مستقبلية، لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى التعرف على الالتزامات المحتملة و الارتباطات غير القابلة للإلغاء التي يبرمها المصرف.

✓ تصنيف استحقاقات الأصول و الخصوم:

تعتبر تواريخ استحقاق أصول و خصوم المصرف من العوامل الهامة في تقييم المخاطر التي من الممكن ان تواجه المصرف كمخاطر السيولة و مخاطر تغيرات أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

وهنا يأخذ الباحث بالرأي القائل أن عرض الأصول و الخصوم في الميزانية دون الإفصاح عن تواريخ استحقاقها سوف يقدم معلومات غير كاملة ، و لا تكفي للحكم على مدى إمكانية المصرف لمواجهة المخاطر المترتبة على ذلك في تحمل المصرف لمسؤولياته و الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

✓ تركيز الأصول و الخصوم و البنود خارج الميزانية:

على المصارف الإفصاح عن أي تركيز للأصول و الخصوم و البنود خارج الميزانية ، و من الممكن أن يتم الإفصاح عن هذه التراكيز حسب المناطق الجغرافية أو العملاء أو أية تراكيز أخرى للمخاطر ، فمثلاً يعتبر زيادة مبالغ القروض الممنوحة لقطاع صناعي معين مؤشراً هاماً للرقابة على المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان).

✓ خسائر القروض و السلفيات:

ينبغي لإدارة المصرف الإفصاح عن السياسة التي على أساسها يتم تحديد القروض و السلف غير القابلة للتحصيل ، وعن المبلغ المخصص كمؤونة لمواجهة هذا النوع من الخسائر، و كذلك القروض و السلف التي تم إعدامها و استردت خلال الفترة . حيث تعتبر الخسائر في القروض و السلفيات الممنوحة مؤشراً هاماً عن مدى صحة الدراسات و الأدوات التي يستخدمها المصرف قبل اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه.

✓ نشاطات الأمانة:

تؤتمن المصارف على أصول عائدة ملكيتها لأطراف أخرى خارجية ، لذا يتوجب على المصرف أن يفصح عن مبالغ هذه الأصول نظراً للمخاطر المحتملة المترتبة على المصرف

في حال فشل المصرف في حفظ الأمانة^١ ، و إن عدم الإفصاح عن هذه الأصول سيؤدي إلى تضخيم مبالغ الأصول العائدة للمصرف ، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم قائمة للمركز المالي للمصرف لا تعبر عن حقيقة ما يملكه من أصول و ما عليه من التزامات .

✓ **الأصول المرهونة كضمان:**

ينبغي على المصارف الإفصاح عن الأصول المرهونة بصفقتها ضماناً ، لأن مبالغ و قيم هذه الأصول سوف تقدم مؤشراً هاماً على مدى قدرة المصرف على إدارة أصوله ، وعن مدى سلامة مركزه المالي و مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

✓ **معاملات الأطراف ذوي العلاقة :**

تتأثر معاملات معينة مع الأطراف ذات العلاقة بشروط مختلفة عن المعاملات مع غير الأطراف ذات العلاقة ، فمثلاً قد يمنح المصرف قرضاً أكبر لطرف ذي علاقة أو يتقاضى معدل عائد أقل مما يقدمه للآخرين في الظروف نفسها ، و الإفصاح هنا يجب أن يحدد أسماء تلك الأطراف و عن طبيعة و قيمة العمليات التي تربطهم مع المصرف. ومما سبق يعتبر من البديهي قوله أن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠/ قد تضمن الكثير من المواضيع الهامة التي تقدم في حال التقيد في هذا المعيار من قبل إدارة المصرف معلومات هامة عن المخاطر المصرفية ، تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المصرف و تحليل المخاطر التي يتعرض لها ، و الجدير بالقول : إن المستخدمين سوف يحصلون على فهم أفضل إذا قامت الإدارة بالتعليق و التفسير حول طريقة إدارتها و مراقبتها للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.

خامساً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠/

وفق هذا المعيار على إدارة المصرف أن تقدم معلومات كافية عن المخاطر المصرفية التي تواجه أداء المصرف لنشاطه ، لذا يجب الإفصاح عن^٢:

^١ العريبيد فهد عصام ، ٢٠٠١ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٣٩ .
^٢ السجاعي ، محمود محمود ، ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٧٠١ .
^٣ السجاعي ، محمود محمود ، ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٩٠-٧٠١ .

بالنسبة لمخاطر الائتمان : الأسس التي يتم بموجبها تحديد المخاطر المصرفية العامة و المعالجة المحاسبية لهذه الأعباء ، و المبالغ المخصصة لهذه المخاطر بشكل منفصل عن تلك المخصصة لمواجهة المخاطر الأخرى .

بالنسبة لمخاطر الائتمان : على المصرف الإفصاح عن أية تركيزات هامة في أصول المصرف أو التزاماته ، سواء من حيث المناطق الجغرافية ، العملاء و الأطراف ذات العلاقة أو الصناعة.

بالنسبة لمخاطر الائتمان : يعتبر الإفصاح عن المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض و السلفيات مؤشراً هاماً عن مدى كفاءة المصرف في إدارة مخاطر الائتمان ، لذا يعتبر الإفصاح عن هذه المبالغ على غاية من الأهمية سواء كانت هذه المبالغ مخصصة لمواجهة قروض بعينها أم لمواجهة مخاطر الإقراض العامة.

بالنسبة لمخاطر السوق : على إدارة المصرف أن تبين مدى تعرض المصرف إلى مخاطر تغير أسعار الفائدة وذلك من خلال تقديم إيضاحات تبين تقلبات معدلات الفائدة و الطريقة التي تراقب و تدار بها مثل هذه المخاطر ، وعلى إدارة المصرف الإفصاح عن مخاطر الخسائر الناشئة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف ، من خلال الإفصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية.

بالنسبة لمخاطر السيولة فقد تطلب المعيار توزيع الأصول و الخصوم حسب طبيعتها و درجة سيولتها و تواريخ استحقاقها.

وهنا يمكن القول أن القوائم المالية و التقارير التي تعدها إدارة المصرف على الرغم من أنها قد تكون أعدت بما يتفق مع المبادئ و السياسات المحاسبية المقبولة عموماً ، إلا أنها لن تقدم معلومات ملائمة و موثقة تخدم أغراض مستخدمي هذه القوائم ، إلا إذا تضمنت معلومات كافية و مفصلة عن الطريقة التي تقوم بها إدارة المصرف بإدارة المخاطر كافة و المبالغ التي تخصصها لمواجهة هذه المخاطر و التزامات المصرف الطارئة ، بما يتماشى مع أصول المحاسبة الحديثة و التطورات الاقتصادية العالمية ، و ما حصل من أزمات مالية مصرفية عالمية قديماً و حديثاً ، لأن ذلك بدون أدنى شك سوف يقلل من احتمالات حدوثها مستقبلاً ، انطلاقاً من أن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية يمثل التعريف بالمشكلة تمهيداً لحلها من خلال إدارة هذه المخاطر و الرقابة عليها .

كما قد تناولت معايير المحاسبة الدولية في معيارها رقم ٣٢/ المخاطر التي تتعرض لها المشتقات المالية و ضرورة الإفصاح عنها ، حيث تعتبر المشتقات المالية من الأدوات الاستثمارية الهامة في القطاع المصرفي، ولقد صنفت المخاطر بناء على هذا المعيار كما يلي ١:

١. **المخاطرة السعرية:** وهي لا تعني فقط المخاطرة التي تشمل إمكانية تحقيق الخسائر بل تشمل أيضاً المخاطرة المترتبة عن إمكانية تحقيق الأرباح و المكاسب والتي تشمل على:

▪ **مخاطرة العملة:** وهي المخاطرة الناتجة عن تغير قيمة أداة مالية ما نتيجة التغير في أسعار صرف العملة.

▪ **مخاطرة أسعار الفائدة:** و المخاطرة التي تنجم عن التغير في قيمة أداة مالية نتيجة التغير في أسعار الفائدة الجارية.

▪ **المخاطر السوقية :** وهي مخاطر تنجم عن التقلبات في الأسعار وذلك نتيجة لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها ، أو بسبب عوامل أخرى تؤثر على الأوراق المالية الأخرى المتداولة في الأسعار ذاتها .

٢. **المخاطر الائتمانية:** وهي النوع الثاني من المخاطر و التي تترتب عن إمكانية فشل أحد الأطراف موضوع العقد في الأداء (الوفاء بالتزامات) في الوقت المحدد لما هو متفق عليه ، حيث ألزم^٢ هذا المعيار كل مؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمدى تعرضها لمخاطر الائتمان لكل فئة من الأصول المالية.

٣. **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة الفشل في تأمين الأموال اللازمة من أجل الوفاء بالتزامات المستحقة في وقت ما ، و التي قد تحدث نتيجة عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بقيمته العادلة.

٤. **مخاطر التدفق النقدي:** وهي المخاطر التي تنجم عن تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية ما من حيث مقدارها .

حيث يعتبر الهدف الرئيسي لهذا المعيار هو زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية ضمن الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية .

سادساً: الأهداف المرجوة من الإفصاح عن المخاطر المصرفية

^١ حماد، طارق عبد العال ن، ٢٠٠١، المشتقات المالية ، الدار الجامعية ، ص ٢٦.

^٢ IASB. International Accounting Standards NO٣٢ . " Financial Instruments: Discloser and Presentation" . IASC, (London' March , 1995) , Para42.

هنالك أهداف هامة جداً من الإفصاح عن المخاطر المصرفية لأن عملية الإفصاح هذه ليست غاية بحد ذاتها وإنما لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهذه الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي^١:

١. تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على نوعية المخاطر التي تتعرض لها المصارف مبوبة حسب طبيعة كل نوع من أنواع المخاطر.
٢. إمكانية قياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر.
٣. تطوير الفكر المحاسبي بحيث لا تقتصر القوائم المالية على أحداث وقعت بالفعل ، و لكن يجب أن تمتد لتشمل الأحداث المستقبلية.
٤. العمل على إيجاد علاقة مباشرة بين الإفصاحات المتممة للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية .
٥. إن الإفصاح عن المخاطر سوف يساعد بشكل أساسي في عملية الرقابة على هذه المخاطر.

وإن دراسة الإفصاح المحاسبي وفق ما جاءت عليه معايير المحاسبة الدولية ، بما يتضمنه من إفصاحات خاصة عن المخاطر المصرفية المحتملة في بيئتنا المصرفية يقودنا إلى عدد من التساؤلات الهامة:

١. أين القوائم و التقارير المالية التي تفصح عنها المصارف من معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية ؟
 ٢. هل تفصح المصارف عن أية معلومات خاصة بالمخاطر التي تتعرض لها؟ وهل تعتبر المعلومات التي تفصح عنها المصارف ناقصة إذا لم تتضمن معلومات عن المخاطر التي تواجهها ؟
- وستتم الإجابة على هذه التساؤلات في القسم العملي.

الفصل الثاني : الإفصاح عن المخاطر المصرفية و فق معايير لجنة بازل

المبحث الأول: الهيكل العام لاتفاقية بازل

المبحث الثاني: توصيات لجنة بازل للإفصاح عن المخاطر المصرفية

مقدمة:

^١ أحمد ، وفاء يوسف . ٢٠٠٥ . إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية . بحث مقدم للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة . جامعة عين شمس . كلية التجارة . قسم المحاسبة و المراجعة . ص ٢١١ .

إن الأزمات المصرفية التي أصابت الكثير من البلدان في نظامها المصرفي ، جعلت من الضروري جداً وضع معايير تحكم أداء هذا النظام ، الأمر الذي دفع المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية إلى وضع المعايير الرقابية التي توجه أداء المصارف في الاتجاه الذي يحقق الاستقرار للنظام المصرفي لدوره الكبير في المجتمع، حيث تعتبر لجنة بازل أهم تلك المؤسسات التي نشأت أساساً لهذا الغرض.

تأسست هذه اللجنة في مدينة بازل السويسرية وهي مقر مصرف التسويات الدولية ويرمز له باختصاراً "Bis" لاسمه بالانكليزية (Bank of International Settlements) من قبل المصارف المركزية الحاكمة لمجموعة مكونة من عشرة بلدان وذلك في نهاية ١٩٧٤، عملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها الختامي في حزيران ١٩٨٨، وهذه اللجنة تتعقد أربع مرات في السنة وتتشكل من حوالي ثلاثين مجموعة عمل مهنية وحملة أسهم وتتقابل بانتظام وينحدر أعضاء اللجنة من البلدان التالية:

بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

يكون تمثيل تلك الدول في اللجنة من خلال المصرف المركزي لكل منها مع السلطة المسؤولة رسمياً عن الإشراف على العمل المصرفي حيث لا يكون هناك مصرفاً مركزياً. ولا تملك اللجنة أية سلطة إشرافية رسمية تتخطى الحدود القومية كما أن نتائجها غير ملزمة، لذلك فهي لا تملك أية قوة قانونية، وتقوم اللجنة فقط بصياغة معايير رقابية بنطاق واسع وإرشادات وبيانات تفصيلية لأجل التنبؤ بالتطبيق الأفضل لها وتقوم السلطات الإشرافية كل على حدة بأخذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. وبهذه الطريقة تشجع اللجنة على التقارب نحو طرق مشتركة ومعايير مشتركة بدون محاولة الإسهاب في توحيد تقنيات الإشرافية للبلدان الأعضاء في اللجنة.

المبحث الأول: الهيكل العام لاتفاقية بازل

مقدمة:

تمثل لجنة بازل انعكاساً للإحساس المتزايد بالقضية الأساسية التي تواجه إدارة المصارف وإدارة القطاع المالي بشكل عام ، و التي تتمثل في قضية إدارة المخاطر ،حيث أصبحت هذه المخاطر أحد أهم المعالم الرئيسة للاقتصاد المعاصر، و هي بدون شك أكثر ظهوراً في القطاع

المالي و المصرفي ، حيث ركزت بازل على هذه الحقيقة وضرورة الاعتراف بها ، ووضعت قضية إدارة المخاطر المصرفية في صلب أولوياتها ، من خلال قيامها بوضع معايير و قواعد دولية تحكم النشاط المالي و الاقتصادي ، و بالرغم من أن هذه القواعد و المعايير لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني ، إلا أنها تتمتع بفاعلية كبيرة في مختلف النظم ذات الطبيعة الرقابية و الإشرافية على القطاع المصرفي بشكل عام.

أولاً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل عام ١٩٨٨

هناك الكثير من الجوانب الأساسية التي انطوت عليها اتفاقية بازل لعل أهمها^١:

١. التركيز على المخاطر الائتمانية : حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً مع مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.

٢. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها: من الضروري كفاية المخصصات الخاصة بالأصول و الديون المشكوك فيها أولاً و من ثم يأتي بعد ذلك معدل كفاية رأس المال.

٣. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: المجموعة الأولى ينظر إليها على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم ، وهي الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و الدول التي تربطها مع البنك الدولي ترتيبات إقراضية خاصة ، أما المجموعة الثانية فينظر إليها بأنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى.

٤. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل و باختلاف الملتمزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى.

٥. وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة.

رأس المال المساند = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول

ثانياً: الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل

هناك العديد من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها اتفاقية بازل ، ويمكن تلخيص الأهداف

الرئيسية لها في النقاط الأساسية التالية^٢:

^١ عبد المجيد، عبد المطلب. ٢٠٠٥. العولمة و اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية ، شارع زكريا غنيم ، ص ٨٣.
^٢ الشماع ، خليل محمد حسن . مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٠م ، ص ٢٥.

١. العمل على تقوية النظام المصرفي واستقراره وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في دول العالم الثالث ، فعندما اعتمدت المصارف الدولية سياسة التوسع في منح القروض لبلدان العالم الثالث ، وبسبب تدني قدرة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك المصارف ، فقد لجأت هذه المصارف إلى شطب هذه الديون أو إلى تحويلها إلى سندات بخصومات عالية أو اعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد إضافة إلى أصل الدين ، أو تحويل جزء من هذه القروض إلى مساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في بلدان العالم الثالث.

٢. العمل على إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف ، والمثال على ذلك المصارف اليابانية التي كانت تقبل بتقديم خدمات بهوامش ربح منخفضة لأنها كانت تستطيع تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها أصلاً ، حيث تجاوزت لأول مرة الودائع في المصارف اليابانية عام ١٩٨٧م حجم الودائع في المصارف الأمريكية ، مما جعل من الضروري التقيد بمعيار كفاية رأس المال كما أقرته لجنة بازل.

٣. قضايا تحرير حساب رأس المال وخصوصاً ما يتعلق بفتح السوق المالية للدولة تدريجياً" أو دفعة" واحدة أمام المستثمرين الأجانب والسماح للمستثمرين المحليين بالاستثمار في الخارج وقابلية العملة الوطنية للتحويل.

٤. إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية: هناك الكثير من الدول النامية التي تتحمل تكاليف الأزمات المصرفية، ولا يتم إشراك القطاع الخاص في تحمل تلك التكاليف وذلك من خلال ما يمكن أن يطلق عليه أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين الضمني، أي أنه لا يوجد نظام صريح للتأمين على الودائع ولكن عند حدوث أزمة مصرفية تقوم الدولة بتعويض المودعين عن كامل ودائعهم. هذا النظام يجعل المودعين غير مهتمين باختيار المصرف الجيد و القوي نظراً لأنهم لن يتحملوا أية تكاليف في حالة حدوث أزمات مصرفية. أما إذا كان هناك نظام تأمين صريح على الودائع (والذي لا يغطي كامل الودائع ولكن هناك حد أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس المصرف) ومن ثم سيتحمل المودعون (القطاع الخاص) جزءاً من تكاليف الأزمات المصرفية، فإن ذلك سيدفع إلى اختيار المصارف الجيدة والقوية ومن ثم تتسحب المصارف الضعيفة من السوق ويحدث انضباط السوق وتزداد كفاءة وفعالية القطاع المصرفي كلياً.

٥. الشفافية: تلعب الشفافية و الإفصاح دوراً هاماً في انضباط السوق، حيث أن توفر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، أما في حالة عدم الشفافية والإفصاح فإن ذلك يؤدي في الغالب إلى عدم صحة قرارات المشاركين في السوق^١.

وبسبب وجود بعض الثغرات في اتفاقية بازل ١ جاءت اتفاقية بازل ٢ و التي نتجت عنها بعض التعديلات ، أما بالنسبة لاتفاقية بازل ٢ فإن التعديلات التي نتجت عنها لها عدة أهداف تتلخص فيما يلي^٢:

١. العمل على تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.
 ٢. الربط إلى أكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
 ٣. إيجاد لغة للحوار والتعاون بين السلطات الرقابية المصرفية وبين إدارة المصرف فيما يتعلق بقياس مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى كفاية رأس المال.
 ٤. توفر المعلومات الكافية للأطراف المتعاملة مع المصرف لأنهم يشاركون المصرف في تحمل المخاطر التي يتعرض لها ، أي زيادة درجة الإفصاح والشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- وهنا يمكن أن نستنتج بوضوح تركيز بازل ٢ على ضرورة الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف و الطرق الكفيلة بقياس وتصنيف هذه المخاطر من أجل الرقابة عليها و إدارتها بالشكل السليم و معالجة أسبابها لضمان قوة المصارف و استقرارها و بالتالي استقرار النظام المالي و النقدي بشكل عام .

ثالثاً: (الأعمدة أو المحاور الثلاثة) لاتفاقية بازل ٢

قد يتطلب الدخول في تفاصيل بازل ٢ و شرح نصوص هذا الاتفاق بدعاماته الثلاث الكثير و الكثير، إلا أنه إذا أردنا أن نتكلم عن الإفصاح عن المخاطر وفق هذا الاتفاق فإنه من الضروري أن نتعرض بشكل موجز إلى المحاور الثلاثة لهذا الاتفاق.

ركزت اتفاقية بازل ٢ على ثلاثة محاور رئيسية هي^٣:

المحور الأول : متطلبات الحد الأدنى لكفاية لرأس المال :

^١ حشاد نبيل ، اتحاد المصارف العربية ، دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون ، الأهمية ، الأبعاد) ، ص ٢٧-٢٩

^٢ حشاد ، نبيل. ٢٠٠٤. دليلك إلى اتفاق بازل ٢ ، المضمون ، الأهمية ، الأبعاد . اتحاد المصارف العربية . ص ٣١ .

^٣ حشاد نبيل ، التطبيق العملي لبازل ٢ في البنوك ، ندوة اتحاد المصارف المغربية ، ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٧ .

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك و إدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال ، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف و نموه^١.

أضافت بازل ٢ نوعاً جديداً من المخاطر لم تكن في بازل ١ وهي مخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر السوق و مخاطر الائتمان ، حيث لم تتغير مخاطر السوق عما جاء عليه بازل ١ ، أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد أضافت بازل ٢ حوافز تشجيعية للمصارف التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان ، كما أضافت ثلاثة أساليب مختلفة لحساب مخاطر الائتمان وهي الأسلوب النمطي أو المعياري و أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم .

المحور الثاني : إجراءات المراجعة الرقابية:

على المصارف وفق بازل ٢ أن يكون لديها عمليات لتقييم كفاية رأس المال الكلية و إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة ، و على المراقبين مراجعة التقييم الداخلي لرأس المال و إستراتيجياته ، كما يجب أن يتوقع المراقبون أن يحتفظ المصرف بزيادة عن الحد الأدنى لمعدلات رأس المال ، وأن يكونوا مخولين بالطلب من المصارف الاحتفاظ برأس المال فيما يفوق الحد الأدنى.

الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة تدخل المراقبين في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأس مال المصرف عن الحد الأدنى وأن يطلبوا اتخاذ الإجراء التصحيحي السريع . و هنا تجدر الإشارة أن دور رأس المال ووظائفه في المنشآت المالية يختلف عنه في المنشآت الأخرى غير المالية ، حيث تعتبر المهمة الأساسية لرأس المال في المنشآت غير المالية هي تمويل و شراء المباني و الآلات و المعدات ومستلزمات العمل ، و من ثم حماية حقوق الدائنين كمهمة ثانوية ، أما في المنشآت المالية يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية وتأمين حقوق المودعين ضد أي مخاطر يمكن التعرض لها ، أما تمويل شراء الموجودات الثابتة فإن ذلك يعتبر مهمة ثانوية^٢.

المحور الثالث : انضباط السوق:

يوجد بموجب بازل ٢ إفصاح أساسي أو محوري و إفصاح تكميلي لجعل انضباط السوق أكثر فاعلية ، هذا الإفصاح الذي يجب أن ينسجم بكل الأحوال مع الإفصاح الذي أكدت

^١ الزيداني، جميل سالم ، ١٩٩٩ - أساسيات الجهاز المالي - دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن، ص. ١٤٠ .
^٢ أبو فخرة نادية ، " دراسة العلاقة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية المصرية "، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل (١٩٩٧) ، ص ٢٨٦ .

عليه معايير المحاسبة الدولية ، هذا الإفصاح سوف يؤدي إلى زيادة درجة الأمان بالنسبة المصارف ، لأن الأمر يجب ألا يقتصر فقط على قيام المصارف بنشر ميزانياتها و حسابات النتائج مع ملحقاتها ، بل يجب أن يضاف إليها وفق بازل ٢ المناهج التي يتبعها المصرف لتطبيق الركيزة الأولى (المحور الأول) ، كما يجب أن تفصح المصارف عن المخاطر التي تتعرض لها و السياسات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر ، الأمر الذي يتقاطع مع معايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر الغرض من الدعامة الثالثة هو إكمال الدعامتين الأولى والثانية حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة بالدعامة الأولى والدعامة الثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين ، لذلك فالدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال ، فالإفصاح يحقق هذا الهدف بإعلام المشاركين في السوق بمدى سلامة وجودة المصارف.

وسوف يتم التعرض للمحور الثالث من بازل ٢ بشيء من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل للوقوف على الكيفية التي بموجبها يتم تصنيف المخاطر و الإفصاح عنها وفق معايير لجنة بازل.

رابعاً: مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة لبازل ٢

لابد من توفر عدد من مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة لبازل (٢) ^١:

١. تطوير النظم المحاسبية : الجدير بالذكر أن بازل ٢ تتطلب المزيد من الاعتماد على السوق لتقدير المخاطر ، وهذا ينسجم مع الاتجاه الذي تتبناه المقترحات الجديدة حول الحساسية العالية لما يقرره السوق حول تقدير هذه المخاطر ، وهذا أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بكفاءة إدارة المصارف و ضمان سلامتها ، أو للعمل على توفير الاستقرار المالي بشكل عام ، وهنا يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى قواعد و معايير لإدارة المصارف و الرقابة عليها ، و لهذا فإن هناك حاجة إلى التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل ٢ من ناحية ، و بين ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية و المحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى ، و الأمر الذي لا يخفى أن الحديث عن الدعامة الثالثة "انضباط السوق" وما تتطلبه من العمل على تطوير قواعد الشفافية و نشر المعلومات من جانب المصارف يستلزم تطويراً مكماً في مجال

^١ الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ و الدول النامية ، صندوق النقد العربي ، دراسة أعدت لمحافظة المصارف المركزية العربية ، ٢٠٠٤، ص١٦.

النظم المحاسبية المطبقة و كمية و نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، هذا يعني أن الانسجام بين معايير المحاسبة الدولية و معايير لجنة بازل يقود بالضرورة إلى أن المصارف يجب أن تقوم بالإفصاح عما تتعرض له من مخاطر و السياسات و الأدوات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر .

٢. مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية : إن وجود مثل هذه المؤسسات ضروري من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين ، لأنه في بعض الأحيان يصعب الاعتماد على نظم و نماذج تقدير المخاطر الداخلية.

٣. تطوير الكفاءات البشرية : يتطلب الأخذ ومتابعة أحكام اتفاق بازل ٢ بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب و نظم التعليم بشكل عام ، لأن تنفيذ أحكام بازل ٢ يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في مجال وضع النظم المحاسبية و مراجعتها أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في مجال تقنيات المعلومات .

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من أهمية اتفاقية بازل فإن هناك معوقات قد تحول دون تطبيقها ، من أهمها غياب معايير المحاسبة الدولية أو المباشرة بتطبيقها مؤخراً و بنسب متفاوتة بين المصارف ، و بالرغم من أن هذه المصارف تقوم بنشر تقاريرها سنوياً ، ولكن هذه التقارير تحتاج إلى المزيد من الإفصاحات حول سياسات هذه المصارف ، بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها ، الأمر الذي يؤدي إلى التغاضي عن الكثير من المعلومات وهذا ما يتناقض مع تطبيق بازل.

وهذا يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الهامة في هذا الإطار:

- هل تعتبر ثقافة بازل معروفة بالنسبة للعاملين في القطاع المصرفي السوري؟
- هل تلتزم المصارف عند إعداد و نشر قوائمها المالية بالحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل؟
- هل تساعد تصنيف المخاطر و الإفصاح عنها وفق بازل في رقابة هذه المخاطر و إدارتها؟

وستتم الإجابة على هذه الأسئلة في القسم العملي

خامساً: تحديات تطبيق اتفاقية بازل ٢ في القطاع المصرفي السوري

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه معايير بازل الرقابية ، تم تشكيل لجنة لدراسة إمكانية تطبيق اتفاقية بازل ٢ في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ، وقد باشرت هذه

اللجنة أعمالها في شهر آذار ٢٠٠٧، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات التي تناولت النقاط التالية^١:

١. عرض تجارب العديد من الدول العربية المجاورة وذلك للاستفادة من خططها الموضوعية بخصوص بازل ٢ و معرفة أهم المشاكل التي واجهتها.
 ٢. تم مناقشة المدخل المعياري لاحتساب كفاية رأس المال و ذلك لأنه المدخل الذي سيتم تبنيه كمرحلة أولى ، و عرض قرار مجلس النقد و التسليف رقم ٢٥٣/ و الخاص بكفاية رأس المال و الواجب التطبيق اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ و الذي تبني الطريقة المعيارية المبسطة لاحتساب كفاية الأموال الخاصة لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.
 ٣. ضرورة إنشاء لجان ، إضافة إلى تعيين مدير مشروع و مدير مخاطر لكل مصرف لتنفيذ مقررات بازل ٢، و الطلب من هذه المصارف تقديم خطة عمل لتطبيق هذه المقررات.
 ٤. تم التأكيد على أهمية وجود هيئات تصنيف ائتمان محلية أو خارجية ، وذلك لأن إمكانية تطبيق المدخل المعياري مرتبط بوجود مثل هذه الجهات.
 ٥. تم تنظيم استبيان مكثف يتناول كافة الأمور ذات العلاقة بإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي السوري ، وذلك بهدف تقييم مدى استعداد المصارف لتنفيذ مقررات بازل ٢، و مدى وعي وقدره مجالس إدارات المصارف على إدارة المخاطر المصرفية. وبناء على اجتماعات هذه اللجنة و بمساعدة المركز الإقليمي للمساعدة في الشرق الأوسط تم الوقوف على الوضع الراهن في سورية من حيث تطبيق مقررات بازل ٢:
- الدعامة الأولى: تم تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال (رأس مال كل مصرف يجب ألا يقل عن ١,٥ مليار ليرة سورية) ، و يجب أن تحتفظ المصارف بنسبة ٨% كحد أدنى من أموالها الخاصة.
- الدعامة الثانية: أصدر مجلس النقد و التسليف العديد من القرارات التي تصب في خانة توجيه المصارف نحو كيفية إدارة المخاطر المصرفية و الطرق الواجب اتباعها لإدارة هذه المخاطر.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان أصدر مجلس النقد و التسليف القرارات التالية:

جدول رقم (١)

القرار رقم ٧١/ تاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٤	الحيطة و الحذر في التعامل مع الزبائن
--------------------------------	--------------------------------------

^١ اتفاق بازل II- الوضع الحالي ، التحديات - لجنة تطبيق بازل II / مصرف سورية المركزي.
^٢ اتفاق بازل II- الوضع الحالي ، التحديات - لجنة تطبيق بازل II / مصرف سورية المركزي.

مسؤولية و واجبات المصارف في إدارة مخاطر الائتمان	القرار رقم/٩٣/تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩
تصنيف الديون وتكوين المؤنات اللازمة	القرار رقم/٩٤/تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩
متطلبات ملفات الائتمان	القرار رقم /٩٥/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩
وضع حدود قصوى و شروط التوظيف في الموجودات	القرار رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠٠٤/١/٢
وضع حدود أسقوف للتسهيلات الائتمانية و التركزات الائتمانية الكبيرة	القرار رقم /١٠١/ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢

وفيما يتعلق بمخاطر السيولة و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر تغير أسعار الصرف أصدر مجلس النقد و التسليف القرارات التالية:

جدول رقم (٢)

إدارة مخاطر السيولة	القرار رقم/٧٤/ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩
النسب الدنيا للسيولة	القرار رقم /٧٣/ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩
إدارة مخاطر سعر الفائدة	القرار رقم/١٠٧/ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣
إدارة مخاطر مراكز قطع العملات الأجنبية	القرار رقم/٢٤٩/ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦

وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية فقد أصدر مجلس النقد و التسليف :

جدول رقم (٣)

متطلبات إدارة المخاطر التشغيلية	القرار رقم /١٠٦/ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩
حدد فيه الأعباء على رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية	القرار رقم /٢٥٣/ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩

كما أصدر مجلس النقد و التسليف العديد من القرارات كان الهدف منها تحقيق الإدارة السليمة
للمصارف :

جدول رقم (٤)

أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف	القرار رقم /١٢٠/ تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥
الشروط لتحقيق إدارة رشيدة وحوكمة سليمة	القرار رقم /١٢١/ تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥
مسؤوليات وواجبات وظيفية التدقيق الداخلي	القرار رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٣٠

الدعامة الثالثة: المتعلقة بالإفصاح و انضباط السوق فقد فرض القانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢
على المصارف في سورية ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية ، وهذه إشارة إلى أن تطبيق
معايير بازل لا بد أن يأتي منسجماً مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، كما أصدر مجلس النقد
القرار رقم /١٩٦/ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ يتضمن المعلومات التي على المصارف تقديمها إلى
مصرف سورية المركزي قسم الأخطار المصرفية.

حيث توصلت اللجنة التي قامت بدراسة إمكانية تطبيق اتفاقية بازل ٢ في المصارف
العاملة في الجمهورية العربية السورية إلى وجود العديد من القضايا و التحديات الأساسية الواجب
النظر إليها بعناية منها^١:

- عدم وجود نظام محاسبي متطور ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية و خاصة في
المصارف المتخصصة.
- عدم وجود بيانات تاريخية شاملة و مكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق بازل.

^١ اتفاق بازل II- الوضع الحالي ، التحديات – لجنة تطبيق بازل II / مصرف سورية المركزي

- عدم فرض أي عقوبات لتاريخه على المصارف المخالفة و التي لا تطبق القرارات التي تساهم بشكل فعال في البدء بتطبيق مقررات بازل.
 - عدم فاعلية إدارة المخاطر في بعض المصارف وذلك لحدائتها إن لم تكن موجودة أساساً.
 - عدم توافر التقييم الائتماني الخارجي للعملاء.
- وهنا يمكن القول أن وجود تحديات و معوقات تحد من إمكانية تطبيق بازل ٢ يعني أنه على مصرف سورية المركزي ضرورة الإسراع في معالجتها و اتخاذ التدابير اللازمة لتجاوزها، وتجدر الإشارة هنا أنه من أهم تلك الإجراءات و التدابير هو فرض عقوبات على المصارف التي لا تلتزم و بالمقابل تقديم تسهيلات و حوافز للمصارف التي تلتزم بتطبيق بازل ٢ ، و العمل على وضع برنامج عمل شامل من شأنه تأهيل العاملين في القطاع المصرفي بهدف نشر ثقافة بازل و آلية تطبيقها كلٌ بحسب موقعه ، وألا تنحصر مهمة متابعة تطبيق اتفاقية بازل ٢ بمصرف سورية المركزي بدمشق بل بكافة فروع مصرف سورية المركزي في المحافظات.

المبحث الثاني: توصيات لجنة بازل للإفصاح عن المخاطر المصرفية

مقدمة:

يغطي اتفاق بازل ١ نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان و مخاطر السوق ، مع العلم أنه في البداية كان يقتصر الأمر في بازل ١ على تغطية مخاطر الائتمان فقط ، أما بالنسبة لاتفاق بازل ٢ فإنه قد أضاف مخاطر التشغيل لتصبح المخاطر التي يغطيها هي مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل .

جاءت بازل ٢ لتؤكد أنه لا بد من اعتماد المصارف على منهجيات و أساليب تصنيف للمخاطر المختلفة و قياسها ، هذا الأمر يستلزم بالضرورة الإفصاح عن هذه المخاطر ، وهذا يعني أنه لا بد من تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها المصرف وهذا سيشجع انضباط السوق ويساعد عليه.

أولاً: انضباط السوق و تحقيق الإفصاح المناسب

إن الغرض من انضباط السوق الدعامة الثالثة في بازل ٢ هو تكملة الدعامتين الأولى والثانية حيث لا داعي لوجود الدعامة الأولى والدعامة الثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين ، لذلك فالدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال.

وبما أن أحد أهداف الاتفاق الجديد هو تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فالإفصاح يحقق هذا الهدف بإعلام المشاركين في السوق بمدى سلامة وجودة المصارف ، حيث يعتبر الإفصاح وسيلة فعالة لإعلام الأطراف كافة عن مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

وهذا يلزم المصارف أن تقدم تقارير نظامية دورية ، وهنا يحق للمراقبين وفق بازل ٢ أن يطلبوا من المصارف ذلك إما بطريقة "الحث المعنوي" عن طريق تبادل الحوار مع إدارة المصرف ، أو عن طريق توجيه اللوم أو العقوبات المادية.^١

إن أي تعارض ما بين الإفصاح الذي تتطلبه الدعامة الثالثة وما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية أمر غير مسموح به ، و الهدف من ذلك هو تشجيع التوافق بين أطر الإفصاح ، وفي حال وجود أي خلاف ، فعلى المصارف أن تفصح عن أية اختلافات بين بيانات الدعامة الثالثة وبيانات معايير المحاسبة الدولية ، وبالنسبة لمكان نشر البيانات يجب أن يكون موحد (موقع المصرف على شبكة الانترنت) مثلاً ، و على المصارف الإفصاح عن المعلومات عند تحققها فعلاً وهذا يعني مسؤولية المصارف المباشرة عن ذلك و هذا بالطبع يتفق تماماً مع المعايير و القواعد المحاسبية ، و تجدر الإشارة أن هناك معلومات خاصة بالمصارف ستلحق الضرر بها في حال تم تقاسمها مع المنافسين ، وهذا يعني أن يكون هناك توازنٌ ملائمٌ بين الحاجة إلى الإفصاح المفيد و حماية المعلومات الخاصة و المعلومات السرية^٢، وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون لدى المصارف سياسة رسمية للإفصاح من حيث نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و عدد مرات الإفصاح.

ثانياً: آلية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق انضباط السوق

لاشك أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف تعتبر من الأمور الهامة للمشاركين في السوق المصرفية ، ويشير انضباط السوق الدعامة الثالثة في بازل ٢ إلى عدة مخاطر رئيسية لابد من الإفصاح عنها لتشمل المخاطر التالية^٣:

^١ حشاد، نبيل . ٢٠٠٤ . دليلك إلى بازل II . ص ٣٣٨. مرجع سابق ذكره.
^٢ أبو العيون ، محمود . فبراير ، ٢٠٠٣ . انضباط السوق الدعامة الثالثة في بازل ٢ . دورة الرقابة على المصارف ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي .
^٣ حشاد ، نبيل . ٢٠٠٤ . دليلك إلى اتفاق بازل II . ص ٣٤٧ . مرجع سابق ذكره.

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل.

عند الإفصاح عن هذه المخاطر يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب النوعية و الجوانب الكمية ، نظراً لأن الإفصاحات النوعية هي بأهمية الإفصاحات الكمية ، لأنه قد توجد العديد من المعلومات التي لا يمكن قياسها كمياً إلا أن استبعاد مثل هذه المعلومات سوف يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرارات ، و يتضمن الإفصاح النوعي عن المخاطر أن يقدم المصرف وصفاً لأهداف و سياسات إدارة كل نوع من أنواع المخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات و العمليات الخاصة و نظم القياس ووظيفة الإدارة الخاصة بهذه المخاطر.

وهنا يتفق الباحث مع الرأي القائل أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف ذو أهمية كبيرة جداً وذلك لتحقيق الأهداف المبتغاة من القوائم و التقارير المالية بالنسبة للمصارف ، كونه يعظم الاستفادة من هذه القوائم و يزيد من إمكانية الاعتماد عليها سواء بالنسبة للجهات الرقابية أو بالنسبة لغيرها من مستخدمي القوائم المالية ، وذلك نظراً لأن هذه القوائم و التقارير قد تلبى احتياجات هؤلاء المستخدمين ، في ظل عدم وجود أسس ملزمة توضح حجم المخاطر و كيفية قياسها نوعياً و كمياً عند إعداد هذه القوائم.

ثالثاً: الإفصاح عن مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ومن البديهي القول أنه عند ما نسمع رقابة على المخاطر يتبادر إلى الذهن مباشرة المخاطر الائتمانية ، حيث يوفر الإفصاح عن هذه المخاطر للمشاركين في السوق و لمستخدمي القوائم المالية معلومات هامة جداً تساعد في قياسها و تقييمها و الرقابة عليها.

يشمل الإفصاح عن مخاطر الائتمان¹:

١ . الإفصاح النوعي.

٢ . الإفصاح الكمي.

١ . الإفصاح النوعي عن مخاطر الائتمان:

أهم المتغيرات النوعية:

- سياسة المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية.
- ودرجة تفهم المسؤولين لأوجه مخاطر الائتمان الرئيسية.
- ويجب الإفصاح عن النظم الرقابية لقياس و إدارة هذه المخاطر إن وجدت.

¹ حشاد ، نبيل . ٢٠٠٤ . دليلك إلى بازل II . ص ٣٤٩ . مرجع سابق ذكره.

- كما يجب أن يكون هناك تعريف واضح لفوات موعد السداد و القروض الضعيفة .

٢. الإفصاح الكمي عن مخاطر الائتمان:

أهم المتغيرات الكمية :

- نسبة المخصصات المتوفرة للتسهيلات الائتمانية.
- التوزيع الجغرافي لهذه التسهيلات الائتمانية و التوزيع حسب الصناعة.
- درجة التركيز في تلك التسهيلات الممنوحة لكل عميل.
- حجم المبالغ المتأخرة من القروض.
- القروض الضعيفة.
- مقدار ما توفره الضمانات من حماية
- المصروفات المتعلقة بخسائر القروض خلال الفترة.

وهنا يرى الباحث أنه من الضرورة التذكير أن المعلومات التي جاءت في بازل ٢ لتؤكد ضرورة الإفصاح عن المخاطر المصرفية لا تتعارض و إنما تتفق مع ما جاءت عليه معايير المحاسبة الدولية في هذا الإطار ، وهذا ما رأيناه عند ذكر الإفصاحات الكمية للمخاطر الائتمانية وفق انضباط السوق.

ونوه هنا إلى إشارة لجنة بازل بخصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)^١، حيث لم يتعارض ما جاءت به اللجنة مع مضمون ما جاء في هذا المعيار بشأن الإفصاح في المصارف، بل على العكس أشارت اللجنة إلى أن هذا المعيار لا يعكس بشكل كاف ما يتعرض له المصرف من مخاطر و سياسة إدارتها ، لذلك يعتبر الإفصاح عن المخاطر المصرفية بموجب بازل مكملاً للإفصاح عن المخاطر وفق المعايير الدولية.

رابعاً: الإفصاح عن مخاطر السوق

إن مخاطر السوق تعتبر من المخاطر الهامة التي يتعرض لها المصرف عند مزاولته نشاطه ، وشأنها شأن المخاطر الائتمانية من حيث الأهمية حالياً ، نظراً للخسائر الكبيرة التي قد يتعرض لها المصرف في حال غياب إدارة سليمة لهذا النوع من المخاطر.

يشمل الإفصاح عن مخاطر السوق^٢:

¹ Basel Committee On Banking Supervision , “Reports to G7 Finance Ministers And Central Bank Governors On International Accounting Standards “ Bank for International Settlements, Basel Switzerland .(April 2000) , PP.1-37.

^٢ حشاد ، نبيل . ٢٠٠٤ . دليلك إلى بازل II . ص ٣٦٠ . مرجع سابق ذكره

الإفصاح النوعي.

الإفصاح الكمي.

١. الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق:

أهم المتغيرات النوعية التي يجب الإفصاح عنها:

- القدرة على تحديد وقياس المخاطر السوقية.
- التفهم الجيد من قبل المسؤولين لنواحي مخاطر السوق كافة.

٢. الإفصاح الكمي عن مخاطر السوق:

- فجوات إعادة التسعير بالنسبة لمخاطر تغير أسعار الفائدة.
- مدى التنوع بحيث لا يكون هناك تركيز على عملة واحدة بالنسبة لمخاطر تغير أسعار الصرف.
- مخاطر تغير أسعار السوق.

ويمكن القول أنه لتحقيق رقابة فعالة على المخاطر السوقية شأنها شأن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها المصرف ، يجب إيلاء الإفصاحات النوعية الاهتمام الكافي وألا يقتصر التركيز فقط على الإفصاح الكمي فقط.

خامساً: الإفصاح عن مخاطر التشغيل

تعتبر المخاطر التشغيلية ذات طبيعة خاصة بالنسبة للصناعة المصرفية ، إن التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت إلى حد كبير في زيادة مثل هذه المخاطر ، لذا لا بد من أن تخضع المخاطر التشغيلية إلى مراجعة داخلية بشكل مستمر للتأكد من السياسات و الإجراءات التشغيلية يتم تطبيقها بشكل فعال^١.

ويشمل الإفصاح عن مخاطر التشغيل :

١. الإفصاح النوعي.

٢. الإفصاح الكمي.

١. الإفصاح النوعي عن المخاطر التشغيلية:

أهم المتغيرات النوعية:

- القدرة على توقع المخاطر بسبب ما يقدمه المصرف من منتجات مصرفية جديدة.
- كفاءة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

٢. الإفصاح الكمي عن المخاطر التشغيلية:

^١ اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، (صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤) ، ص ١٠ .

- تكلفة مخاطر التشغيل و حجم الخسائر التشغيلية التي تعرض لها المصرف.
- حجم المنتجات المصرفية المتقدمة التي قد ينتج عنها مخاطر تشغيلية.
- مدى تكرار تعرض المصرف لخسائر تشغيلية.

وسيقوم الباحث في الجانب العملي بدراسة القوائم المالية في السوق المصرفية السورية بواقعها الحالي ، لمعرفة مدى التزام المصارف السورية بالإفصاح النوعي و الكمي عن المخاطر المصرفية المختلفة وفق المعايير التي تحكم عملية الإفصاح عن هذه المخاطر، لمعرفة مدى تأثير ذلك على أهمية دور المعلومات التي تقدمها هذه القوائم في مجال الرقابة على المخاطر .

و هذا يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

١. هل تعتبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف السورية ليست بالأهمية التي تتطلب الإفصاح عنها وفق المعايير التي تحكم عملية الإفصاح؟
٢. هل يمكن للمصارف أن تعمل على تجاهل الإفصاح عن المخاطر وفق بازل ، على أساس اختلاف سوق المنافسة المصرفية السورية و حداتها؟

وستتم محاولة الإجابة على ذلك في القسم العملي.

الفصل الثالث : المخاطر المصرفية و الرقابة عليها

المبحث الأول : الرقابة على المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: أساليب الرقابة على المخاطر المصرفية

مقدمة:

يعتبر ارتفاع درجة المخاطرة في العمل من أهم الخصائص الرئيسية التي تميز القطاع المصرفي ، لذا تعتبر مراقبة أعمال المصارف بغية الحد من المخاطر من الأمور الهامة جداً ، و عليه فإن من الضروري التعرف على الرقابة المصرفية و دورها في حماية ممتلكات المصرف وأموال المودعين.

إن كلمة الرقابة مشتقة من التعبير الفرنسي cont-rol والتي تعني الدور المضاد، بمعنى التأكد من صحة وصدق الدور الأصلي ومدى مطابقته للواقع الذي آل إليه^١ ، وتحديد الانحرافات وتحديد أسبابها ومعالجتها و العمل على تلافيتها مستقبلاً ، و تحديد نقاط القوة و العمل على تعزيزها و الاستفادة منها .

و تعتبر الرقابة على المخاطر المصرفية من الأمور بالغة الأهمية في جدول أعمال إدارات المصارف ، حيث تعتبر ممارسة رقابة فعالة على المخاطر التي ترافق العمل المصرفي سبباً أساسياً من أسباب نجاح المصارف في تحقيق أهدافها.

^١ الصباح ،د. عبد الرحمن، ١٩٩٧ - مبادئ الرقابة الإدارية - دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص، ١٣.

المبحث الأول: الرقابة على المخاطر المصرفية

مقدمة:

تعتبر الرقابة أهم ميزات الإدارة المتقدمة التي تقوم على فصل الملكية عن الإدارة ، و التي تطورت بشكل سريع و ملحوظ في السنوات الأخيرة ، حيث اعتمد المستثمرون على إداريين آخرين لإدارة استثماراتهم ، مما جعلهم بعيدين عما يجري لأموالهم ، و لاسيما في المؤسسات المالية و المصرفية ، و يعتبر التوسع في استقبال مدخرات و ودائع الأفراد و المؤسسات الذي كان جراً تطور الأنظمة المالية و المصرفية ، أحد الأسباب الهامة التي تتطلب و جود رقابة فورية حديثة و متينة للحفاظ على مصالح المستثمرين عموماً^١.

أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية

لقد عرف بعضهم الرقابة أنها: "العملية التي يتم من خلالها ضبط الأنشطة للتأكد من أنها تنجز كما هو مخطط لها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود أي اختلاف جوهري بين ما هو مخطط وما تم إنجازه فعلاً"^٢.

كما عرف بعضهم الآخر الرقابة بأنها مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية، بقصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال^٣.

^١ أبو شعرا، د. وائل، ١٩٨٩ - الرقابة المصرفية - دار الاختصاص للنشر، بيروت ، ص ١١-١٢.

^٢ - Stephen p . Robbins , Marry Coulter 1996 – Management – Prentice Hall International ,NEW JERSEY, P654

^٣ الراوي حكمت أحمد ، ١٩٩٩ . نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، دار الثقافة، عمان، ص ٢٢٨-٢٣٠.

و يمكن القول أنه بوجود تعاريف كثيرة و متعددة للرقابة و على اختلاف المدارس التي تتناولها ، فإنها لا بد من أن تتقاطع في النهاية حول تعريف موحد يتلخص بتعريف الرقابة أنها عملية مراجعة ما تم تنفيذه فعلاً و مقارنته مع ما هو مخطط له مسبقاً ، و اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال و جود انحرافات و العمل على تلافي هذه الانحرافات مستقبلاً.

و تجدر الإشارة أن أهمية الرقابة تتعاضم و تزداد في القطاع المصرفي ، وذلك بسبب الدور الحيوي و الهام الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، حيث يتوجب الإشارة إلى نوعين للرقابة المصرفية : **الأول يمثل الرقابة الداخلية** : و التي تشمل كافة الإجراءات و العمليات التي تقوم بها إدارة المصرف و التي تهدف إلى ضبط العمليات و متابعة تنفيذها وفق السياسات المحددة مسبقاً ، و في التحقق من إتباع موظفي المصرف للسياسات و الخطط و الإجراءات الإدارية المرسومة لهم، و في قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها و اقتراح التحسينات اللازم إدخالها وذلك حتى يصل المصرف إلى درجة الكفاية القصوى^١ .

أما النوع الثاني فيمثل **الرقابة الخارجية** التي تشمل كافة الإجراءات التي تقوم الجهات الرقابية الخارجية المختصة و في مقدمتها المصرف المركزي للتأكد من صحة العمليات و مشروعيتها و مدى التزام المصارف بالمعايير و الأنظمة ذات العلاقة ، و تأخذ الرقابة الخارجية شكلين^٢ :

- **الرقابة الوقائية**: يتضمن هذا النوع من أنواع الرقابة المصرفية الخارجية وضع المعايير التي يستخدمها المصرف في إنتاج الخدمات ، و المعايير التي يستخدمها المصرف باختيار و توظيف الموظفين و العمال الذي سيقومون بتطبيق و تنفيذ العمليات وفق المعايير الموضوعية ، و هي الرقابة التي تتم قبل أداء النشاط و ذلك لمنع حدوث المشاكل التي تنتج عن الانحراف في معايير الأداء^٣.
- **الرقابة الحمائية** : و يتمثل هذا النوع في مد يد العون و المساعدة إلى المصرف في حالة تعرضه للأزمات ، و يعتبر المصرف المركزي (المقرض الأخير) أحد أهم الجهات التي تقوم بذلك ، بالإضافة إلى مؤسسات ضمان الودائع .

^١ عبدالله، خالد امين، ١٩٩٨ ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل ، عمان ص ١٢٥ .

^٢ الهندي، عدنان ١٩٨٦ ، العلاقة بين الرقابة و التدقيق الداخلي و الخارجي، منشورات الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، عمان، ص ٢٦٥ - ٢٦٩ .

³ Andrew J .Durbin ,1997- Essentials of Management – South – Western College Publishing, Ohio. P339

و تجدر الإشارة أن ممارسة رقابة فعالة على المصارف يمثل عنصراً أساسياً و هاماً من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة ، حيث أن المصارف تلعب دوراً رئيسياً في تعبئة المدخرات و توظيفها ، لذا يعتبر من الضروري جداً التأكد من أن المصارف تعمل بشكل صحيح و سليم ، وأن لديها ما يكفي من رأس المال و الاحتياطات لتحمل المخاطر التي قد تنشأ من عملياتها المصرفية ، و يعتبر الهدف الرئيسي من الرقابة على المخاطر المصرفية هو الحفاظ على الاستقرار و الثقة بالنظام المالي و تقليل الخسائر المترتبة على المخاطر التي تواجه المصارف أثناء تنفيذ أعمالها.

ثانياً: الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية

ترتكز الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية على المكونات المبدئية التالية¹:

١. مقاييس المخاطر.
٢. الحد من المخاطر.
٣. رفع التقارير و الاعتماد على المؤشرات و الأدلة لضبط المخاطر .
٤. تقييم الإدارة و المراجعة.

١. مقاييس المخاطر :

إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية يجب أن تعتمد على نظام شامل و دقيق لقياس المخاطر المصرفية ، بالاعتماد على الأسلوب النمطي و أسلوب التصنيف الداخلي وهي الأساليب المقترحة من قبل لجنة بازل لقياس المخاطر .

• الأسلوب النمطي لقياس مخاطر الائتمان:

ويعتمد هذا الأسلوب على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز وستاندرد بورز ووكالات ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والمصرف والشركات.

• أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر:

بموجب هذا الأسلوب هناك حد أدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، يمكن للمصارف التي تستوفيها حتى تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الداخلية الخاصة لمكونات

^١ . حشاد نبيل ، النشرة المصرفية ، الفصل الثالث، أيلول ٢٠٠٥، ص ٢٩.

المخاطر في تقدير متطلبات رأس المال اللازمة لتعرض معين، وتتضمن مكونات المخاطر قياساً لاحتمال التعثر عن الدفع (PD) paying deficit)، والخسارة عند حدوث التعثر Loss Exposur At Deficit)، والتعرض عند التعثر (LGD) Growing Deficit)، والاستحقاق الفعلي (M) Matured). وفي بعض الحالات قد يطلب إلى المصارف استخدام قيمة إشرافية كمقابل للتصنيف الداخلي لواحد أو أكثر من المخاطر^١. كما يجب على إدارة المصارف أن تقوم بتقييم المخاطر التي تتعرض لها على أسس مجمعة وليست فردية، لذا يجب عدم الاعتماد على أحد مقاييس المخاطر بشكل منفرد، وأن تكون مقاييس المخاطر قادرة أن تعكس بشكل شفاف وكاف الأنواع المتعددة من المخاطر التي يواجهها المصرف، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه فهم معايير مقاييس المخاطر من قبل الأشخاص و الموظفين المسنود إليهم هذه المهمة.

٢. الحد من المخاطر:

تحدد مدى سلامة إدارة المخاطر المصرفية على مدى قدرة هذه الإدارة على وضع حدود للمخاطر المصرفية، الأمر الذي يفرض في الوقت عينه أن تكون هناك مرونة كافية لدى إدارة المخاطر المصرفية لإبداء الاهتمام الفوري في حال تعدت هذه المخاطر الحدود و الأوضاع المقدر و المحددة مسبقاً، و إن النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب أن يسمح للإدارة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة هذه المخاطر.

٣. عملية رفع التقارير:

من البديهي القول أن النظام المعلوماتي الذي يقوم بقياس المخاطر المصرفية و مدى حدودها و فيما إذا تم تجاوزت هذه الحدود يكون غير فعال إذا لم يوجد عملية إخطار و إعلام للأشخاص المسؤولين، كما يجب القيام في هذه المرحلة التي تعنى برفع التقارير بترجمة المخاطر التي تم قياسها وضبطها فنياً وكمياً، بالشكل الذي يمكن الإدارة العليا التي ترفع إليها هذه التقارير من فهمها بسهولة ويسر.

٤. تقييم الإدارة والمراجعة:

إن الأعمال و الوظائف التي تتم في المصرف كافة يجب أن تخضع في النهاية لعملية تقييم و مراجعة من قبل الإدارة بما في ذلك إدارة المخاطر المصرفية، و تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة رفع التقارير، حيث ينبغي لإدارة المصرف عند قيامها بعملية التقييم هذه أن تراعي التغيرات التي تطرأ على أنشطة المصرف و الظروف المحيطة فيه (السوق)، و الهدف من ذلك

^١ - حشاد، نبيل. ٢٠٠٤. اتفاق بازل ٢. اتحاد المصارف العربية. بيروت. ص ١١٢-١١٣.

كله يكمن في الهدف الأساسي لأية عملية مراجعة و تقييم تقوم بها الإدارة وذلك للتعرف على مواطن الخلل و الانحرافات لمعالجتها و اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك و على مواطن القوة لتقويتها وتعزيزها.

ثالثاً: القرار رقم /٣٩٠/ الصادر عن مجلس النقد و التسليف لعام ٢٠٠٨

يهدف القرار رقم /٣٩٠/ م ن/ب٤ الصادر عن مجلس النقد و التسليف في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ إلى التأكيد على أهمية إدارة المخاطر المصرفية و ما تتطلبه من تحديد وقياس و رقابة على هذه المخاطر الذي حدد مسؤوليات إدارة المخاطر و التي تقع على عاتق كل من مجلس الإدارة و لجنة إدارة المخاطر و الإدارة العليا و مديرية المخاطر و مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر^١.

مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول أمام المساهمين و أصحاب المصالح عن إدارة المخاطر ، حيث يقع على عاتقه ما يلي:

- تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.
- فهم و تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بأشكالها كافة و ذلك على المستويات العاملة في المصرف كافة، و العمل على تشكيل لجنة لإدارة المخاطر.
- تحديد مستويات المخاطر التي يمكن تحملها أو القبول بها.
- المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر.
- المصادقة السنوية على السياسة العامة لإدارة المخاطر بأنواعها كافة من قبل لجنة إدارة المخاطر المذكورة.
- التأكيد على ضرورة تأسيس و إيجاد بنية أساسية ملائمة و كافية بما فيها الهيكل التنظيمي ، العمليات ، السياسات و الإجراءات ، الكادر الكفاء ، و الأنظمة التكنولوجية التي تكفل و باستمرار إدارة المخاطر من حصر و تحديد و قياس و متابعة و ضبط لها.
- استلام تقارير دورية تعد من قبل إدارة المخاطر حول التعرضات للمخاطر بهدف تقييم أداء الإدارة العليا فيما يتعلق بصلاحيات المخاطر الموافق عليها.
- المتابعة الدورية لمدى فعالية الإدارة العليا و إدارة المخاطر ، وذلك بالاعتماد على جهة مراجعة أو تدقيق مستقلة.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر:

^١ القرار رقم /٣٩٠/ م ن/ب٤ . مجلس النقد و التسليف . ٢٠٠٨ . مصرف سورية المركزي.

- تتشكل لجنة إدارة المخاطر من أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى مدير وحدة إدارة المخاطر ، ويشترط في أعضاء هذه اللجنة أن يكونوا على دراية و من ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية.
- العمل و التنسيق بشكل متواصل مع مديرية أو وحدة إدارة المخاطر في المصرف لرسم سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال التي يزاولها المصرف.
- التأكد من قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأية تجاوزات يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر.
- تقديم خطط إدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها.

مسؤولية الإدارة العليا في إدارة المخاطر¹:

- العمل على إيجاد البنى اللازمة كافة لإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- العمل على وضع سياسات و إجراءات و مخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات بشكل واضح.
- العمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية المخاطر:

- العمل على إدارة مديرية المخاطر بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للمصرف.
- العمل على متابعة و تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بما ينسجم مع قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة.
- رسم سياسة إدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها ، على أن تكون هذه السياسة معروفة و محددة بشكل واضح.
- إعداد إجراءات عمل لإدارة المخاطر و متابعة تنفيذها مع دائرة التدقيق الداخلي في المصرف.
- التأكد من التقيد بالسقوف و المستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ، وضبط التجاوزات و متابعتها بشكل فوري مع الإدارة العليا.

¹ القرار رقم ٣٩٠م/ن/ب/٤. / مجلس النقد و التسليف . ٢٠٠٨. مصرف سورية المركزي.

- قياس المخاطر تحت ظروف طبيعية للسوق ، و العمل على قياس المخاطر تحت ظروف ضاغطة مختلفة من خلال إجراء اختبارات المجهود لمعرفة مدى تأثير أحداث مختلفة تؤدي إلى تغيرات مهمة في معطيات السوق على أوضاع المصرف.
- تقديم تقارير دورية و عرضها في اجتماع مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

- التأكد من توفر البنية الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر .
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة و الإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية و فعالية أنظمة التعرف على المخاطر و آليات قياسها المتبعة.
- تقييم مدى كفاية و فعالية أنظمة الضبط الداخلي و إجراءات الرقابة في سبيل التحكم بالمخاطر التي يتم التعرف عليها.
- تقييم التقارير المعدة من قبل مديرية المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر و سرعة الإبلاغ عن الانحرافات و البت بمعالجتها و إجراءات التصحيح المتخذة.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة و فعالية إدارة المخاطر في المصرف ككل ، و تقييم الأنشطة كافة و العاملين فيها و نقاط الضعف التي تعثر بها والانحرافات عن الأنظمة و السياسات و الإجراءات الموضوعية.

المبحث الثاني: أساليب الرقابة على المخاطر المصرفية

مقدمة:

تعتبر المخاطر المصرفية و الأساليب و السياسات التي تستخدمها المصارف لقياس و رقابة هذه المخاطر عوامل هامة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق و لمستخدمي القوائم المالية المصرفية ، وإذا كان الدخول في إدارة المخاطر المصرفية الهدف منه هو الحصول على عوائد أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر و رقابتها بصورة سليمة يمكن أن يؤدي إلى فقدان العائدات و الفشل في تحقيق أهداف المصرف الإستراتيجية.

أولاً: استخدام النسب و المؤشرات المالية للرقابة على المخاطر المصرفية :

تقدم النسب المالية مؤشرات هامة ، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصارف بواسطة القوائم و التقارير المالية الدورية ، و من خلال هذه النسب يمكن التوصل إلى مؤشرات مفيدة في عملية الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل العوائد التي تحققها ، وسوف يتناول الباحث أهم النسب في هذا السياق.

١ - نسبة الودائع إلى رأس المال المملوك:

وتأخذ هذه النسبة عادة الشكل التالي:

الودائع

رأس المال المملوك

أو

رأس المال المملوك

الودائع

وتشير هذه النسبة إلى مدى المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع إلى رأس المال المملوك ، إلا أن هذه النسبة تهمل نوعية الأصول التي توظف فيها المصارف الودائع ، حيث من الممكن أن تكون هذه النسبة متقاربة أحياناً في مصرفين مختلفين في حالة التساوي في رأس المال المملوك و الودائع ، إلا أن أحد المصرفين يكون ذا مخاطر أعلى نتيجة توظيف معظم ودايعه في أصول ذات مخاطر عالية^١ .

٢- نسبة الأصول ذات المخاطر إلى رأس المال المملوك:

وتأخذ هذه النسبة الشكل التالي:

الأصول ذات المخاطر

رأس المال المملوك

أو

رأس المال المملوك

الأصول ذات المخاطر

حيث تربط هذه النسبة بين الأصول ذات المخاطر ورأس المال ، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مدى اختلاف درجة مخاطر الأصول.

٣- نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض:

الخسائر في القروض

إجمالي القروض

حيث تعتبر هذه النسبة هامة جداً بالنسبة للرقابة على المخاطر الائتمانية ، لأنها تقيس بشكل مباشر الخسائر التي يتكبدها المصرف من جراء العملية الائتمانية^٢ ، ولا شك أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً على مخاطر ائتمانية مرتفعة ، و إن مراقبة هذه النسبة من فترة لأخرى يقدم صورة مباشرة عن مدى جودة و سلامة إدارة المخاطر .

وهناك نسبة أخرى قريبة من حيث دلالتها من هذه النسبة حيث تقيس نسبة ما يتحمله

المصرف من أعباء خاصة بالقروض إلى إجمالي القروض^٣:

^١ حماد ، طارق عبد العال. ١٩٩٨. دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية . الإسكندرية . الدار الجامعية . ص ٤٠ .

^٢ حماد ، طارق عبد العال . ١٩٩٩ . تقييم أداء البنوك . ص ١٠٠ .

^٣ حنفي ، عبد الغفار . أبو قحف عبد السلام . ١٩٩١ . الإدارة الحديثة في البنوك . الإسكندرية . الدار الجامعية . ص ٢٧٣ .

صافي أعباء القروض

إجمالي القروض

ويشير الباحث هنا إلى العلاقة المباشرة بين إمكانية الرقابة على المخاطر المصرفية وفق هذا النظام و بين كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لأن إمكانية تحقيق رقابة فعالة على المخاطر يعتمد بشكل أساسي على الإفصاح عن هذه المخاطر عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة ، لأن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون دائماً معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

٤ - نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

وتأخذ هذه النسبة الشكل التالي:

إجمالي القروض

إجمالي الأصول

وعلى العموم كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على زيادة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

٥-نسبة السيولة النقدية:

أرصدة النقدية + أصول شبه النقدية

مجموع الودائع لدى المصرف

تقدم النسبة المذكورة مؤشراً هاماً عن مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف^١، ولكن المبالغة بهذه النسبة لاشك سوف يؤثر سلباً على العائد الذي يحققه المصرف.

صافي التدفقات النقدية من أنشطة

التشغيل

مجموع الودائع لدى المصرف

^١ هنيدي ، منير ابراهيم .٢٠٠٢ . إدارة البنوك التجارية . الإسكندرية . المكتب العربي الحديث . ص ٤١٢ .

تمكّن هذه النسبة من الحكم على مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالاعتماد على النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.

٦ - النسبة التي تقيس الأصول المتأثرة بتغيرات الأسعار إلى إجمالي أصول المصرف أو إلى الخصوم التي تتأثر بتغيرات الأسعار :

الأصول ذات التأثير بتغيرات الأسعار

إجمالي الأصول

الأصول ذات التأثير بتغيرات الأسعار

الخصوم ذات التأثير بتغيرات الأسعار

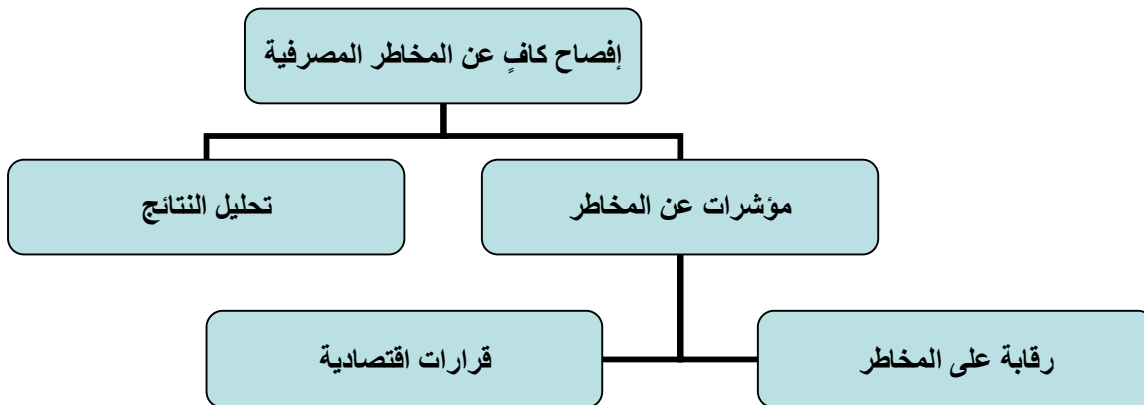
ونشير في هذا الصدد أنه من الممكن الاعتماد على هاتين النسبتين للرقابة على مخاطر السوق ، من مخاطر تغيرات أسعار الفائدة و تغيرات أسعار الصرف و تغيرات أسعار السوق، و من البديهي القول: إنه كلما كانت النتائج عالية كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف ، ويتضح مما سبق أن المصرف يتعرض لمخاطر السوق عندما تكون أصول المصرف أكثر حساسية من عناصر الخصوم لتغيرات الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر التي يتعرض لها المصرف بسبب ما يتعرض له من مخاطر سوق تعطي صورة واضحة عن مدى كفاية إدارة هذه المخاطر.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النسب السابقة التي تم ذكرها هي ليست النسب الوحيدة التي يتم الاعتماد عليها للرقابة على المخاطر المصرفية ، بل هناك العديد من النسب الأخرى ، وهنا يقترح الباحث أنه من الممكن أن تقوم المصارف بالإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق قائمة مستقلة ، تتضمن مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل ، حيث من الممكن الاعتماد على نتائج و مؤشرات النسب المالية باعتباره إفصاحاً كميّاً عن المخاطر بعد ذكر النسب التي تم الاعتماد عليها و المعتمدة من الجهات الرقابية ، و تخصيص حقل خاص في هذه القائمة للإفصاح النوعي عن تلك المخاطر.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى العلاقة الهامة و الحيوية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها ، حيث تعتبر المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مدخلات هامة لاستخراج المؤشرات الكمية و النوعية التي سيؤدي تحليلها إلى نتائج سيتم الاعتماد عليها في ممارسة رقابة على تلك المخاطر من خلال اتخاذ القرارات المناسبة ، وهذا الأمر لن يقتصر فقط على إدارة المصرف بل على قرارات كافة الأطراف صاحبة الحق وذات العلاقة مع المصرف ، فمثلاً لن يقوم المستثمر أو المودع سواء كان شخصاً عادياً أو اعتبارياً بزيادة استثماراته أو مبالغه المودعة لدى المصرف إذا توصل إلى نتائج أن المصرف يعاني من مخاطر ائتمانية مرتفعة و أن الخسائر في القروض و السلفيات تزداد من عام لآخر ، أو أن المصرف يعاني من مخاطر سيولة أو أنه يعاني من ضعف في إدارة مخاطر التشغيل أو مخاطر تغيرات الأسعار.....، و على العكس من ذلك فعندما تكون المؤشرات التي يتم التوصل إليها إيجابية ، باتجاه وجود إدارة جيدة للمخاطر في المصرف فإن القرارات ستكون نحو زيادة الثقة مع التعامل مع المصرف ، بغض النظر عن الصيغة القانونية للمصرف سواء كان مصرفاً عاماً أو خاصاً.

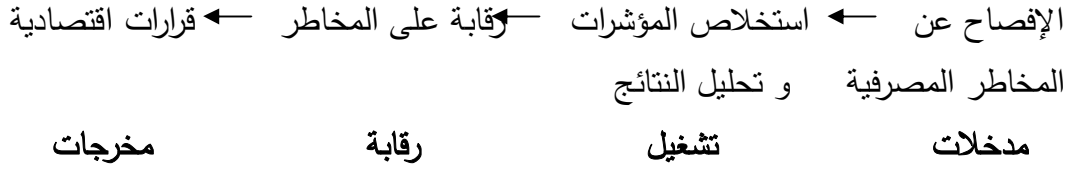
ويقترح الباحث الشكل التالي الذي يمثل العلاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها :

الشكل رقم (١)



أو على الشكل التالي:

الشكل رقم (٢)



ثانياً: المراجعة الداخلية و دورها في الرقابة على المخاطر المصرفية:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوسائل الهامة للرقابة على المخاطر المصرفية ، حيث أصبحت المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في رقابة المخاطر ، وقد عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها ¹ " مجموعة من الأنشطة المستقلة التي تتسم بالموضوعية و لها طابع استشاري ، بهدف إعطاء قيمة مضافة و تحسين عمليات المنظمة ، بما يساعدها في تحقيق أهدافها ، وذلك من خلال إتباع منهج منتظم يتسم بالشفافية لتقييم و تحسين كفاءة كل من عمليات إدارة المخاطر و الرقابة " .

كما أكدت لجنة بازل على الدور الهام الذي تقوم به المراجعة الداخلية بشأن في الرقابة على المخاطر المصرفية ، من خلال دورها في التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف و فحص و تقييم مدى كفايته ، و التأكد من وجود نظام لقياس و تقييم المخاطر ووجود إجراءات فعالة لإدارتها ، والوقوف على مدى كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر المحتملة ، ومدى إمكانية الاعتماد على التقارير و القوائم المالية التي تعدها إدارة المصرف ، و التأكد من التزام المصرف بالنظم و القوانين و الضوابط التي يخضع لها .

حيث أشارت لجنة بازل أنه يجب أن تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة نظم و عمليات المصرف مرة واحدة على الأقل سنوياً وضرورة توثيق النتائج التي يتم التوصل إليها ، كما أشارت اللجنة إلى طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية و الخارجية^٢ .

ثالثاً: استخدام نظام التقييم CAMELS في الرقابة على المخاطر المصرفية:

¹ Board of Directors the Institute of Internal Auditors , " Definition Of Internal Auditing" . The Institute Of Internal Auditors , June1999.

^٢ حشاد ، نبيل . ٢٠٠٤ . دليلك إلى اتفاق بازل II . مرجع سابق ذكره . ص ١٩١ .

يعتمد نظام التقييم CAMELS على إجراء التحليل الشامل للمصرف وذلك بهدف التأكد من سلامة وضع المصرف و مدى قدرته على تحمل المخاطر المصرفية و الأسلوب الذي تُدار به هذه المخاطر ، حيث يتم ذلك من خلال ما يلي^١:

- تقييم المخاطر: وتتضمن تحديد مخاطر المصرف و مدى تأثره بها ، ووضع حدود قصوى للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- الرقابة على التعرض للمخاطر: وتتضمن السياسات والإجراءات المتخذة من قبل إدارة المصرف بهدف الحفاظ على سرية المعلومات وتدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بشأن سلامة أداء النظم و توفير التأهيل المستمر للعاملين في المصرف.
- متابعة هذه المخاطر: وتشتمل على متابعة إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من سلامتها و فاعليتها و سلامة إجراءات المراجعة الداخلية و الخارجية التي تكفل الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف و التخفيف من حدتها.

و يقوم نظام التقييم CAMELS على وضع تصنيف رقمي للعناصر الست الأساسية التالية و التي تمثل الأحرف الأولى اختصاراً للتسمية وهي :

- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Assets Quality
- الإدارة Management
- الربحية Earnings
- السيولة Liquidity
- حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

حيث يعتمد التصنيف على إجراء تصنيف رقمي للمصرف وذلك بالاعتماد على تصنيف تلك العناصر الستة الأساسية ، حيث يصنف كل عنصر على خمس تصنيفات من ١ إلى ٥ حيث يكون التصنيف ١ هو الأفضل و التصنيف ٥ هو الأدنى ، و على ذلك تعتبر

^١ الغدور ، حافظ. ٢٠٠٢. محاور التحديث الفعال في المصارف العربية ، نقلاً عن ملحق الأهرام الاقتصادي ضوابط العمليات المصرفية الإلكترونية. العدد ١٧٣ ص ٨-٩.

المصارف التي يكون تصنيفها ٣ و ٤ بأنها تواجه مشاكل هامة و جدية و تتطلب رقابة و متابعة سريعة أما المصارف التي يكون تصنيفها ١ و ٢ تعتبر سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي و تعتبر ذات إدارة راسخة.

🚩 كفاية رأس المال:

إن وضع الخطط اللازمة لمواجهة أية خسائر مستقبلية يعتمد بشكل أساسي على مدى ملاءمة رأس المال ، و لا بد من الإشارة أنه عند تقييم رأس المال يجب دراسة جودة أصول و أرباح المصرف^١ ، و في مجال العمل المصرفي يعتبر رأس المال هو العنصر الحاسم لمواجهة المخاطر المختلفة وذلك نتيجة التطورات التي فرضت و جودها في كافة المجالات^٢.

و بموجب نظام التقييم يصنف عنصر رأس المال إلى خمسة تصنيفات على الشكل

التالي:

(١) . المصرف الذي يصنف رأسماله [١] يتصف بنمو قوي للأرباح و جودة عالية للأصول و إدارة قوية ذات خبرة جيدة ، أما الأصول المتعثرة فتكون في الحدود الدنيا و بالمقابل وجود مخصصات كافية لمقابلتها.

(٢) . المصرف الذي يصنف رأسماله [٢] ذو خصائص تشبه تلك التي يتصف بها المصرف الذي يصنف رأسماله [١] إلا أنه يعاني من نقاط ضعف في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة.

(٣) المصرف الذي يصنف رأسماله [٣] ذو خصائص تشبه تلك التي يتصف بها المصرف الذي يصنف رأسماله [٢] إلا أنه يعاني من نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من تلك العوامل ، وهذا ما يتطلب اتخاذ الخطوات و الإجراءات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

(٤) المصرف الذي يصنف رأسماله [٤] يعاني من عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن أداء العمليات المصرفية المختلفة، و على ذلك فإنه إن لم تتخذ الإجراءات الفورية لتصحيح ذلك فإن إعمار المصرف يعتبر وشيكاً.

¹ Examiner Orientation , Bank rating ,op.cit,p13.

² Andrea Schaehter , Issues in Electronic : An overview , IMF Policy Discussion Paper IMF , 2002, p.p13-17.

٥) المصرف الذي يصنف رأسماله [٥] يعتبر مُعسراً ، وهذا يعني وجود خسائر للمودعين و الدائنين و هذا يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً و فورياً.^١

ويرى الباحث أن التصنيف السابق لرأسمال المصرف يساعد بشكل كبير للحكم على مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها في سبيل العوائد التي يحققها ، لأن هذا التصنيف يساعد في توسيع قاعدة و إطار احتساب كفاية رأس المال آخذاً بعين الاعتبار الكثير من المخاطر التي وجدت نتيجة التطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

جودة الأصول:

إن ربحية المصرف و سيولته تعتمد بشكل أساسي على توفر أصول جيدة لدى هذا المصرف ، و إن امتلاك المصرف لأصول جيدة سوف يقدم تقييماً جيداً عن حسن إدارة المصرف و سلامة رأسماله.

ويتم تصنيف المصرف حسب جودة الأصول من ١ إلى ٢ كما في التصنيف السابق لرأس المال و ذلك بالاعتماد على مجموعة من العوامل ذات العلاقة بنسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال ، و حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها ، و التركيزات الائتمانية الكبيرة ، و حجم ومعاملة قروض الموظفين ، و فعالية إدارة التسهيلات الائتمانية و إجراءاتها القانونية ، و حجم الخسائر و المخصصات لمواجهة الخسائر في القروض و السلف ، و أساليب إدارة الأصول الأخرى.

وهنا يمكن القول أن تصنيف المصرف حسب جودة أصوله يعطي صورة واضحة عن سلامة توظيفات المصرف لموارده المالية ، وهذا يقدم مؤشراً هاماً عن حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربحيته و قدرته على الوفاء بالتزاماته.

الإدارة:

إن إدارة المصرف تعتبر من المكونات الأساسية للحكم على مدى سلامة و نجاح المصرف في تحقيق أهدافه الإستراتيجية ، وإن ذلك يعتمد على مدى قدرة الإدارة على

^١ شاهين ، علي عبد الله . ٢٠٠٥ . أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية " حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود" . الجامعة الإسلامية . غزة . كلية التجارة . قسم المحاسبة . ص ٢٣ .

التعامل مع التغيرات الاقتصادية التي فرضت وجودها في الاتجاهات كافة ، و على سلامة الفصل بين المهام و المسئوليات و توزيعها .

وبموجب نظام التقييم Camels يتم تصنيف المصرف حسب إدارته من ١ إلى ٥ و ذلك استناداً إلى دراسة مجموعة من العوامل تتمثل بمدى فهم الإدارة للمخاطر المرافقة لأداء المصارف لنشاطها و سلامة التدقيق الداخلي و الخارجي في المصرف و وضع و تطوير الخطط و الاستراتيجيات المناسبة ، و الالتزام بالقوانين و التشريعات الناظمة ، و توجه الإدارة لتغليب المصلحة العامة للمصرف ، و رفع كفاءة الموارد البشرية و تأهيلهم التأهيل المناسب الأمر الذي سنعكس في جودة الأصول و كفاية رأس المال و الأرباح و السيولة^١ .

الربحية:

تعتبر الربحية الهدف الرئيسي للمصارف و هو أهم العناصر لاستمرار المصرف في أداء نشاطه ، ويتم قياس الربحية من خلال تحليل العائد الذي يحققه المصرف الذي يعتمد و يتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .

و يتم تصنيف المصرف بموجب ربحيته من ١ إلى ٥ وذلك بموجب دراسة العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة بمكونات الدخل التي يحققها المصرف و تأثير الأرباح الاستثنائية ، و كفاية المخصصات الخاصة بخسائر القروض ، ومدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر و دفع حصص أرباح معقولة ، كما يعتبر اتجاه مكونات الدخل وفعالية إعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات على غاية من الأهمية في هذا السياق .

حيث يحقق المصرف الذي يتم تصنيفه [١] نسبة ربحية أكثر من ١% . أما المصرف الذي يتم تصنيفه [٢] نسبة ربحيته تتراوح بين ٠,٧٥% و ١% ، أما المصرف الذي يتم تصنيفه [٣] نسبة ربحيته تتراوح بين ٠,٥٠% و ٠,٧٥% ، و المصرف الذي يتم تصنيفه [٤] نسبة ربحيته بين ٠,٢٥% و ٠,٥٠% ، أما المصرف الذي يتم تصنيفه [٥] نسبة ربحيته أقل ٠,٢٥% أو الدخول في الخسائر .

السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لأداء المصرف لالتزاماته في الوقت المحدد ، لذا يعتبر عنصر السيولة هاماً في التعامل مع المودعين .

^١ شاهين ، علي عبد الله . ٢٠٠٥ . مرجع سابق ذكره . ص ٢٥ .

ويتم تصنيف المصرف حسب عنصر السيولة من ١ إلى ٥ وذلك بموجب دراسة مجموعة من القضايا ذات العلاقة بعنصر السيولة وهي : حجم و مصادر الأموال السائلة ، ومدى تقلب الودائع تحت الطلب و مدى الانسجام بين تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم ، و مدى العلاقة مع المصارف الأخرى لأغراض الاقتراض و ذلك تلبية لاحتياجات السيولة.

و يشير الباحث هنا إلى أهمية عنصر السيولة عند الرقابة على المخاطر المصرفية ، لأن آثار و انعكاسات المخاطر المختلفة سيؤثر بشكل أو بآخر على سيولة المصرف.

حساسية مخاطر السوق:

تعتبر المخاطر المصرفية من الأمور بالغة الأهمية في جدول أعمال إدارات المصارف ، و ذلك نتيجة التطورات المالية و المصرفية التي حدثت و مازالت تحدث على المستوى الدولي ، حيث جعلت تلك التطورات المصارف أكثر عرضة للآزمات المالية ، لذلك عند تصنيف المصارف وفق نظام التقييم Camels لابد من التركيز على العديدات من الموضوعات في هذا الخصوص:

- **مخاطر الائتمان:** و تتمثل في فشل أو عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، كما يمكن أن تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة المصرف على تكوين مخصصات كافية لتجنب تعرض المودعين لخسائر محتملة و إظهار الدخل المحقق بصورة مغالاً فيها نتيجة عدم استبعاد الفوائد المهمشة.¹

- **مخاطر السعر:** و تتمثل على نوعين من المخاطر ، الأولى مخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر تغيرات أسعار الصرف ، و التي تحدث نتيجة التغير العكسي في تلك الأسعار.

- **مخاطر السيولة:** ويتمثل هذا النوع من المخاطر بعدم توفر الأموال السائلة للوفاء بالتزامات المصرف في الوقت المحدد ، وذلك نتيجة عدم الانسجام و التطابق بين آجال و تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم ، مما يضطر المصرف إلى عملية الاقتراض بتكلفة مرتفعة فضلاً عن احتمال عدم توفر عملية الاقتراض أحياناً.

¹ Clifford Griep in the changing Gredit Risk management Environment , The 2nd EIBFS international conference . Emirates Institution for Banking & Financial Studies , Abu Dabi UAE ,2001, p.p1-3.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة مدى إمكانية اعتماد نظام التقييم Camels كأسلوب داعم لنظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية لأغراض الرقابة على المخاطر المصرفية ، ذلك أن نظام التقييم Camels يعتمد على تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في المصرف ، و العمل على دعم نقاط القوة و تقويتها ، و تحليل نقاط الضعف و معرفة أسبابها بهدف الحد من آثارها السلبية و العمل على تلافيتها مستقبلاً.

الفصل الرابع - الدراسة التحليلية و الميدانية

القسم الأول :

دراسة تحليلية:

تتناول الدراسة في هذا القسم قراءة و دراسةً تحليليةً لواقع الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف السورية ، لاختبار الفرضين الأول و الثاني ، للوقوف على مدى كفاية هذا الإفصاح سواء في المصارف الخاصة و العامة ، و التأكيد على أهمية المعلومات الخاصة بالمخاطر و مدى تأثيرها على القرارات التي ستتخذ من قبل كافة الأطراف ، و التأكيد على أهمية تلك المعلومات لأغراض الرقابة على المخاطر المصرفية ، حيث شملت هذه الدراسة بنك سورية الدولي الإسلامي و بنك سورية و المهجر كعينة من المصارف الخاصة و المصرف التجاري السوري كعينة من المصارف العامة.

الفرض الأول : تفصح المصارف الخاصة عن المخاطر التي تتعرض لها.

١. بنك سورية الدولي الإسلامي :

أولاً: لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي:

بدأ بنك سورية الدولي الإسلامي نشاطه في السوق المصرفية السورية بتقديم حزمة من الخدمات و المنتجات المصرفية المتكاملة و المتميزة و المنافسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة الجودة العالية و الأداء المتميز لهذه الخدمات.

حيث قام البنك بطرح منتجات التمويل الشخصي ، من أبرزها تمويل شراء السيارات و العقارات و الإكساء و مستلزمات المنازل و المكاتب ، و تمويل رحلات الحج و العمرة ، كما قام البنك بتأسيس مركز تمويل خاص للإشراف و متابعة عمليات التمويل الشخصي لهذا الغرض.

وفي إطار دور البنك مساهمةً في تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة ، قام البنك بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات بهدف تشجيع و تسهيل إقامة مثل هذه المشاريع في مختلف أرجاء سورية ، بما لها من آثار إيجابية على توليد فرص عمل جديدة في منطقتي هذه المشاريع.

كما أعطى بنك سورية الدولي الإسلامي اهتماماً للخدمات المصرفية الالكترونية ، وفي مجال الأنظمة و المعلوماتية التي تعتبر من القواعد و الركائز الإستراتيجية في نجاح العمل المصرفي و المالي ، ولما كانت التقنية الحديثة هي القوة الدافعة لاستمرار النشاط المصرفي بنجاح ، فقد أولى البنك هذا الأمر الأهمية المناسبة من حيث استخدامه للتكنولوجيا المصرفية الحديثة.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية في بنك سورية الدولي الإسلامي:

نتيجة الإفصاح على القوائم و البيانات و الإيضاحات التي أفصح عنها بنك سورية الدولي الإسلامي في 2009/12/31 نجد أن الإفصاح يتم من خلال القوائم التالية :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- وإيضاحات حول القوائم المالية .

الإفصاح النوعي عن المخاطر المصرفية:

تتضمن الإيضاحات المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف ، كما تشير إدارة المصرف إلى الطريقة التي يقوم بها المصرف بإدارة المخاطر ، حيث تشير إدارة المصرف إلى أهمية إدارة المخاطر في عالم يشتمل على العديد من المتغيرات كعالمنا الراهن ، وتشير إدارة المصرف إلى أنها اعتمدت النظم و السياسات و الإجراءات السليمة لإدارة هذه

المخاطر والتي تتمثل في (مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و المخاطر التشغيلية و مخاطر السوق و مخاطر الاستثمار)^١.

حيث تشير الإيضاحات إلى الإفصاح النوعي عن إدارة المخاطر والذي يتضمن الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر بأنواعها كافةً بشكل عام و لكل نوع من أنواع المخاطر على حدة فمثلاً الإفصاح النوعي عن مخاطر السوق يتضمن الإفصاح عن ما يلي:

- الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر : وهي الطريقة المعيارية و وفق تعليمات مصرف سورية المركزي تماشياً مع معايير لجنة بازل ٢.
- المخاطر السوقية التي يتعرض لها المصرف: و هي مخاطر أسعار الصرف و ومخاطر الاستثمارات^٢.
- آليات تخفيف المخاطر السوقية: و هي وضع حد أقصى للخسائر اليومية و الأسبوعية و الشهرية ، و تحديد قائمة سقوف التعامل مع البنوك المسموح التعامل معها في السوق النقدي ، و تحديد حد أقصى لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية.

و أيضاً يتضمن الإفصاح النوعي عن مخاطر التشغيل ما يلي :

- الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية: و هي طريقة المؤشر الأساسي وفق تعليمات المصرف المركزي انسجاماً مع معايير لجنة بازل ٢.
- تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف: وذلك عن طريق تبويب العمليات التي يقوم بها البنك و تحديد الوحدات و الأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية ، و وضع حدود المؤشرات الخاصة الرئيسية التي يمكن تحملها و التي لا يمكن تخطيها.
- آليات تخفيف المخاطر التشغيلية: وذلك عن طريق متابعة مدى التقدم في تحقيق أهداف الموضوعه بخصوص مخاطر التشغيل ، و فصل المهام بين الموظفين و عدم تكليف الموظفين بأعمال متضاربة مع مصالحهم الشخصية ، و فرض الحماية الكافية لموجودات و ملفات البنك و توفير إجراءات الضبط الداخلي لأي نشاط و القيام بالتأمين على موجودات البنك.

كما يتضمن التقرير السنوي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر الذي يتضمن الأقسام

التالية:

^١ للمزيد راجع للتقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩ .
^٢ حيث لا يتعرض البنك الدولي الإسلامي إلى مخاطر تغيرات أسعار الفائدة .

١. قسم إدارة مخاطر الائتمان .

٢. قسم إدارة مخاطر السوق و الاستثمار و السيولة.

٣. قسم إدارة المخاطر التشغيلية .

حيث تتبع هذه الأقسام مباشرة إلى مدير المخاطر و الذي يتبع إلى مجلس الإدارة .

كما تفصح الإدارة بشكل مفصل عن السياسة التي تدار بها المخاطر وفقاً لكل نوع على حدة^١:

١. سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحديد و حصر مختلف عناصر التمويل الخاصة بكل عميل وذلك استناداً إلى المعلومات النوعية و الكمية.
- التعاون مع إدارة التمويل بهدف وضع معايير قبل القيام بمنح أي تسهيلات.
- مراقبة المخاطر الائتمانية من خلال توفير نظام خاص لمراقبة و متابعة إجمالي محفظة الائتمان.
- رفع التوصيات إلى الإدارة العليا.

٢. سياسة إدارة مخاطر السوق:

- الاعتماد على المعلومات النوعية و الكمية بغرض التعرف على مخاطر السوق التي يمكن أن تواجه المصرف.
- إعداد دراسات تحليلية لكل من مخاطر تغيرات أسعار الفائدة و الصرف و السوق.

٣. سياسة إدارة مخاطر التشغيل:

- تحديد النشاطات و العمليات و الأنشطة ذات المخاطر التشغيلية.
- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التشغيلية كالنمو السريع في بعض النشاطات أو اعتماد نشاط جديد.
- العمل على وضع خطة طوارئ و خطط عمل بديلة لضمان قدرة البنك على الاستمرار.

الإفصاح الكمي عن المخاطر المصرفية:

مخاطر الائتمان :

يتضمن التقرير السنوي التعرضات لمخاطر الائتمان متضمنة البنود خارج الميزانية ، حيث

تفصح الإدارة عن مبالغ ذمم البيوع الآجلة بشكل تفصيلي على النحو التالي^١:

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩.

جدول رقم (٥) يتضمن ذمم البيوع الآجلة ٢٠٠٩/١٢/٣١

٣,٤٤٤,١١٣,٥٩٩	للأفراد
١,٤٥٥,١٥٩,٣٠٩	التمويلات العقارية
٨,٨٣٤,٢١٢,٤٣٢	الشركات الكبرى
٣,١٢٧,٧٥٠,٩٤٣	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
٠	القطاع العام

بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالتعرضات لمخاطر الائتمان يتضمن التقرير السنوي معلومات مفصلة عن الضمانات التي يحصل عليها البنك حسب القيمة العادلة وحسب نوع هذه الضمانات^٢ :

- تأمينات نقدية.
- كفالات مصرفية.
- عقارية.
- أسهم متداولة.
- سيارات و آليات.
- أخرى.

وهذا ويشير التقرير السنوي إلى التزام بنك سورية الدولي الإسلامي عند الإفصاح عن مخاطره مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الإفصاح عن التسهيلات و الضمانات الخاصة بها ، حيث بلغت الضمانات الواردة من الغير ٥٦,٨٧٩,٨٨٦,٥٨٤ ل.س في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مقابل مبلغ ٣٥,٩٤٧,٢٦٣,٥٣٣ ل.س في ٢٠٠٨/١٣/٣١.

يوفر الإفصاح المحاسبي الدوري لهذا البنك معلومات عن توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر حسب تعليمات مصرف سورية المركزي ومعايير بازل ٢ ، بموجب ذلك تصنف التعرضات الائتمانية إلى أربع مجموعات على النحو التالي^٣:

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩.
^٢ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩.
^٣ هناك المزيد من المعلومات حسب التقرير السنوي بما يخص توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطرة ، للمزيد راجع التقرير السنوي للبنك الدولي الإسلامي ٢٠٠٩.

جدول رقم (٦) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

التصنيف	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى
مقبولة المخاطر	٣,٤١١,١٨٣,٤٨٢	١,٤٥٢,٦١٤,٥٣٠	٨,٦٣٠,٠٣٧,٠٥٠
تحت المراقبة	٣,١٣٣,٠٩٠	٠	٠
دون المستوى	٤١,٠٢٢,٠١٤	٣,٣٩٨,٠٠٠	٠
مشكوك فيها	١٢,٠٩٩,٠٠٠	٥٦٦,٦٨٥	٠
رديئة	٠	٠	٤٠١,٩٦٣,٧٨٥

كما يتم الإيضاح عن توزيع الذمم و أرصدة الأنشطة التمويلية على القطاعات المختلفة ، حيث يقدم ذلك معلومات هامة عن تركيز مخاطر الائتمان عندما يتعامل مع مجموعة من الأطراف ذات أنشطة تجارية متشابهة أو بنفس المنطقة الجغرافية ، كما تقدم معلومات عن التأثير النسبي لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية ، لذا على إدارة البنك التنوع في أنشطتها المالية ، لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة تجاه أفراد أو مجموعات من العملاء في منطقة معينة أو قطاع أعمال معين ، مما ينعكس إيجاباً على إدارة مخاطر الائتمان.

كما يلتزم البنك بتعليمات مصرف سورية المركزي و مجلس النقد بتكوين مخصصات على الديون المنتجة تتراوح بين ٢% و ٣% من محفظة التسهيلات ، و يحتجز احتياطي عام لمخاطر التمويل بنسبة ١% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة و ٠,٥% من إجمالي محفظة الديون العادية غير المباشرة بعد طرح الجزء متدني المخاطر منها.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الإطلاع على هذه المعلومات و تحليل مضمونها و استخلاص المؤشرات ، يمكّن من أخذ صورة جيدة عن مدى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك و الحكم على مدى كفاءة الإدارة في إدارة تلك المخاطر ، الأمر الذي يمكّن من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ، وهذا ما يؤكد أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر.

مخاطر السوق :

١. مخاطر تغيرات أسعار الفائدة:

لا يتعامل بنك سورية الدولي الإسلامي بالفائدة لذا لا يتعرض إلى المخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة ، لهذا لا يتضمن التقرير السنوي للبنك أي معلومات عن مخاطر تغيرات أسعار الفائدة.

٢. مخاطر تغيرات أسعار الصرف :

من خلال القراءة التحليلية للتقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ، يمكن الحكم على أن إدارة البنك تفصح عن مخاطر تغيرات أسعار الصرف بشكل منسجم مع معايير المحاسبة الدولية و معايير لجنة بازل ٢ ، حيث تقدم إدارة البنك جدولاً يبين تحليل مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، يتضمن هذا الجدول قيمة موجودات و مطلوبات البنك لكل نوع من أنواع العملات (المعادل بالليرة السورية) ، كما تقدم إدارة البنك مدى تأثير بيان الدخل و حقوق الملكية في حال تغير سعر صرف الدولار و اليورو زيادة أو نقصاناً ٢%١ .

جدول رقم (٧) يتضمن أثر تغير سعر الصرف كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١

العملة	التغير في سعر الصرف ٢%±	الأثر على الأرباح و الخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	٢%±	٢٧,٠٧٦,٤٧١ ل.س	٤٤,٤٧٤,٧٦٤ ل.س
يورو	٢%±	٩٠٣,٥٢٠	٠

كما تشير إدارة البنك إلى وضع حد أقصى لانخفاض أسعار الصرف ، حيث يتم بيع العملة في حال انخفضت القيمة عن النسبة المحددة ، وتقوم إدارة البنك بوضع توقع احتمالات مستقبلية افتراضية لتفادي التعرض لأية تغيرات مفاجئة ، ويتضمن أيضاً التقرير السنوي معلومات عن مدى تأثير بيان الدخل في حال التعرض لمخاطر سعر الصرف للاستثمارات المالية.

٣. مخاطر تقلبات أسعار الأسهم و الصكوك:

من البديهي القول أن تغير أسعار الأسهم و الصكوك سينعكس وسيؤثر على كل من حقوق الملكية و قائمة الدخل ، لذا تقدم إدارة البنك جدولاً يبين مدى التأثير في حال تغير أسعار الأسهم و الصكوك زيادة أو نقصاناً ٢%٢:

جدول رقم (٨) يتضمن تأثير التغير في سعر السهم كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩ .
^٢ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩ .

العملية	التغير في سعر السهم %٢	الأثر على الأرباح و الخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		ل.س	ل.س
الأسهم	±٢%	٢٩٠,٥٠٩	290.509
الصكوك	±٢%	٧٨٠,٦١٥	٧٨٠,٦١٥

مخاطر السيولة:

يحتفظ البنك الدولي الإسلامي حسب التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي و قراري مجلس النقد و التسليف رقم ٣٨٩/م ن/ ب٤ تاريخ ٥ أيار ٢٠٠٨ و القرار رقم ٥٠٢/م ن/ب٤ تاريخ ١٠ أيار ٢٠٠٩ ب ١٠% من الودائع تحت الطلب، و دائع التوفير و الودائع لأجل باستثناء و دائع الادخار السكني ، حيث تقدم إدارة المصرف إلى جانب قائمة التدفقات النقدية معلومات عن تواريخ استحقاق الأصول و المطالب ، و نتيجة الرقابة التي يقوم بها مصرف سورية المركزي و التعليمات الصادرة بهذا الخصوص و من خلال إطلاع الباحث على واقع العمل المصرفي يمكن القول أن المصارف في سورية لا تتعرض إلى مخاطر سيولة بل على العكس يمكن اعتبارها خزانات أموال تحتاج القنوات و البيئة المناسبة للاستثمار و التعليمات الناظمة لذلك.

بعد تلك الدراسة التحليلية يمكن أن نخلص على أن الإفصاح في بنك سورية الدولي الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار تقديم معلومات خاصة بالمخاطر التي يتعرض لها ، و هذا ما ينسجم مع القرارات الصادرة بهذا الخصوص مع مصرف سورية المركزي و المنسجمة مع معايير المحاسبة الدولية و معايير بازل.

٢. بنك سورية و المهجر:

أولاً: لمحة عن بنك سورية و المهجر:

ينتمي بنك سورية و المهجر إلى مجموعة بنك لبنان و المهجر و شبكته العالمية الموجودة في لبنان ، الأردن ، مصر ، الإمارات الغربية المتحدة ، قطر ، قبرص ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، سويسرا و رومانيا .

تأسس بنك سورية و المهجر في كانون الثاني ٢٠٠٤ بمركزه الرئيسي في الحريقة - دمشق ، حيث يعتبر من أول المصارف الخاصة التي باشرت العمل في السوق السورية ، و يقوم

البنك بممارسة الأعمال المصرفية كافة والخدمات المالية على أنواعها وفقاً لنظامه الأساسي والقوانين والأنظمة المرعية و أهمها:

- قبول الودائع بالليرة السورية و العملات الأجنبية.
- كافة العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الداخلية و الخارجية و منها حسم السندات و فتح الاعتمادات المستندية و تحصيل البوالص و الحوالات وغيرها...
- منح القروض و التسهيلات للمؤسسات التجارية و الصناعية.
- تنظيم تعهدات التصدير.
- إصدار كتب الكفالات.
- الخدمات للبنوك المراسلة.
- قروض التجزئة (القرض الشخصي و القرض السكني ...).
- إصدار بطاقات الصراف الآلي.
- إصدار بطاقات (Visa) العالمية على نوعيها الكلاسيكي و الذهبي.
- توطين فواتير الهاتف لمشتركي الخليوي.
- خدمة البنك الإلكتروني .

يعتمد المصرف عند إعداد قوائمه و تقاريره المالية على معايير المحاسبة الدولية و معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

ساهم البنك في تأسيس شركة وساطة مالية تحت اسم سورية و المهجر للخدمات المالية بنسبة ٥٢% من رأس مال الشركة ، حيث تقوم هذه الشركة بممارسة الخدمات المالية التالية:

- الوساطة في الأوراق المالية.
- إدارة الاستثمار.
- إدارة الإصدارات (بدون تعهد بالتغطية).
- تقديم الاستشارات المالية.

حيث تقوم استراتيجية بنك سورية و المهجر على وضع خطط مستقبلية الهدف منها الارتقاء بالخدمات التي يقدمها البنك كالتركيز على:

- الشفافية و الوضوح و المضي في سياسة توسيع آفاق الأنشطة المصرفية.
- الاستمرار في التوسع الجغرافي و زيادة الشبكة في المدن.
- تعزيز إدارة المخاطر و مكافحة غسل الأموال .
- التوسع في تقديم باقة من قروض التجزئة.
- الاستمرار في تطوير أنظمة المعلومات و التكنولوجيا.

حيث يزداد اعتماد المصرف على السوق الداخلية في عمليات التوظيف بسبب الاستقرار السياسي و الاقتصادي في سورية.

كما يولي المصرف إدارة المخاطر أهميةً كبرى ، حيث تأسست لهذا الغرض مديريةية المخاطر عام ٢٠٠٨ وذلك استجابة لمقررات لجنة بازل و المعايير الدولية ، حيث تم تعيين لجنة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى تعيين مدير المخاطر ، حيث تم وضع خطة عمل لتطبيق مقررات اتفاقية بازل ٢ ، حيث تم العمل على تطوير النظام المعلوماتي للمصرف و ذلك تسهياً لعملية إدارة المخاطر بأنواعها (مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل).

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية في بنك سورية و المهجر:

يفصح بنك سورية و المهجر من خلال القوائم التالية:

- الميزانية العمومية.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- إيضاحات حول القوائم المالية عدد ٤٢.

يشير الإفصاح رقم ٣٥ إلى إدارة المخاطر ، فهو يشير إلى أن المخاطر جزءاً أساسياً من أعمال المصارف وعلى المصرف فهم و تحديد و تقييم المخاطر التي تواجهه و التأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليصها ، للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة و العائد ، حيث تتولى إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة المخاطر و التأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات و الإجراءات و البرامج المتبعة.^١

و من خلال دراسة و تحليل مضمون الإفصاح رقم ٣٥ ، يمكن التحقق من أن إدارة المصرف تقدم معلومات وافية نوعياً و كمياً عن الطريقة التي تدير و تقيس بها هذه المخاطر ، و الكيفية التي تقوم بها الإدارة في مراقبة و ضبط المخاطر من خلال وضع حدود و مستويات المخاطر المقبولة ، وهذا ما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠).

مخاطر الائتمان:

يشير الإفصاح رقم ٣٥،١ إلى تركيزات مخاطر الائتمان و التي تنشأ عند قيام مجموعة من العملاء أو المراسلين بأعمال متشابهة أو ممارسة أعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة ذات

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩.

ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة الوفاء بالتزامات نتيجة التأثر بالظروف الاقتصادية و السياسية نفسها و الظروف الأخرى.

يقدم الجدول التالي كما تفصح عنه إدارة المصرف التعرضات لمخاطر الائتمان

جدول رقم (٩)

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	٢٠٠٩ ليبر سورية
أرصدة لدى بنوك مركزية	١٣,٣١٣,٩٤٨,٣٠١
أرصدة لدى المصارف	١٦,٢٣٠,٠٥٣,٧٦٦
إيداعات لدى المصارف	١٠,٤٠٥,٠١٧,٢٨٣
التسهيلات الائتمانية المباشرة	١٩,٣٩١,٣٨١,٩٢٣
للأفراد	٢,٦١٩,٨٤,٣١٨
القروض العقارية	٩٥,٢٦٥,٧٥٨
الشركات الكبرى	١٦,٦٧٧,٠٣١,٨٤٧
موجودات مالية متوفرة للبيع	٦,٣٧٠,١١٦,٨٢٦
موجودات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢,٠٠٦,٧٧٣,٨١٧
موجودات مالية قروض و سلف	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
موجودات أخرى	٥٣٠,٣٢٣,٤٤٢
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٢٧٥,٣٩٠,٤٦٤
المجموع	٦٨,٥٧٣,٠٠٥,٨٢٢
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	
اعتمادات استيراد	٦٤٢,٣٤٩,٠٠٠
قبولات	١,٠٠١,٠٩٢,٠٠٠
كفالات	٢,٦١١,٤٤١,٠٠٠
دفع	٦٧٣,٤٠٦,٧٨١
حسن تنفيذ	١,٤٣٠,٣١١,٣١٠
أخرى	٥٠٧,٧٢٢,٩٠٩

٦,١٤٥,٧٦٦,٤٩٣	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة
١٠,٤٠٠,٦٥٨,٤٩٣	
٧٨,٩٧٣,٦٦٤,٣١٥	إجمالي المخاطر الائتمانية

تلتزم إدارة بنك سورية و المهجر بقرار مجلس النقد و التسليف رقم /٥٩٧/ م ن / ب ٤ ، حيث تقوم بتصنيف محفظة التسهيلات إلى ست مجموعة و ذلك طبقاً للمؤشرات و المواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه على النحو التالي:

١. تسهيلات متدنية المخاطر .
٢. تسهيلات عادية (مقبولة المخاطر) .
٣. تسهيلات تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً) .
٤. تسهيلات دون المستوى .
٥. تسهيلات مشكوك فيها .

الجدول رقم (١٠) يتضمن التعرضات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

الصنيف	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى
متدنية المخاطر	١٣٠,٢٣٤,٠٠٠	٠	٥٨,٠٠٠,٠٠٠
مقبولة المخاطر	١,٨٣١,٢٨٣,٧٣٥	٩٥,٢٦٥,٧٥٨	١٤,٣٦٧,٧٦٥,٠٩٨
تحت المراقبة	٦٤٨,٥٦٢,٤٥٦	٠	٢,٠٧٣,٧١٧,١٩٠
دون المستوى	٠	٠	١٤١,٠٠٢,٥٣٩
مشكوك فيها	٦,٥٣٤,٨٦٤	٠	٦٧,٣٣٠,٤١٠
هالكة	٦,٧٥٦,١٧٠	٠	١٢٢,٠١١,٨٣٠
المجموع	٢,٦١٩,٠٨٤,٣١٨	٩٥,٢٦٥,٧٥٨	١٦,٦٧٧,٠٣١,٨٤٧

ويأخذ الباحث بالرأي القائل أن قيام إدارة المصرف بتوفير معلومات عن توزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر سيكون له بالغ الأهمية للوقوف على حقيقة و واقع المخاطر الائتمانية ، و التزام الإدارة بتصنيف تسهيلات ائتمانية حسب درجة المخاطر ينسجم مع مفهوم الإفصاح العادل الذي أشارت له المعايير التي تحكم عملية الإفصاح .

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩ .

كما يتضمن التقرير السنوي للبنك قيمة الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية التي يمنحها ، كما يوضح تفصيل تلك الضمانات موزعة على النحو التالي¹:

- تأمينات نقدية.
- كفالات شخصية.
- عقارية.
- سيارات و آليات.

ومما لاشك فيه أن قيمة الضمانات التي يحصل عليها البنك تقدم مؤشراً هاماً عن المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية ، حيث يمثل الضمان الملاذ الأخير للبنك لحماية حقوقه ، على الرغم من أن تصفية الضمان يمثل فشل الدراسات السابقة التي يقوم بها البنك قبل أن يقرر منح الائتمان.

و تقدم إدارة البنك توزع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر ، حيث تصنف التسهيلات الائتمانية إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى تتدرج تحت تصنيف (جيد) و تتضمن التسهيلات ثلاث درجات (الدرجة الأولى - الدرجة الثانية - الدرجة الثالثة).
- المجموعة الثانية تتدرج تحت تصنيف (عادي) و تتضمن التسهيلات ثلاث درجات (الدرجة الرابعة - الدرجة الخامسة - الدرجة السادسة).

كما توضح إدارة البنك التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي و القطاعي و هذا ما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم (١١) يتضمن التركيز في التسهيلات الائتمانية

التسهيلات الائتمانية	القطاع الاقتصادي
٦٨١,٠١٤,٥٤٥	القطاع المالي
٣,٣٨٣,٢٩٨,٩٦٠	القطاع الصناعي
١٠,٢٥٢,٤٩٢,٤٧٩	القطاع التجاري
٥٣٣,٢٩٨,٨٦٨	قطاع العقارات
١٠٢,٧١٥,٣١٣	القطاع الزراعي
٣,٩٢٨,٥٦٥,٧٥٨	الأفراد و قطاع الخدمات

¹ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩.

وهنا نلاحظ أن قطاع التجارة يحظى بالنصيب الأكبر من تلك التسهيلات أما قطاع الزراعة يأتي بالترتيب الأخير ، وبالنسبة للتوزع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية توضح الإدارة معلومات عن حجم تلك التسهيلات داخل القطر وخارجه ، وإني لأرغب بالقول أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بغياب تلك المعلومات سيجعل الأطراف ذات العلاقة غير قادرة على تحليل ما يتعرض له البنك من المخاطر الائتمانية ، وسيجعل من الصعوبة بمكان الحكم على مدى كفاءة الادارة في منح التسهيلات الائتمانية و الرقابة عليها.

تفصح إدارة البنك عن المخصصات المتوقعة لمواجهة الخسائر في القروض و السلفيات ، حيث يتم تحديد مبالغ تلك المخصصات بالاعتماد على المؤشرات الواردة في قرار مجلس النقد و التسليف رقم /٥٩٧/ م ن/ب ٤ ومنها^١:

- التأخر في انجاز المشروع موضوع التسهيلات .
- قدرة العميل على تحسين و ضعه عند مواجهة صعوبات مالية.
- العوائد المتوقعة عند تصفية الأعمال في حال الإفلاس.
- توفر مصادر مالية أخرى.
- القيمة المتوقع تحقيقها للضمانة.
- فترة التدفقات النقدية.

مخاطر السوق:

١. مخاطر تغير أسعار الفائدة:

يتضمن التقرير السنوي الذي تفصح عنه إدارة البنك معلومات خاصة بمخاطر تغير أسعار الفائدة ، حيث يتضمن التقرير السنوي حساسية قائمة الدخل للتغير في أسعار الفائدة^٢ ، حيث يتم الإفصاح عن مخاطر تغير أسعار الفائدة نتيجة التغير المفترض في سعر الفائدة ٢%.

الجدول رقم (١٢) يتضمن مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في سعر الفائدة ٢%

الأرقام بالآلاف الليرات السورية

العملة	الفجوة التراكمية	الأثر على الربح قبل اقتطاع الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	٨,٧٧٧,٣٩٣	١٥٣,٦٠٤	١١٥,٢٠٣
يورو	٩٨٨,٦١١	١٧,٣٠١	١٢,٩٧٦
جنيه استرليني	٢٣,٦٣٩	٤١٤	٣١٠

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩ .
^٢ حساسية قائمة الدخل : هو أثر التغير المفترض لأسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد.

٤	٥	٢٧٠	بن ياباني
٢١١,١٨١	٢٨١,٥٧٥	١٦,٠٨٩,٩٧٢	ليرة سورية
٢	٢	١١١	فرنك سويسري
٢٩	٣٩	٢,٢٣٣	العملات الأخرى

تتم مراقبة مستويات مخاطر معدلات الفائدة بوضع حدود لفجوات أسعار الفائدة خلال فترات محددة ، وهذا يمكن معرفته من القراءة التحليلية للإيضاحات الخاصة بمخاطر السوق، كما تفصح إدارة المصرف عن فجوة إعادة تسعير الفائدة حيث يتم التصنيف على أساس فترات إعادة التسعير أو الاستحقاق أيهما أقرب ، و هذا يعني أن هناك قدرًا كافيًا من المعلومات الخاصة بمخاطر تغيرات أسعار الفائدة و المعلومات الخاصة بالطريقة التي تدار و تراقب بها هذه المخاطر يتم الإفصاح عنها بشكل دوري من قبل إدارة البنك.

٢. مخاطر تغير أسعار الصرف (مخاطر العملات)

وجد الباحث أن إدارة البنك تقوم بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر تغيرات أسعار الصرف على صافي الأرباح و الخسائر في حال حدوث تغير في تلك الأسعار^١ ، مماثل للجدول السابق الخاص بتغيرات أسعار الفائدة ، كما يشير التقرير السنوي للبنك إلى الآلية التي تقوم إدارة البنك بإدارة و رقابة المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف ، كما يشير التقرير السنوي إلى التركيز في مخاطر العملات الأجنبية.

كما تفصح إدارة البنك عن مخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن انخفاض أسعار أسهم حقوق الملكية نتيجة التغيرات في مؤشرات الأسهم ، حيث تفصح إدارة المصرف عن التأثير على حقوق الملكية نتيجة التغيرات المحتملة في مؤشرات الأسهم^٢.

مخاطر السيولة :

تحتفظ إدارة المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسيلها بسهولة ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة ، كما تحتفظ إدارة المصرف لدى مصرف سورية المركزي ١٠% من متوسط ودائع الزبائن و ١٠% من رأسمال المصرف.

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩.
^٢ للمزيد راجع التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩

و يشير الباحث أن بنك سورية و المهجر كغيره من المصارف الخاصة في سورية لا يعاني من مخاطر سيولة نتيجة الرقابة التي يقوم مصرف سورية المركزي و التعليمات الصادرة بهذا الخصوص ، إلا أن التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر يتضمن بشكل دوري إلى جانب قائمة التدفقات النقدية جدولاً يبين تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة لاستردادها أو تسويتها .

حيث تفصح إدارة البنك عن وجود ٤,٣٩٥,٥٢٥,٥٣٣ ل.س المبلغ الصافي بين زيادة مجموع الموجودات عن مجموع المطلوبات وفقاً لتحليل الموجودات و المطلوبات حسب تواريخ الاستحقاق أو التسوية حيث يتم حسب تواريخ الاستحقاق كالتالي:

- عند الطلب (أقل من ثمانية أيام).
- بين ثمانية أيام و شهر.
- بين شهر و ٣ أشهر.
- بين ٣ أشهر و ٦ أشهر.
- بين ٦ أشهر و ٩ أشهر.
- بين ٩ أشهر و سنة.
- أكثر من سنة.
- بدون استحقاق.

بعد تلك الدراسة التحليلية للإفصاح عن المخاطر في بنك سورية و المهجر يمكن القول أن هناك التزام جيد بالقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ذات الصلة و العلاقة بالإفصاح عن المخاطر المصرفية المستمدة أساساً من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية و معايير بازل ٢ ، يمكن القول أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية في بنك سورية و المهجر كافٍ إذا أخذنا بعين الاعتبار حداثة عهد البنك في السوق المصرفية الحالية ، و حداثة السوق المصرفية الحديثة في سورية.

بعد دراسة و تحليل الإفصاح في كل من البنك الإسلامي و بنك سورية و المهجر يمكن أن نخلص على أن المصارف الخاصة في سورية تفصح بشكل كافٍ عن المخاطر التي تتعرض لها وهذا ما يثبت صحة الفرض الأول.

الفرضية الثانية: تفصح المصارف العامة عن المخاطر التي تتعرض لها.

المصرف التجاري السوري:

وقبل البدء لابد من ذكر خلاصة عن أهم الخدمات و التسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف التجاري السوري من أجل الوقوف على واقع عمل و طبيعة نشاط هذا المصرف.

يقدم المصرف التجاري السوري الذي تأسس عام ١٩٦٧م بهدف خدمة النشاط الاقتصادي إلى زبائنه خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة وتشمل على ما يلي:

- قبول الودائع ، وفتح الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الأجنبية أو السورية.
- إصدار وشراء الحوالات و الشيكات و كتب الاعتماد الشخصية و بطاقات الاعتمادات.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- تحصيل السندات و الشيكات وسندات السحب و وثائق الشحن.
- عمليات الأسهم و الأسناد العامة و الأوراق المالية.
- القيام بأعمال الإنابة و الوكالة و الإدارة.
- إعطاء المعلومات التجارية و الفنية.

القوائم المالية و الحسابات الختامية التي يصدرها المصرف التجاري السوري:

أ- حساب الأرباح و الخسائر:

لا يصدر المصرف التجاري السوري قائمة للدخل متجاهلاً بذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠/ ، بل يعتمد لتحديد نتائج أعماله على إعداد حساب الأرباح و الخسائر على الشكل التالي:

- يقوم المصرف بإعداد ما يسمى بحساب الاستثمار ، ويتضمن هذا الحساب جانبين هما:
 ١. نفقات الاستثمار.
 ٢. إيرادات الاستثمار.

وعلى ذلك تمثل نفقات الاستثمار المصاريف التي يتحملها المصرف في سبيل الحصول على إيرادات الاستثمار، وإن الفرق بين هذين الجانبين يمثل إما خسائر الاستثمار وإما أرباح الاستثمار.

- يرسل هذا الرصيد إلى حساب الأرباح و الخسائر الذي يظهر إضافة إلى رصيد حساب الاستثمار الأرباح و الخسائر الاستثنائية ، حيث يمثل رصيد حساب الأرباح والخسائر صافي نتيجة أعمال المصرف من ربح صافي أو خسارة صافية.

لدى مراجعة التقرير السنوي الذي يفصح المصرف التجاري السوري عن نتائج أعماله نلاحظ ما يلي: إن الإفصاح ينحصر فقط في قائمتين هما:

- الميزانية العمومية .
- حساب الأرباح و الخسائر.
- تحليلاً للحسابات ومقارنتها مع السنوات السابقة.

إلا أننا لا نلمح أي إشارة إلى المخاطر التي يتعرض لها هذا المصرف ، ولكننا نلاحظ أن في المخطط الذي يمثل الهيكل الإداري للمصرف وجود مديرية للمخاطر تتكون من أربع دوائر:

١. دائرة السكرتارية.
٢. دائرة مخاطر الائتمان.
٣. دائرة مخاطر التشغيل.
٤. دائرة مخاطر السوق.

حيث لا يقدم المصرف أية معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها ، من حيث تركزها و حجمها و تطورها من عام لآخر مخالفاً بذلك معايير المحاسبة الدولية^١. و بالعودة للقوائم المعلن عنها من قبل المصرف، نجد أن هذه القائمة بأرقامها المدمجة لا تأخذ بعين الاعتبار الإيضاحات الموصى بها من قبل معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية و المتمثلة بما يلي:

• الإفصاح عن الأمور الطارئة و الالتزامات بما فيها البنود خارج الميزانية ، وهذا من الضروري لأن مثل هذه الأمور الطارئة و الالتزامات لها تأثير كبير على مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف بما يتعلق بسيولته و احتمال تعرضه لخسائر في المستقبل ، و المصرف التجاري السوري لا يفصح عن أي معلومات بهذا الخصوص.

• الإفصاح عن تحليل الأصول و الالتزامات في مجموعات الاستحقاق ذات العلاقة، و من أمثلة الفترات المستخدمة:

- حتى شهر واحد
- من شهر إلى ثلاثة أشهر
- من ثلاثة أشهر إلى سنة
- من سنة إلى خمس سنوات
- خمس سنوات فأكثر.

حيث يعتبر الإفصاح عن هذه المعلومات من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة و مخاطر تغير أسعار الفائدة ، حيث سيتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم مخاطر السيولة التي من الممكن أن يواجهها المصرف من خلال إفصاح المصرف عن مجموعات الاستحقاق ، حيث من الطبيعي أن تكون قيم الأصول قصيرة الأجل كافية لمواجهة الالتزامات

^١ للمزيد راجع التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري ٢٠٠٨.

قصيرة الأجل ، لأن عدم تحقق ذلك سيزيد من مخاطر السيولة. وفي ضوء الإفصاح الحالي يتعذر على مستخدمي القوائم تقييم ذلك.

- تركيزات الأصول و الخصوم خارج الميزانية و البنود خارج الميزانية ، فمثلاً بالنسبة للقروض و السلفيات من الممكن تصنيف هذه القروض في مجموعات سواء كانت جغرافية أو قطاعية (صناعية - زراعية - تجارية ...) أو حكومية أو فردية...، وهنا تجدر الإشارة أن المصرف التجاري السوري يختلف تعامله مع القطاع العام عن القطاع الخاص بما يخص منح القروض و التسهيلات الائتمانية الأخرى و سهولة منحها.
- الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان وعن نشاطات الأمانة إن وجدت.
- الإفصاح عن مدى تأثيره بالتغيرات بأسعار الصرف و الفائدة مع العلم أن المصرف التجاري السورية يفصح فقط عن الأرباح و الخسائر التي يتعرض لها بسبب التغير في أسعار الصرف.

وهنا تجدر الإشارة أن غياب مثل هذه الإيضاحات سيجعل من قائمة المركز المالي ذات قدرة محدودة لخدمة أغراض تحليل المخاطر، وسيضعف من قدرة مستخدمي القوائم المالية في استخراج مؤشرات المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وعلى الرغم من أن البيانات و المعلومات كافة متاحة للإدارة إلا أن ذلك لا يعني تجاهل جهات أخرى من مستخدمي هذه المعلومات، لأن هؤلاء المستخدمين بحاجة لدراسة و تحليل عوائد و مخاطر المصرف حتى و لو كان مصرفاً حكومياً يمكن الوثوق به.

حيث يمكن القول: إنه يتعذر على مستخدمي القوائم المالية استخلاص وقياس المؤشرات الخاصة بالمخاطر في ضوء المعلومات المتوفرة في قائمة المركز و حساب الأرباح و الخسائر ، و عن الطريقة التي يدير ويراقب بها هذه المخاطر.

وهذا ما يثبت عدم صحة الفرض الثاني أن المصارف العامة تفصح عن المخاطر التي تتعرض لها.

و لكن أليس من حق المصارف و المودعين الأفراد و الشركات وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة مع المصرف التجاري السوري الإطلاع على حد أدنى من المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها هذا المصرف و الطريقة التي تدار بها ؟ أم أن الإفصاح عن هذه المعلومات يجب يكون للجهات الرقابية فقط على اعتبار المصرف مملوك من قبل الدولة ؟ وهل الإفصاح عن المخاطر المصرفية ذو أهمية أم أنه تطبيق للأنظمة و التعليمات النافذة؟

أهمية تواتر الإفصاح عن المخاطر المصرفية (بالتطبيق على بنك عودة - فرع سورية):

سيتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة العملية دراسة مدى أهمية تواتر الإفصاح عن المخاطر المصرفية ، وبيان فيما إذا كان هذا الإفصاح ذا أهمية أو أنه تطبيق و تماشٍ مع الأنظمة و التعليمات النافذة ، وذلك من خلال معرفة إذا كان الإفصاح ربع السنوي أفضل من الإفصاح نصف السنوي وإذا كان الإفصاح نصف السنوي أفضل من الإفصاح السنوي ، سيتم الاعتماد على البيانات الخاصة بالإفصاح عن كل من: المخاطر الائتمانية - مخاطر أسعار الفائدة - مخاطر العملات - ربح الفترة.

وسيمت اختبار ذلك إحصائياً باستخدام معامل التوافق غاما ، لدراسة مدى وجود علاقة قوية بين تواتر الإفصاح عن المتغيرات السابقة فإن ذلك سيدعم وجهة النظر على التركيز على تقديم إفصاح مستمر ومتواتر عن المتغيرات السابقة. وإذا نتج العكس فهذا يدل على عدم أهمية الإفصاح عن تلك المتغيرات وبالتالي يعتبر الإفصاح مجرد تطبيق للقوانين. يعتمد استخدام معامل التوافق غاما في الحالات التي تنقسم فيها كل من الظاهرتين (أو إحداها على الأقل) إلى أكثر من قسمين¹، كما يمكن استخدامه لقياس شدة العلاقة بين ظواهر كمية وأخرى وصفية. ويحسب بالصيغة:

$$T = \sqrt{\frac{G-1}{G}} \quad \text{حيث أن} \quad G = \frac{nij^2}{nt+nj}$$

أي أن G هو مجموع حاصل قسمة مربع كل تكرار في الجدول التكراري على جداء مجموع تكرارات السطر في مجموع تكرارات العمود الذي يقع فيه التكرار ، و إذا كانت النتيجة أن T أقرب إلى الواحد فهذا يعني أن الارتباط ذو أهمية.

قام الباحث بأخذ الأرقام الخاصة بكل من: المخاطر الائتمانية - مخاطر أسعار الفائدة - مخاطر العملات - ربح الفترة . في بنك عودة . فرع سورية . وذلك من التقارير المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية والخاصة ببنك عودة.

وذلك على مدى الأرباع : الأول (٣/٣١) والثاني (٦/٣٠) والثالث (٩/٣٠) والرابع (١٢/٣١). لعامي : ٢٠١٠، ٢٠٠٩.

باستثناء الربع الرابع من عام ٢٠١٠ لأنه لتاريخ إعداد الدراسة لم يكن قد انتهى الربع الرابع بعد. الجداول من إعداد الباحث بناء على التقارير المالية لبنك عودة والمنشورة خلال سنوات الدراسة.

عام ٢٠١٠:

¹ الرفاعي، عبد الهادي . الارتباط والسلاسل الزمنية، ٢٠٠٦/٢٠٠٥، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

الجدول رقم (١٣) يتضمن الربعين الأول و الثاني

تواتر الإفصاح	ربح الفترة	الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر العملات	مجموع
الربع الأول	143,596,302	26,330,115,706	95,271	52,685,620	26,526,492,899
الربع الثاني	195,802,352	36,623,280,233	103,661	53,702,633	36,872,888,879
مجموع	339,398,654	62,953,395,939	198,932	106,388,253	

$$T = 0.97$$

وهذا يعني أن العلاقة تقترب من الواحد الصحيح وأن هناك ارتباط

الجدول رقم (١٤) يتضمن الربعين الثاني و الثالث

تواتر الإفصاح	ربح الفترة	الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر العملات	مجموع
الربع الثاني	195,802,352	36,623,280,233	103,661	53,702,633	36,872,888,879
الربع الثالث	170,783,231	37,910,475,777	20,941	53,109,347	38,134,389,296
مجموع	366,585,583	74,533,756,010	124,602	106,811,980	

$$T = 0.9838$$

وهذا يعني أن العلاقة تقترب من الواحد الصحيح

عام ٢٠٠٩ :

الجدول رقم (١٥) يتضمن الربعين الأول و الثاني

تواتر الإفصاح	ربح الفترة	الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر العملات	المجموع

الربع الأول	124,413,367	20,433,298,758	21,891	27,505,641	20,585,239,657
الربع الثاني	122,919,202	1,344,001,180	89,782	26,563,697	21,926,890,615
المجموع	268,818,439	21,777,299,938	107,778	54,069,338	

$$T = 0.9772$$

وهذا يعني أن العلاقة تقترب من الواحد الصحيح .

الجدول رقم (١٦) يتضمن الربعين الثاني و الثالث

تواتر الإفصاح	ربح الفترة	الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر العملات	المجموع
الربع الثاني	122,919,202	1,344,001,180	89,782	26,563,697	21,926,890,615
الربع الثالث	124,313,368	23,724,546,834	64,347	50,736,950	23,899,604,720
المجموع	247,232,570	45,501,846,772	172,125	77,243,868	23,899,604,720

$$T = 0.992$$

وهذا يعني أن العلاقة تقترب من الواحد الصحيح

الجدول رقم (١٧) يتضمن الربعين الثالث و الرابع

تواتر الإفصاح	ربح الفترة	الإفصاح عن المخاطر الائتمانية	الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر العملات	مجموع
الربع الثالث	124,313,368	23,724,546,834	64,347	50,736,950	23,899,604,720

الربع الرابع	624,544,195	94,882,920,113	89,722	50,680,171	95,558,234,261
مجموع	747,463,397	118,607,366,947	197,560	772,438,868	

T=0.925

وهذا يعني أن العلاقة تقترب من الواحد الصحيح

تشير نتيجة الاختبار الإحصائي أن T دائماً تقترب من الواحد في كل مرة ، وهذا يعني أن الإفصاح المتواتر (الدوري) ربيعاً مهم جداً للإفصاح عن المخاطر : الائتمانية - مخاطر أسعار الفائدة - مخاطر العملات وريح الفترة ، وهنا يشير الباحث أنه تم الأخذ بعين الاعتبار ربح الدورة في كل مرة لأن تأثير المخاطر المصرفية ينعكس بشكل رئيسي على نتيجة الدورة ، وبنتيجة الاختبار الإحصائي يمكن أن نخلص إلى أن الإفصاح الدوري عن المخاطر المصرفية مهم جداً بالنسبة لبنك عودة ، وهنا يوصي الباحث بأن يطبق هذا المعامل على بقية المصارف لإجراء توصية عامة بأن الإفصاح الربعي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ليس مجرد تطبيق للقانون وإنما هو ضرورة تحتمها طبيعة العمل المصرفي والمخاطر التي تحيط بها .

القسم الثاني:
الدراسة الميدانية:
الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و
إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.
الاستبانة:

لاختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الثالث تم تنظيم استبانته مؤلفة من سبع عشر سؤال روعي فيها أن تكون دقيقة وواضحة وعاكسة لأهداف البحث و الفرض الثالث منه بشكل مباشر و غير مباشر ما أمكن ، مع محاولة عدم التطرق إلى أشياء قد تدفع المستجوب إلى عدم الإجابة، تم توزيع ١٤٠ استبانته ، استجاب منهم للبحث ١٢٢ ، حيث تم توزيع هذه الاستبانته على العاملين في القطاع المصرفي من مدراء مصارف و مدراء مخاطر و مدراء تنفيذيين للاستفادة من خبرتهم للتحقق من الفرضية الثالثة في البحث ، حيث تبلغ نسبة الذين استجابوا للبحث نسبة ٨٧% من إجمالي الاستبانته الموزعة ، تم رفض ٨ استبانته أي نسبة ٦% من الاستبانته التي أعيدت بعد الإجابة عليها ، حيث تم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS والهدف من ذلك التحليل اختبار مدى و جود علاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها من عدمه.

أولاً: وصف عينة الدراسة:
العمر:

الجدول رقم (١٨)

العمر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
اقل من ٣٠	32	28.1	28.1
من ٣١ الى ٤٠	52	45.6	73.7
من ٤١ الى ٥٠	20	17.5	91.2
من ٥١ الى ٦٠	10	8.8	100.0
المجموع	114	100.0	

يلاحظ من الجدول و النتائج الذي أظهرها التحليل بما يخص العمر عينة البحث أن نسبة ٢٨,١% من عينة الدراسة أعمارهم دون الثلاثين عاماً ، و أن نسبة ٤٥,٦% من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين ٣١ و ٤٠ عاماً ، و أن نسبة ١٧,٥ من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين ٤١ و ٥٠ عاماً ، و نسبة ٨,٨% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين ٥١ و ٦٠ عاماً ، حيث يبين لنا هذا التحليل أن عينة الدراسة ذات نضوج جيد و الممكن الاعتماد على نتائج الإجابات و تحليلها.

المؤهل العلمي:

الجدول رقم (١٩)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ثانوية	4	3.5	3.5

18.4	14.9	17	معهد
57.0	38.6	44	إجازة جامعية
95.6	38.6	44	دراسات عليا
100.0	4.4	5	دكتوراه
	100.0	114	المجموع

يلاحظ من النتائج التي أظهرها التحليل أن نسبة ٣,٥% من عينة الدراسة من حملة الثانوية و ١٧,٩ من حملة شهادة المعهد المتوسطة وأن حوالي نسبة ٧٨% من عينة الدراسة حملة الإجازات الجامعية و الدراسات العليا و الدكتوراه ، و هذا مؤشر هام بخصوص تمتع عينة الدراسة بالتأهيل العلمي الذي يمكنهم من الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة الموزعة .

المستوى الإداري:

الجدول رقم (٢٠)

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	المستوى الإداري
24.6	24.6	28	مدير مصرف
78.9	54.4	62	مدير تنفيذي
100.0	21.1	24	مدير مخاطر
	100.0	114	المجموع

يشير الجدول السابق توزع عينة الدراسة بين مدراء مصارف و مدراء تنفيذيين و مدراء مخاطر حيث تمثل هذه الشريحة من العاملين في القطاع المصرفي الشريحة الأكثر قدرة على تقديم الإجابات على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة ، حيث بلغت نسبة المدراء التنفيذيين نسبة ٥٤,٤% و بسبب قرب المدراء التنفيذيين من واقع العمل وقدرتهم على تحديد الصعوبات التي تواجه العمل المصرفي لذا يعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشراً جيداً.

سنوات الخبرة:

الجدول رقم (٢١)

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
17.5	17.5	20	أقل من ٣ سنوات
50.0	32.5	37	من ٣ الى ٥ سنوات
72.8	22.8	26	من ٦ الى ١٠ سنوات
100.0	27.2	31	أكثر من ١٠ سنوات
	100.0	114	المجموع

تشير النتائج التي يتضمنها الجدول السابق أن عينة الدراسة تتمتع بالخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تتجاوز خبرته ٦ سنوات حوالي ٥٠% منهم ٢٧,٢ تتجاوز خبرتهم ١٠ سنوات ، وبلغت نسبة الأشخاص من عينة الدراسة التي تتجاوز خبرتهم ٣ سنوات ٣٢,٥% أما الأشخاص التي خبرتهم أقل من ٣ سنوات بلغت ١٧,٥% فقط ، وهذا يؤكد مدى إمكانية الاعتماد على الاستبانات المجاب عليها من قبل عينة الدراسة.

التخصص:

الجدول رقم (٢٢)

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	التخصص
37.7	37.7	43	محاسبة
50.0	12.3	14	إدارة أعمال
86.0	36.0	41	علوم مالية ومصرفية
100.0	14.0	16	اختصاصات أخرى
	100.0	114	المجموع

تبين النتائج الذي أظهرها تحليل عينة الدراسة أن نسبة ٣٧,٧ من عينة الدراسة من التخصص المحاسبي و ٣٦% من عينة الدراسة من المتخصصين في مجال العلوم المالية و المصرفية أي أن نسبة ٧٣,٧% من عينة الدراسة من الأشخاص المتخصصين في مجال المحاسبة و العلوم المالية و المصرفية ، وأن نسبة ٢٦,٣% من عينة الدراسة من الأشخاص المتخصصين في العلوم الأخرى بما فيها إدارة الأعمال.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم احتساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وقد بلغت قيمة المعامل ٧٢% وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات باعتبار أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل يبلغ ٦٠%^١.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي لـ Kolmogorov-Smirnov

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت بيانات الدراسة تتوزع وفقاً للتوزيع الطبيعي الذي يعتبر شرطاً أساسياً لإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية.

^١ للمزيد راجع الملاحق

- حيث يتم الحكم على مدى خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي على النحو التالي:
- فرضية العدم: لا يوجد فروق بين توزيع بيانات الدراسة والتوزيع الطبيعي، أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
 - الفرضية البديلة: يوجد فروق بين توزيع بيانات الدراسة والتوزيع الطبيعي، أي أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لتحديد مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وقد بلغت قيمة Sig لبيانات الدراسة ٠,٣٥٩ وبما أن قيمة sig للفرض بلغت ٠,٣٥٩ وهي أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

رابعاً: الإحصاء الوصفي:

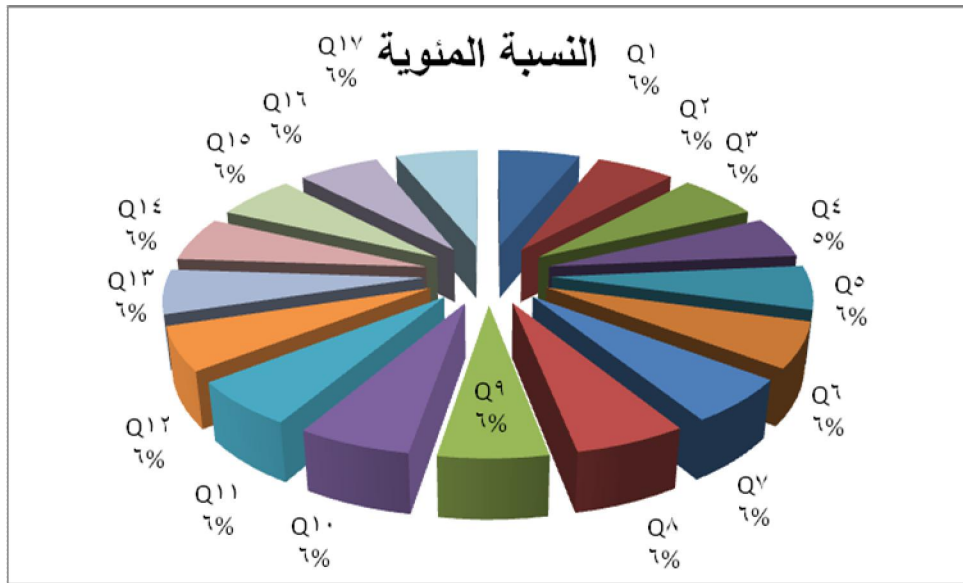
الجدول رقم (٢٣)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال : هناك علاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.	الرقم
2	6.12%	0.569	4.37	لأنه من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر دون توفر معلومات عن هذه المخاطر.	١
8	5.88%	0.677	4.19	لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	٢
4	6.01%	0.560	4.29	لأن الإفصاح يساعد الإدارة و الأطراف ذات العلاقة على تحديد و تصنيف المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.	٣
17	5.49%	0.942	3.92	لأنه من غير الممكن معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة و الرقابة على المخاطر ، إلا من خلال ما يتم الإفصاح عنه و تحليله.	٤
14	5.78%	0.706	4.12	لأن القوائم و التقارير المالية تساهم إلى حد كبير في	٥

				نجاح إجراءات الرقابة على المخاطر.
7	5.93%	0.704	4.23	٦ لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر و السيطرة عليها.
12	5.85%	0.613	4.18	٧ لأن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً و وصفيًا.
10	5.86%	0.632	4.18	٨ لأن الإفصاح عن المخاطر يمكّن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها.
15	5.73%	0.618	4.09	٩ لأن هناك علاقة بين مفهوم الإفصاح عن المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير بازل و بين إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.
6	5.94%	0.656	4.24	١٠ لأن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية و اهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة.
5	5.95%	0.603	4.25	١١ لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف و مدى تأثيرها عليه.
16	5.72%	0.597	4.08	١٢ لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر لكل نوع من أنواع المخاطر.
13	5.84%	0.637	4.17	١٣ لأن الإفصاح عن هذه المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المصرفية يمكّن من وضع ضوابط الحد منها.
11	5.85%	0.732	4.18	١٤ لأن السوق المصرفية تحتاج إلى طمأنة الجمهور عن الطريقة التي تدار وتراقب بها هذه المخاطر .
9	5.86%	0.573	4.18	١٥ لأن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة و تلك التي لا يمكن السيطرة عليها.
3	6.05%	0.569	4.32	١٦ لأن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة.

1	6.15%	0.602	4.39	لأن الأزمات التي تحدث تزيد من أهمية وجود إفصاح دوري عن المخاطر المصرفية يلبي أغراض الرقابة عليها.	١٧
	%١٠٠		4.١٩		

الشكل رقم (٣)



حيث يشير المخطط البياني إلى توزيع الأسئلة حسب الأهمية النسبية لكل سؤال من الأسئلة السبعة عشر التي تتضمنها الاستبانة.

الجدول رقم (٢٤) يتضمن السؤال الأول

السؤال الأول	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
لأنه من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر دون توفر معلومات عن هذه المخاطر.	٤٧	٦٢	٥	٠	٠
النسبة المئوية	%٤١	%٥٤	%٤	٠	٠

يلاحظ من النتائج التي يتضمنها الجدول السابق أن نسبة ٤١% من العاملين المستطلع رأؤهم يوافقون بشدة على ضرورة توفر معلومات عن المخاطر حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الرقابة على تطور مستوى المخاطر و أن نسبة ٥٤% يوافقون على هذا السؤال و أن نسبة ٠,٠٤ محايد على هذا السؤال ، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى قناعة العاملين في القطاع المصرفي بالدور الحيوي و الهام الذي تلعبه المعلومات الخاصة بالمخاطر في مجال ضبط تلك المخاطر .

الجدول رقم (٢٥) يتضمن السؤال الثاني

السؤال الثاني	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	٣٨	٦١	١٤	١	٠
النسبة المئوية	%٣٣	%٥٣	%١٢	%٠,٩	٠

يلاحظ من النتائج التي أظهرها الجدول السابق أنه حوالي نسبة ٨٦% من العاملين المستطلع رأبهم أجابوا بموافق منهم ٣٣% موافق بشدة ، و هي نسبة عالية و يعود السبب في ذلك إلى تطابق آراء العاملين في القطاع المصرفي حول أهمية أن يكون الإفصاح عادلاً بتوفير معلومات عن المخاطر المصرفية و مدى أهمية ذلك في تمكين مستخدمي القوائم المالية من إجراء الرقابة على المخاطر التي تتحملها المصارف في سبيل العوائد التي تحققها .

الجدول رقم (٢٦) يتضمن السؤال الثالث

السؤال الثالث	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
لأن الإفصاح يساعد الإدارة و الأطراف ذات العلاقة على تحديد و تصنيف المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.	٣٩	٦٩	٦	٠	٠

٠	٠	%٦	%٦٠	%٣٤	النسبة المئوية
---	---	----	-----	-----	----------------

بلغت نسبة الذين يؤيدون ب(موافق بشدة و موافق) حوالي ٩٤% على أن الإفصاح يساعد الإدارة و الأطراف ذات العلاقة على تحديد و تصنيف المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، حيث يعتبر هذا الأمر برأي الباحث حجر الأساس في عملية الرقابة على المخاطر المصرفية لأن عملية التصنيف تلك تعتبر الأمر الأهم قبل القيام بأي إجراء رقابي على تلك المخاطر.

الجدول رقم(٢٧) يتضمن السؤال الرابع

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الرابع
١	١٠	١٩	٥١	٣٣	لأنه من غير الممكن معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة و الرقابة على المخاطر ، إلا من خلال ما يتم الإفصاح عنه و تحليله.
%٠,٩	%٨	%١٧	%٤٤	%٢٩	النسبة المئوية

يقف غالبية عينة الدراسة بين موافق و موافق بشدة على أنه من غير الممكن معرفة مدى قدرة إدارة المصرف في الرقابة على المخاطر إلا من خلال مقارنة الإفصاح الدوري و تحليل مدى تطور مستوى المخاطر و تحليلها ، و يعود السبب في ذلك إلى أن غالبية العاملين في القطاع المصرفي يدركون الدور الهام و الأساسي الذي تلعبه إدارات المصارف في الرقابة على المخاطر المصرفية التي ترافق أداء المصارف لأعمالها ، إلا أنه لا يمكن الحكم على مدى نجاح الإدارات في القيام بهذه المهمة من خلال متابعة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر و تحليلها.

الجدول رقم (٢٨) يتضمن السؤال الخامس

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الخامس
٠	٣	١٣	٦٥	٣٣	لأن القوائم و التقارير المالية تساهم إلى حد كبير في نجاح إجراءات الرقابة على المخاطر.

٠	٠,٣	%١١	%٥٧	%٢٩	النسبة المئوية
---	-----	-----	-----	-----	----------------

تلعب القوائم و التقارير المالية دوراً كبيراً في نجاح إجراءات الرقابة على المخاطر و هذا ما أكدته نتائج الدراسة حيث بلغت نسبة ٨٦% من عينة الدراسة التي تراوحت إجاباتها بين موافق و موافق بشدة ، و يعود السبب في ذلك أن المعلومات التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية المفصح عنها من قبل إدارة المصرف من حيث كفايتها و مصداقيتها و توقيت الإفصاح تساهم إلى حد كبير في نجاح أو فشل أي عمل رقابي من شأنه متابعة تطور مستوى المخاطر بهدف ضبطها و الحد منها.

الجدول رقم (٢٩) يتضمن السؤال السادس

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال السادس
٠	٣	١٣	٦٥	٣٣	لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر و السيطرة عليها.
٠	٠,٣	%١١	%٥٧	%٢٩	النسبة المئوية

إن أية إجراءات سريعة من الممكن أن تتخذ لمواجهة أي تطور لمستوى المخاطر تعتمد سلامتها على مدى توفر إفصاح يتضمن معلومات عن تلك المخاطر المطلوب اتخاذ إجراءات لمواجهتها ، وهذا ما أكدته النتائج السابقة حيث بلغت نسبة الإجابات من عينة الدراسة ٨٦% يؤيدون بموافق و موافق بشدة على السؤال السادس.

الجدول رقم (٣٠) يتضمن السؤال السابع

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال السابع
٠	٢	٧	٧٤	٣١	لأن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً و وصفيًا.
٠	٠,٠٢	٠,٠٦	%٦٥	%٢٧	النسبة المئوية

يجب أن يقدم الإفصاح عن المخاطر المصرفية المعلومات الخاصة بالمخاطر من الناحيتين الكمية و الوصفية ، و هذا ما جاءت لتؤكد معايير بازل ٢ في المحور الثالث المتمثل في انضباط السوق ، ومن نتائج الجدول السابق نلاحظ أن حوالي ٩٢% من المستجوبين أجابوا بموافق و موافق بشدة على انطلاق عملية الرقابة على المخاطر المصرفية من الإفصاح الكمي و الوصفي عن هذه المخاطر ، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة بين الإفصاح عن المخاطر و الرقابة عليها .

الجدول رقم (٣١) يتضمن السؤال الثامن

السؤال الثامن	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
لأن الإفصاح عن المخاطر يمكن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها.	٣٥	٦٥	١٤	٠	٠
النسبة المئوية	٣٠%	٥٧%	١٣%	٠	٠

إن تحليل المخاطر التي يتعرض المصرف و استخلاص المؤشرات الخاصة بالاعتماد على أدوات التحليل المالي يعتمد بشكل أساسي على كفاية المعلومات الخاصة بالمخاطر المفصوح عنها ، وهذا ما تظهره نتائج الإجابات على السؤال الثامن حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بموافق و موافق بشدة ٨٧% على الإفصاح عن المخاطر يمكن من قياس هذه المخاطر و استخلاص المؤشرات الخاصة بها ، ومن البديهي القول أن غياب الإفصاح عن المخاطر يجعل من غير الممكن استخلاص المؤشرات الخاصة بالمخاطر الأمر الذي يجعل عملية الرقابة غير ممكنة أيضاً وهذا ما يدعم و يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (٣٢) يتضمن السؤال التاسع

السؤال التاسع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
لأن هناك علاقة بين مفهوم الإفصاح عن المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير	٢٦	٧٣	١٤	٠	١

					بازل و بين إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.
٠	%١	%١٢	%٦٤	%٢٣	النسبة المئوية

إن التوافق بين معايير المحاسبة الدولية و معايير بازل حول أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية ، من حيث توفر معلومات كافية عن المخاطر المصرفية للإدارة و للأطراف ذات العلاقة يمكن من الرقابة على المخاطر المصرفية و إدارتها بالشكل السليم ، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بموافق و موافق بشدة ٨٧% على و جود علاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق المعايير التي تحكم عملية الإفصاح و بين إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.

الجدول رقم (٣٣) يتضمن السؤال العاشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال العاشر
٠	١	١١	٦٢	٤٠	لأن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية و اهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة.
٠	%١	%١٠	%٥٤	%٣٥	النسبة المئوية

تظهر النتائج أن نسبة ٣٥% من عينة الدراسة أجابوا بموافق بشدة و نسبة ٥٤% من عينة الدراسة أجابوا بموافق على أن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية و اهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر ، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة بأنه من مصلحة الإدارة عندما تقوم بالإفصاح الدوري أن تظهر للأطراف أصحاب العلاقة مدى قدرتها و مهارتها في الرقابة على المخاطر التي يتحملها المصرف في سبيل العوائد التي يحققها ، كما تعمل الإدارة على وضع تلك المخاطر عند الحدود الدنيا لها و يعتبر الإفصاح الدوري التي تقوم به الإدارة هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف ، لذلك يزيد الإفصاح الدوري عن المخاطر المصرفية مسؤولية الإدارة في الرقابة على تلك المخاطر.

الجدول رقم (٣٤) يتضمن السؤال الحادي عشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الحادي عشر
٠	٢	٤	٧٢	٣٦	لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف و مدى

					تأثيرها عليه.
٠	٠,٠٢	٠,٠٤	%٦٣	%٣٢	النسبة المئوية

يقدم الإفصاح عن المخاطر صورة واضحة عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف من حيث أنواعها من مخاطر ائتمان و مخاطر سوق و مخاطر تشغيل و مدى تأثير كل من هذه المخاطر على نتائج أعماله ، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بموافق على السؤال الحادي عشر حوالي ٩٥% من عينة الدراسة .

الجدول رقم (٣٥) يتضمن السؤال الثاني عشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الثاني عشر
٠	١	١٣	٧٦	٢٤	لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر لكل نوع من أنواع المخاطر.
٠	٠,٠١	%١١	%٦٧	%٢١	النسبة المئوية

يؤيد ٨٨% من عينة الدراسة على أن وجود دوري للإفصاح عن المخاطر في وضع حدود لما يمكن أن يتحمله من خسائر لكل نوع من أنواع المخاطر ، و يعود السبب في ذلك إلى أنه من خلال مقارنة المخصص السنوي لمواجهة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الذي يفصح عنه من قبل الإدارة بشكل دوري مع الخسائر التي يتكبدها المصرف لكل نوع من أنواع المخاطر يمكن من وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف تحمله من خسائر نتيجة تلك المخاطر.

الجدول رقم (٣٦) يتضمن السؤال الثالث عشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الثالث عشر
0	0	15	65	34	لأن الإفصاح عن هذه المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المصرفية يمكن من

					وضع ضوابط الحد منها.
٠	٠	%١٣	%٥٧	%٣٠	النسبة المئوية

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة ٨٧% من عينة الدراسة يوافقون على أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يمكن من وضع ضوابط الحد منها ، و يعود السبب في ذلك إلى أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يمكن من وضع مقاييس لهذه المخاطر تساعد على ضبط هذه المخاطر ، حيث تساعد هذه المقاييس على تحديد أسباب ارتفاع المخاطر المصرفية لكل نوع من أنواع تلك المخاطر وبمعالجة تلك الأسباب التي تشكل نقاط ضعف في العمليات يمكن وضع ضوابط الحد منها.

الجدول رقم (٣٧) يتضمن السؤال الرابع عشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال الرابع عشر
٠	١	١٦	٥٨	٣٩	لأن السوق المصرفية تحتاج إلى طمأنة الجمهور عن الطريقة التي تدار وتراقب بها هذه المخاطر .
٠	%١	%١٤	%٥١	%٣٤	النسبة المئوية

يلاحظ من نتائج الدراسة أن نسبة الذين يؤيدون أن السوق المصرفية تحتاج إلى طمأنة الجمهور عن الطريقة التي تدار و تراقب بها هذه المخاطر ٨٥% ، وهذا ما تؤكدته معايير لجنة بازل ٢ (المحور الثالث انضباط السوق) من حيث ضرورة الإفصاح عن المخاطر المصرفية وعن الطريقة التي تدار و تراقب بها ، لأنك ذلك سينعكس إيجاباً من حيث طمأنة الجمهور الأمر الذي سينعكس على توازن السوق المصرفية و انضباطها.

الجدول رقم (٣٨) يتضمن السؤال الخامس عشر

لا أوافق	لا	محايد	أوافق	أوافق	السؤال الخامس عشر
----------	----	-------	-------	-------	-------------------

بشدة	أوفق			بشدة	
•	•	١٠	٧٣	٣١	لأن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة و تلك التي لا يمكن السيطرة عليها.
•	•	%٩	%٦٤	%٢٧	النسبة المئوية

يلاحظ من نتائج الجدول السابق أن ٩١% يؤيدون أن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها و تلك التي لا يمكن السيطرة عليها ، و يعود السبب في ذلك أن مراقبة تطور مستوى المخاطر من فترة لأخرى من خلال متابعة الإفصاح الدوري لها يمكن تمييز المخاطر التي يمكن السيطرة عليها و تلك التي من غير الممكن التحكم بها و ضبطها.

الجدول رقم (٣٩) يتضمن السؤال السادس عشر

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال السادس عشر
•	•	٦	٦٦	٤٢	لأن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة.
•	•	%٤	%٥٧	%٣٧	النسبة المئوية

تعتبر المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي و التي تعتبر في الوقت نفسه مدخلات لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة من قبل الأطراف ذات العلاقة كافة ، حيث تعتبر المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية جزءاً من تلك المعلومات المفصح عنها و يُعتمد عليها باتخاذ القرارات الخاصة بمراقبة و متابعة وضبط تلك المخاطر، وهذا ما يفسر أن نسبة ٩٤% من عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة.

الجدول رقم (٤٠) يتضمن السؤال السابع عشر

لا أوافق	لا	محايد	أوافق	أوافق بشدة	السؤال السابع عشر
----------	----	-------	-------	------------	-------------------

بشدة	أوفق			بشدة	
٠	٠	٧	٥٦	٥١	لأن الأزمات التي تحدث تزيد من أهمية وجود إفصاح دوري عن المخاطر المصرفية يلبي أغراض الرقابة عليها.
٠	٠	%٦	%٤٩	%٤٥	النسبة المئوية

يؤيد ٩٤% من عينة الدراسة أن الأزمات التي تحدث تزيد من أهمية وجود إفصاح دوري عن المخاطر المصرفية يلبي أغراض الرقابة عليها ، ويعود السبب في ذلك أنه توافر معلومات تصف المخاطر التي تتعرض لها المصارف كمياً ووصفياً وهذا سيجنب وقوع أي أزمة مستقبلية ، وهذا أكدته الأزمة المالية الأخيرة من حيث التغيرات الكبيرة التي حدثت في الأسعار ، ومما لا شك فيه أن توفر معلومات عن مخاطر تلك التغيرات كان من شأنه أن يعطي الفرصة للتقليل من آثار تلك الأزمة و الحد من انعكاساتها السلبية .

خامساً: اختبار T

للتحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة فقد تم إجراء اختبار **T-Test** وذلك لمقارنة الوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه لفقرات الفرضيات مع الوسط الحسابي لأداة الدراسة الذي يبلغ 3.

وقاعدة القرار في قبول أو رفض الفرضية هي إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي للفرضية والوسط الحسابي لأداة القياس الذي يبلغ ٣.

الجدول رقم (٤١) يتضمن نتائج اختبار T للفرض الثالث:

الفرض	الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة
٣	٤,١٩	٤٥,٨٦٦	1.976	٠,٠٠	قبول

من الجدول السابق نلاحظ أن الوسط الحسابي للفرضية الثالثة بلغ ٤,١٩ وهو أكبر من الوسط الحسابي لأداة الدراسة البالغ ٣ ، ولابد من الإشارة إلى أنه تم تحديد مقاييس للإجابة عن أسئلة الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ، بهدف معرفة رأي أفراد مجتمع الدراسة حول العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها وهي كما يلي:

جدول رقم (٤٢) يبين ترتيب مقاييس ليكرت

أداة القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ترتيب المقياس	١	٢	٣	٤	٥
نسبة مجال كل مقياس	%٢٠-٠	%٤٠-٢٠	%٦٠-٤٠	%٨٠-٦٠	٨٠-٠ %١٠٠

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من ٦٠% وهي تساوي أكبر من (٣) متوسط المقاييس السابقة ، وأما دون ذلك فتعتبر غير مقبولة.

ولتحديد مدى معنوية الفرق بين المتوسطين نلاحظ أن قيمة ت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين ونقبل الفرض البديل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين، وبناءً على ذلك نقبل الفرض الثالث للدراسة الذي يقول:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.

النتائج :

١. هناك اختلاف كبير وواضح بين انسجام الإفصاح عن المخاطر المصرفية مع معايير المحاسبة الدولية في كلاً من المصارف الخاصة و العامة في سورية .
٢. تقدم المصارف الخاصة معلومات كافية عن المخاطر التي تتعرض لها و الطريقة التي تدير بها هذه المخاطر ، حيث يعتبر الإفصاح في هذه المصارف منسجماً مع معايير المحاسبة الدولية بشكل عام بما فيها الإفصاح عن المخاطر .
٣. إن القوائم المالية التي يصدرها المصرف التجاري السوري لا تعدو كونها إخلاء لمسؤولية الإدارة كونها تقوم بتنفيذ نظام و سياسة عمل معينة ، كما لا تأخذ هذه القوائم المالية بعين الاعتبار احتياجات مستخدمي القوائم المالية و لا تلبي احتياجات الواقع الاقتصادي الجديد الذي تعمل فيه المصارف مع وجود مصارف خاصة ، حيث لا يقدم المصرف التجاري السوري أية معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها .
٤. إن النتيجة الأساسية و المبنية على الاختبار الإحصائي لفرضية البحث الثالثة هي أن هناك علاقة هامة و حيوية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها و إدارتها .
٥. إن نظرة تحليلية متفحصة لمضمون الأفكار المعروضة في الاستبانة تمكّن من التوصل إلى نتائج إضافية أخرى ، و ذلك بناء على الأهمية النسبية لها باعتبارها مسببات لقيام تلك العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة عليها ، يمكن عرضها كما يلي :

❖ من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر دون توفر معلومات عن هذه المخاطر ، لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكّن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، و يساعد الإدارة و الأطراف ذات العلاقة على تحديد و تصنيف المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتعرض لها

المصرف ، كما يمكن من معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة و الرقابة على المخاطر.

- ❖ يساعد الإفصاح عن المخاطر في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر و السيطرة عليها ، وإن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً و وصفيّاً لأن الإفصاح عن المخاطر يمكن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها.
- ❖ الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية و اهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة ، حيث يمكن الإفصاح الدوري عن المخاطر من تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة و تلك التي لا يمكن السيطرة عليها.
- ❖ إن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف صاحبة العلاقة.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١. التأكيد على ضرورة التزام المصارف بالمعايير التي تحكم عملية الإفصاح عند إعدادها قوائمها المالية بغض النظر عن صيغتها القانونية سواء كانت خاصة أو عامة.
٢. تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي في المصرف التجاري السوري بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية بشكل عام و بخصوص الإفصاح عن المخاطر بشكل خاص.
٣. تشجيع المصارف الخاصة على مزيد من الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها ووضع حوافز أو تسهيلات معينة للمصارف التي تلبى ذلك ، وفرض عقوبات أو أي غرامات على المصارف سواء كانت خاصة أو عامة في حال عدم التزامها بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها.
٤. يعتبر من الضروري وجود معيار محاسبي مستقل يحكم عملية الإفصاح عن المخاطر المستقبلية ، و ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات التي حدثت بالفعل ، لأن ذلك يجعل القوائم المالية قاصرة عن تلبية متطلبات الإفصاح الحالي ، و أن يتم دراسة إمكانية إضافة قائمة مالية جديدة للقوائم المالية التي تلتزم المصارف بها للإفصاح عن المخاطر ، نظراً للمزايا العديدة التي ستوفرها هذه القائمة لمستخدمي القوائم المالية و مما سيعود بالفائدة على القطاع المصرفي بشكل عام.
٥. التأكيد على الجهات المعنية بمتابعة قيام المصارف بالإفصاح الكافي عن المخاطر التي تتعرض لها لما له من أهمية في نجاح إجراءات الرقابة على هذه المخاطر .
٦. تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية بما ينسجم مع متطلبات الرقابة على هذه المخاطر .

٧. تنظيم دورات تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي في مجال الرقابة على المخاطر المصرفية باستخدام الأساليب الحديثة للرقابة كأسلوب CAMELS مثلاً.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. ابو العيون ، محمود . فبراير ، ٢٠٠٣. انضباط السوق الدعامة الثالثة في بازل ٢ . دورة الرقابة على المصارف ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي.
٢. أبو شقرا، د. وائل، ١٩٨٩ - الرقابة المصرفية - دار الاختصاص للنشر، بيروت.
٣. أبو فخره نادية ، ١٩٩٧ "دراسة العلاقة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، (كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل) .
٤. الألفي ، أحمد عبد العزيز . ١٩٩٧. الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، الاسكندرية.
٥. توفيق محمد شريف ، ٢٠٠٤، المحاسبة المالية المتقدمة - الاندماج و القوائم المالية المجمع للشركات المساهمة ، مكتبة المدينة.
٦. الجمعة ، علي محمد . ٢٠٠٠. معجم المصطلحات الاقتصادية و الإسلامية . الرياض . مكتبة العبيكان.
٧. حشاد نبيل ، اتحاد المصارف العربية ، دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون ، الأهمية ، الأبعاد)، ٢٠٠٤م.
٨. حشاد نبيل. اتفاق بازل ٢ . اتحاد المصارف العربية . بيروت. ٢٠٠٤.
٩. حماد ، طارق عبد العال . ١٩٩٩. تقييم أداء البنوك التجارية . الدار الجامعية.
١٠. حماد ، طارق عبد العال . ٢٠٠٧. إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) . الدار الجامعية ، الإسكندرية
١١. حماد ، طارق عبد العال، ٢٠٠٠، دليلك إلى بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

١٢. حماد، طارق عبد العال ، ٢٠٠٥، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية.
١٣. حماد، طارق عبد العال ن، ٢٠٠١، المشتقات المالية ، الدار الجامعية.
١٤. حنان ، رضوان حلوة، ٢٠٠٣، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، دار الأوتل للنشر و التوزيع ، عمان .
١٥. الحناوي ، محمد صالح . عبد السلام ، عبد الفتاح . ١٩٩٨. المؤسسات المالية (البورصة و البنوك التجارية) ، الدار الجامعية.
١٦. حنفي ، عبد الغفار. أبو قحف عبد السلام . ١٩٩٣. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية . الاسكندرية . المكتب العربي الحديث.
١٧. خنفر ، مؤيد راضي . المطارنة ، غسان فلاح . ٢٠٠٩. تحليل القوائم المالية ، دار المشيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن .
١٨. دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب د.أحمد حامد حجاج ، تقديم د.سلطان المحمد سلطان ، المحاسبة المتوسطة - الجزء الأول ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية.
١٩. الراوي حكمت أحمد ، ١٩٩٩ . نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، دار الثقافة، عمان .
٢٠. الزبيدي، حمزة محمود . ٢٠٠٦. إدارة المصارف ، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان . مؤسسة الوراق . عمان .
٢١. الزيداني، جميل سالم ، ١٩٩٩ - أساسيات الجهاز المالي - دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن .
٢٢. السجاعي ، محمود محمود، ٢٠٠٧، المحاسبة في شركات التأمين و البنوك التجارية ، المكنبة العصرية.
٢٣. شاكر، فؤاد. (٢٠٠١)، الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
٢٤. شحاتة ، أحمد بسيوني . علي ، عبد الوهاب نصر . ٢٠٠٤-٢٠٠٥. المحاسبة المالية المتقدمة وفق معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية ، الدار الجامعية ، شارع زكريا غانم ، الاسكندرية.
٢٥. الشماع ، خليل محمد حسن . مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٠ .
٢٦. الشيرازي ، عباس مهدي ، ١٩٩٠، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى.

٢٧. الصباح ،د. عبد الرحمن، ١٩٩٧ - مبادئ الرقابة الإدارية - دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
٢٨. عبد المجيد، عبد المطلب. ٢٠٠٥. العولمة و اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية ، شارع زكريا غنيم.
٢٩. عبدالله. خالد امين، ١٩٩٨ ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل ،عمان.
٣٠. عبد الله ، شاهين علي. ٢٠٠٥. أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي Camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية . "حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود". الجامعة الإسلامية . غزة . كلية التجارة. قسم المحاسبة.
٣١. العريبي عصام فهد ، ٢٠٠١، دراسات معصرة في الحاسبة البنوك التجارية و البورصات ، دار الرضا للنشر.
٣٢. القاضي ، حسين . حمدان، مأمون . ٢٠٠٦-٢٠٠٧ . المحاسبة الدولية و معاييرها ، منشورات جامعة دمشق.
٣٣. الكراسنة ، إبراهيم ، مارس ٢٠٠٦، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ،أبو ظبي.
٣٤. لطفي، أمين السيد أحمد ، ٢٠٠٨، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، ٨٤ شارع زكريا غنيم- الإبراهيمية.
٣٥. مختار ، ابراهيم . ١٩٨٧. التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.
٣٦. مطر ، محمد . ٢٠٠٤. إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري و التطبيقات العملية . دار الأوائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
٣٧. هنيدي ، منير ابراهيم . ٢٠٠٢. إدارة البنوك التجارية . الإسكندرية . المكتب العربي الحديث.
٣٨. الهنيدي، عدنان ١٩٨٦ ، العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي، منشورات الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، عمان.
٣٩. هيني فان جريونينج ، ٢٠٠٦، معايير التقارير المالية الدولية ، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ش.م.م ،مصر.
٤٠. يحيى محمد أبو طالب ، ٢٠٠١، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبية.

المجلات و الدوريات:

٤١. أبو فخرة ، ناديا . ١٩٩٤ . تحليل و دراسة محددات القيمة السوقية لأسهم البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية - دراسة كمية . المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . العدد الثاني .
٤٢. أبو نصار ، محمد حسين . الذنبيات ، علي عبد القادر . ٢٠٠٥ أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية . مجلة العلوم الادارية . المجلد ٣٢ . العدد ١ .
٤٣. اتفاق بازل II - الوضع الحالي ، التحديات - لجنة تطبيق بازل II / مصرف سورية المركزي .
٤٤. البرغوثي ، نضال . ١٩٩٦ . عمليات الخزينة . اتحاد المصارف العربية .
٤٥. التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي ٢٠٠٩ .
٤٦. التقرير السنوي لبنك عودة (سورية) ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨ .
٤٧. التقرير السنوي للبنك العربي (سورية) ٢٠٠٩، ٢٠٠٨ .
٤٨. التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري ٢٠٠٩ .
٤٩. حسين، صالح، مؤتمر الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي ، دمشق ١٢ - ١٣ نوفمبر، ٢٠٠٧ .
٥٠. حشاد نبيل ، التطبيق العملي لبازل ٢ في البنوك ، ندوة اتحاد المصارف المغاربية ، ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٧ .
٥١. حشاد نبيل ، النشرة المصرفية ، الفصل الثالث، أيلول ٢٠٠٥ .
٥٢. الرمحي ، زاهر، معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية ، دمشق، الجمهورية العربية السورية .
٥٣. سجنى ، طلال إبراهيم عرابي ، ١٩٩٧، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للإدارة و الاقتصاد ، جامعة قطر .
٥٤. الشاهد، سمير . (٢٠٠٣) . المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مع التصرف، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية- اتحاد المصارف العربية .
٥٥. الشاهد، سمير ، الضوابط العامة للرقابة المصرفية- أهميتها وأثرها، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية: بيروت، ٢٠٠١ .

٥٦. الغندور، حافظ. (٢٠٠٢). محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، نقلاً عن ملحق الأهرام الاقتصادي " ضوابط العمليات المصرفية الالكترونية"، العدد ١٧٣، ابريل.
٥٧. التقرير السنوي لبنك سورية و المهجر ٢٠٠٩.
٥٨. القصاص، خليل ، ٢٠٠٥، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية ، مجلة البنوك ، العدد الأول ، المجلد الرابع و العشرون.
٥٩. القطاع المصرفي العربي و متطلبات التكيف و التطور للمرحلة المقبلة ، النشرة المصرفية العربية ، الفصل الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٥.
٦٠. اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، ٢٠٠٤. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي .
٦١. مطر ، محمد ، ١٩٩٣، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية ، مجلة دراسات : العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، العدد الثاني.
٦٢. الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ و الدول النامية ، ٢٠٠٤. صندوق النقد العربي ، دراسة أعدت لمحاظي المصارف المركزية العربية.
٦٣. الوابل وابل علي، ١٩٩٠، أسلوب بناء المعايير المحاسبية ، التجربة السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ٢.

الرسائل:

٦٤. أحمد ، وفاء يوسف . ٢٠٠٥. إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية . بحث مقدم للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة . جامعة عين شمس . كلية التجارة . قسم المحاسبة و المراجعة.
٦٥. صابر ، نهى عبد الواحد . ٢٠٠٨. المخاطر المالية في البنوك التي تقدم خدماتها الكترونياً و آثارها على قيمة البنك و قيمة الخطر و الإفصاح عنه في القوائم المالية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد . جامعة حلب.
٦٦. غالب جمال عبد الواسع ، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.

٦٧.مكاوي ، نادية أبو فخرة . ١٩٨٨ . تقييم مناهج إدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة . جامعة عين شمس .

المراجع الأجنبية:

1. . Ranjit Punja , Risk Management (Alexandria ; Banking Institute , 2000).
2. :Marshall and V.Bansal , Financial Engineering , (2nd ed) , Kolb Publishing Company , 1993.
3. Andrea Schaechter, Issues in Electronic Banking: Anoverview, IMF policy Discussion Paper, IMF,2002.
4. Andrew J .Durbin ,1997– Essentials of Management – South – Western College Publishing, Ohio.
5. Basel Committee On Banking Supervision , “Reports to G7 Finance Ministers And Central Bank Governors On International Accounting Standards “ Bank for International Settlements, Basel Switzerland .(April 2000).
6. Basel Committee On Banking Supervision , International Convergence Of Capital Measurement and Capital Standards , op . cit
7. Board of Directors the Institute of Internal Auditors , " Definition Of Internal Auditing" . The Institute Of Internal Auditors , June1999.
8. Clifford Griep Ratings in the changing Gredit Risk management Environment, The 2nd EIBFS international Conference. Emirates Institution for Banking & Financial Studies, Abu Dabi UAE, 2001 .
9. Emmett j. Vaughan . Risk Management .(John & Sons . Inc, U.S.A 1997).
- 10.Examiner orientation, Bank Rating System report on safety and soundness specialty module, 1998.
- 11.IASB. International Accounting Standards NO1 ." Financial Instruments: Discloser and Presentation" . IASC, London.
- 12.Jimkates & Stephen Nickson,"The Reality of Hockers", Risk management, 2001,

13. Joel Bessis . Risk Management in Banking , (John wiley & Sons Ltd,1998).
14. Joseph F . Sinkey , Jr . Commercial Banking Financial Management . Fourth Edition . New York : Macmillm Publishing Co . 1992.
15. Stephen p . Robbins , Marry Coulter 1996 – Management – Prentice Hall International ,NEW JERSY.
16. Steve cocbeo , Risk Management , A B A Banking Journal , (January , 1997)
17. The concise oxford Dictionary or Current English , Oxford University press , 1982.
18. William H. Beaver & George Parker , Risk Management : Problem & Solution ,(Stanford University : Mc Graw – Hill , Inc , 1995).

الملاحق
الاستبانة:
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

ملاحظة: يرجى وضع إشارة  عند الإجابة التي ترونها مناسبة.
أولاً: خصائص عينة الدراسة

	أقل من ٣٠				١. العمر
	من ٣١ إلى ٤٠				
	من ٤١ إلى ٥٠				
	من ٥١ إلى ٦٠				
دكتوراه	دراسات عليا	إجازة جامعية	معهد	ثانوية	٢. المؤهل العلمي
	مدير مصرف				٣. المستوى الإداري للوظيفة التي تشغلها؟
	مدير تنفيذي (رئيس قسم - رئيس دائرة)				
	مدير مخاطر				
	أقل من ثلاث سنوات				٤. سنوات الخبرة
	من ٣ إلى ٥ سنة				
	من ٦ إلى ١٠ سنة				
	أكثر من ١٠ سنة				
	محاسبة				٥. التخصص

	إدارة أعمال	
	علوم مالية و مصرفية	
	اختصاصات أخرى	

ثانياً:

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	هناك علاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية و إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.
					١. لأنه من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر دون توفر معلومات عن هذه المخاطر.
					٢. لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
					٣. لأن الإفصاح يساعد الإدارة و الأطراف ذات العلاقة على تحديد و تصنيف المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
					٤. لأنه من غير الممكن معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة و الرقابة على المخاطر ، إلا من خلال ما يتم الإفصاح عنه و تحليله.
					٥. لأن القوائم و التقارير المالية تساهم إلى حد كبير في نجاح إجراءات الرقابة على المخاطر.
					٦. لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد في

				وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر و السيطرة عليها.
				٧. لأن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً و وصفيّاً.
				٨. لأن الإفصاح عن المخاطر يمكّن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها.
				٩. لأن هناك علاقة بين مفهوم الإفصاح عن المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير بازل و بين إمكانية الرقابة على هذه المخاطر.
				١٠. لأن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية و اهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة.
				١١. لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف و مدى تأثيرها عليه.
				١٢. لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمّله من خسائر لكل نوع من أنواع المخاطر.
				١٣. لأن الإفصاح عن هذه المخاطر

				التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المصرفية يمكن من وضع ضوابط الحد منها.
				١٤. لأن السوق المصرفية تحتاج إلى طمأنة الجمهور عن الطريقة التي تدار وتراقب بها هذه المخاطر .
				١٥. لأن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة و تلك التي لا يمكن السيطرة عليها.
				١٦. لأن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة.
				١٧. لأن الأزمات التي تحدث تزيد من أهمية وجود إفصاح دوري عن المخاطر المصرفية يلبي أغراض الرقابة عليها.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.720	17

NPAR TESTS

/K-S(NORMAL)=H3
/MISSING ANALYSIS.

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الفرضية الثالثة
Normal Parameters ^{a,b}	N	114
	Mean	4.1976

	Std. Deviation	.27879
Most Extreme Differences	Absolute	.087
	Positive	.087
	Negative	-.073-
	Kolmogorov-Smirnov Z	.925
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.359

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13
Q14 Q15 Q16 Q17
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	114	3	5	4.37	.569
Q2	114	2	5	4.19	.677
Q3	114	3	5	4.29	.560
Q4	114	1	5	3.92	.942
Q5	114	2	5	4.12	.706
Q6	114	2	5	4.23	.704
Q7	114	2	5	4.18	.613
Q8	114	3	5	4.18	.632
Q9	114	2	5	4.09	.618
Q10	114	2	5	4.24	.656
Q11	114	2	5	4.25	.603
Q12	114	2	5	4.08	.597
Q13	114	3	5	4.17	.637
Q14	114	1	5	4.18	.732
Q15	114	3	5	4.18	.573
Q16	114	3	5	4.32	.569
Q17	114	3	5	4.39	.602
Valid N (listwise)	114				

SAVE OUTFILE='C:\Documents and Settings\As\Desktop\Alaa.sav'
/COMPRESSED.

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=H3

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الثالثة	114	4.1976	.27879	.02611

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثالثة	45.866	113	.000	1.19763	1.1459	1.2494

FREQUENCIES VARIABLES=Age Qualification MangLvel Experiance Speci
/ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Statistics

		العمر	المؤهل العلمي	المستوى الإداري	سنوات الخبرة	التخصص
N	Valid	114	114	114	114	114
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من ٣٠	32	28.1	28.1	28.1
من ٣١ الى ٤٠	52	45.6	45.6	73.7
من ٤١ الى ٥٠	20	17.5	17.5	91.2
من ٥١ الى ٦٠	10	8.8	8.8	100.0
Total	114	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ثانوية	4	3.5	3.5	3.5
معهد	17	14.9	14.9	18.4
اجازة جامعية	44	38.6	38.6	57.0
دراسات عليا	44	38.6	38.6	95.6
دكتوراه	5	4.4	4.4	100.0
Total	114	100.0	100.0	

المستوى الاداري

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مدير مصرف	28	24.6	24.6	24.6
مدير تنفيذي	62	54.4	54.4	78.9
مدير مخاطر	24	21.1	21.1	100.0
Total	114	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من ٣ سنوات	20	17.5	17.5	17.5

من ٣ الى ٥ سنوات	37	32.5	32.5	50.0
من ٦ الى ١٠ سنوات	26	22.8	22.8	72.8
أكثر من ١٠ سنوات	31	27.2	27.2	100.0
Total	114	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	43	37.7	37.7	37.7
ادارة اعمال	14	12.3	12.3	50.0
علوم مالية ومصرفية	41	36.0	36.0	86.0
اختصاصات اخرى	16	14.0	14.0	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Frequencies

		Statistics							
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8
N	Valid	114	114	114	114	114	114	114	114
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

Q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	4.4	4.4	4.4

أوافق	62	54.4	54.4	58.8
أوافق بشدة	47	41.2	41.2	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا أوافق	1	.9	.9	.9
محايد	14	12.3	12.3	13.2
أوافق	61	53.5	53.5	66.7
أوافق بشدة	38	33.3	33.3	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	6	5.3	5.3	5.3
أوافق	69	60.5	60.5	65.8
أوافق بشدة	39	34.2	34.2	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا أوافق بشدة	1	.9	.9	.9
لا أوافق	10	8.8	8.8	9.6
محايد	19	16.7	16.7	26.3
أوافق	51	44.7	44.7	71.1
أوافق بشدة	33	28.9	28.9	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	3	2.6	2.6	2.6
	محايد	13	11.4	11.4	14.0
	أوافق	65	57.0	57.0	71.1
	أوافق بشدة	33	28.9	28.9	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	1.8	1.8	1.8
	محايد	12	10.5	10.5	12.3
	أوافق	58	50.9	50.9	63.2
	أوافق بشدة	42	36.8	36.8	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	1.8	1.8	1.8
	محايد	7	6.1	6.1	7.9
	أوافق	74	64.9	64.9	72.8
	أوافق بشدة	31	27.2	27.2	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	14	12.3	12.3	12.3
	أوافق	65	57.0	57.0	69.3
	أوافق بشدة	35	30.7	30.7	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	1	.9	.9	.9
	محايد	14	12.3	12.3	13.2
	أوافق	73	64.0	64.0	77.2
	أوافق بشدة	26	22.8	22.8	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	1	.9	.9	.9
	محايد	11	9.6	9.6	10.5
	أوافق	62	54.4	54.4	64.9
	أوافق بشدة	40	35.1	35.1	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	1.8	1.8	1.8
	محايد	4	3.5	3.5	5.3
	أوافق	72	63.2	63.2	68.4
	أوافق بشدة	36	31.6	31.6	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	1	.9	.9	.9
	محايد	13	11.4	11.4	12.3
	أوافق	76	66.7	66.7	78.9
	أوافق بشدة	24	21.1	21.1	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	15	13.2	13.2	13.2
	أوافق	65	57.0	57.0	70.2
	أوافق بشدة	34	29.8	29.8	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	.9	.9	.9
	محايد	16	14.0	14.0	14.9
	أوافق	58	50.9	50.9	65.8
	أوافق بشدة	39	34.2	34.2	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	10	8.8	8.8	8.8
	أوافق	73	64.0	64.0	72.8
	أوافق بشدة	31	27.2	27.2	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	6	5.3	5.3	5.3
	أوافق	66	57.9	57.9	63.2
	أوافق بشدة	42	36.8	36.8	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

Q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	7	6.1	6.1	6.1
	أوافق	56	49.1	49.1	55.3
	أوافق بشدة	51	44.7	44.7	100.0
	Total	114	100.0	100.0	